**المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت**

**معهد العلـــوم القانونية والسياسية**

**قســـم العلـــوم القانونية**

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية

تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية

**بعنـــــوان**

# الأبعاد التاريخية والسياسية لنزاع الصحراء الغربية في ظل الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد تسوية

**إعداد الطالب:**

**– العارية بولرباح**

**– محمد بوزيد سيد أحمد**

**إشراف الأستاذ:**

**الموسم الجامعي: 2015/2014**

# مقدمة

**مقدمة**

تمثل مشكلة الصحراء الغربية احد أهم وأطول وأعقد الصرعات التي عرفتها أفريقيا والتي لاتزال تشكل نقطة ساخنة من النقاط الساخنة في وقتنا الراهن،ولاتزال الصحراء الغربية منذ وطأتها الاقدام الاسبانية والى يومنا هذا ملتقى للصرعات والحروب السياسية والاقتصادية ، لماتكتسبه من أهمية أستراتيجية للوطن العربي،سواء بجناحيه في المشرق العربي أو المغرب العربي،أذ تعد منطقة الاتصال بين أفريقيا والعرب ،خاصة وأن حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل الي ألفي كم،وبذلك تكون بوابة أفريقيا الغربية،وهذا ماعرفته الدول الاستعمارية

كما تشكل الصحراء الغربية أهمية أستراتيجية للقوى الكبرى لقربها من جزركناريا ومضيق جبل طارق والبحر المتوسط ممايجعلها تقدم تسهيلات لتحركات البحرية في المنطقة ،خاصة مع قرب الموقع من الثراوات النفطية في المنطقة،ومن ثم تحتل الصحراء الغربية أهمية أستراتيجية علي المستوي الاقليمي،من خلال موقعها الجغرافي بين المغرب والجزائر و موريتانيا ،حيث تمثل عمقا وامتدادا طبيعيا لهذه الدول.

وباعتبار الصحراء الغربية بركان يتفجر على طبقات أرضية غنية بالثراوات الطبيعية بداء بالفوسفات ويعتبر المورد الرئيسي لمنطقة الصحراء الغربية مروربا لنفط والحديد و اليورنيوم بالاضافة الي ثروة سمكية هائلة وأنتهاء بالذهب ولماس والاحجار الكريمة مماجعلها محط انظار المستعمرين

إن تشكيل المقاومة الصحراوية للاحتلال عرف عدة مراحل أساسية أظهر من خلالها الشعب الصحراوي رفضه للتعايش مع القوة الاستعمارية، متشبثنا بحقه في الحرية والعيش الكريم داخل ربوع وطنه، حيث انطلقت المرحلة الاولي في مقاومة الاحتلال الاسباني منذ بداية محاولات التدخل المبكر للمنطقة أمتدت حتى1934،أما المرحلة الثانية فتنحصر زمنيا مابين 1935و1957وهي الفترة التي عرف فيها العالم العديد من حروب التحرير الوطنية،الا أن الصحراويين في هذه الحقبة الزمنية بقو ملتزمين بهدنة على أثر أتفاق(أتفاق ملك لاحكامة)،أبرمه المستعمر الاسباني مع بعض شيوخ القبائل والاعيان الصحراويين منح فيه للصحراويين حرية التنقل ولاحتفاظ بأسلحتهم،أما المرحلة الثالثة تبدأ من

لعام 1957حتى1975تميزت هذه الحقبة الزمنية بضراوة المقاومة الصحراوية ،حيث كان الصحراوين يهاجمون القوات الاستعمارية في الصحراء الغربية والدول المجاورة فوصلت هجماتهم الي عمق الدول المجاورة كماحدث في هجماتهم على موريتانيا ومثالها معركة "معركة طويلة"عام1910 وقبلها" معركة المئة الاولى"وكذلك "معركة يوم الحفرت"وبعدها "معركة شرواطة"سنة1914 وغيرها من المعارك التي خاضتها المقاومة الصحراوية وعليه فإن اية محاولة لتحليل ظاهرة الكفاح الوطني الصحراوي،لابد وأن تأخذ بعين الاعتبارأنتربولوجيا الشعب الصحراوي فالشعب الصحراوي خصائص مجتمعية تاريخية أبرزها :

- ✓ مجفاة الصحراوين للقبول بالخضوع للسلطة المركزية
- ✓ لوضع القتالي المتقدم للصحراويين ،بحكم التقاليد العريقة في الحرب
- ✓ الدور الوطني الذي لعبته الزويا الدينية في ربط الدين بالسياسة
- ✓ القيادة المنظمة للصحراوين من خلال التنظيم العريق مجلس اية أربعين

وفي مطلع السبعينات ظهرت جبهة البوليساريو حاملة إرثا ثوريا عظيما،كحركة تحرير،وثمرة مقاومة صحراوية طويلة ضد مختلف أشكال الأحتلال الأجنبي ،وقد أختارت الكفاح المسلح كوسيلة للنضال والحرب الشعبية الطويلة الأمدى كطريق لفرض مطالب شعب الصحراء الغربية ،ويعود تأسيس البوليساريو الى سنة 1973 بعد مخاض عسير ومدولات التأمت خواتمها بمدينة الزويرات الموريتانيا بعد المحبس والسمارة والعيون والطنطان وتندوف ،بفضل خطاب ظل يساغ على مدار سنوات 1971و1973وكان أمتدادا وتواصلا لخطاب حركة بصيري ،وهنا نسجل أنه رغم الانقسام في الرؤيا وتحديدا بين الاوساط المتشبعة بالتيارات ذات المراجع الماركسية والمتعاطيفين مع الناصرية والبعثية لكن الغلبة كانت للتيار الراديكالي الذي يؤمن بان الحرية مقدسة تنتزع،الذي كان يتزعمه زعيم ومؤسس ومهندس البوليساريو الولي مصطفي السيد،توجهت دبلوماسية البوليساريوالى العالم متخذة من خطاب قرع الابواب وسيلة لتقرب من الدول والحركات التحررية العالمية وقد حصلت على تأيد كبير من طرف العديد من الدول

إن أية دراسة حول النزاع في الصحراء الغربية لايمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن واقع القضايا السياسية المعاصرة في العالم والعالم العربي بصفة عامة ،وبمنطقة المغرب العربي بصفة خاصة إذ يرى الكثير من المحليلين الساسين وكذا المهتمين با لشأن السياسي،أنطلاقا من الوضع في المنطقة والظروف المحيطة به ،أنه لايمكن بتاتا قيام وحدة مغاربية بعيدا عن حل مشكلة الصراع حول الصحراء الغربية

وعلى الرغم من أن قضية الصحراء الغربية تعد قضية تصفية أستعمار تم تسجيلها منذ سنة1963ضمن لوائح الدول التي يجب تصفية الاستعمار منها ،إلاأنها إلى حد الان لم تتمتع بذلك بعد مرور 40عام من عمر النزاع بين البوليساريو والمغرب لتدخل المنطقة منذ ذلك التاريخ دوامة من عدم الإستقرار نتج عنها حرب مسلحة دامت أزيد من16سنة قبل أن يتم الإتفاق بين الطرفين على وقف لإطلاق النار سنة 1991،لتشهد المنطقة مرحلة اللأحرب واللأسلم ،تعهدت خلالها الاطراف المعنية بالبدء في إجراء استفتاء لتقرير المصير يقرر من خلاله سكان الصحراء الغربية مصيرهم بأنفسهم بموجب مخطط السلام الي تراعاه منظمتا الأمم المتحدة والإتحاد الافريقي

لكن رغم الجهود الدولية و الإقليمية لايزال النزاع قائم رغم كل الجهود والجولات المارطونية من المفاوضات ،السرية غيرالمباشرة ثم العلنية تحت أشراف الامم المتحدة ،يراوح مكانه عند عتبة تقرير المصير في ظل الاطروحات والمواقف المتنافرة لكل طرف،كل ذلك تم رغما عن أنف أكثر من خمسين تقريرا وميئة توصية ويزيد من وثائق ولوئح اقرتها الامم المتحدة وصدرت عن مجلس الأمن الدولي والتي تدعوجميعها للاحتكام لممارسة حق تقرير المصير من خلال تنظيم استفتاء تقرير المصير الذي يفتقد الى الراعي الرسمي وضعف المصالح وتواطؤا بعضها الاخر،لقد التأمت أكثر أجتماعات ومفاوضات ثنائية وثلاثية وروباعية وخماسية في اكبر العواصم الدولية (بماكو،نيورك،هيوستن،لشبونة ، لندن،برلين،باريس،الجزائر،نواكشوط) لكن كل هذا ذهب أدراج الرياح و لم تسجل خطوة الى الامام ،ودون أن نسجل بارقة أمل في غياب الراعي وفقدان الارادة السياسية لدى الأمم المتحدة والقوى المتنفذة دوليا ،والحقائق على أرض الواقع تبرزمناورات سياسية تهدف الشل فعالية القواعد القانونية ومحاولة أخراج القضية عن سكة تصفية الاستعمار والذهاب بها بعيدا نحو المطبات والمتهات والحلول

غيرالنظيفة ضمن سياق لعبة المؤامرة رغم وضوح قرارات الأمم المتحدة(الراى الأستشاري لمحكمة العدل الدولية سنة1975)بعدها كان الغزو المغربي والموريتاني ،بعد أتفاقية مدريد الثلاثية التى مهدت الها وشنطن عبر الضغط على اسبانيا من خلال كاتب الدول الامريكي للشؤون الخارجية ،هينري كيسنجر من خلال الزيارة التي قام به الي مدريد قبل الاتفاقية

فالقضيةالصحراوية رغم زخمها التاريخي وأبعاها الساسية وظلالها الاقليمية بقيت يلفها النسيان ويحاصرها التامر ،في غياب التاثير الساسي لدى صناع القرار في الأمم المتحدة وضعف الزخم السياسي وتقاعس القوى الفاعلة من خارج و داخل المنطقة جعل المسألة الصحراوية تبقى حبيسة الاهمال من الناحية الساسية و الاعلامية وفي داهاليز مجلس الأمن.

لكن هناك مؤشرات ومتغيرات تشهدها الساحة الدولية في أعادة صياغة اللعبة والتوازنات الاقليمية والدولية تحت هاجس مواجهة مابات يوصف بظاهرة الارهاب،وبداية صراع الاجندة على صعيد السيطرة على منابع جديدة للنفط كون منطقة الشرق الاوسط لم تعد في مأمن وهوماجعل أفريقيا الغربية والمغرب العربي بديلا أستراتيجيا لها، فإن ضمان أمن واستقرار المنطقة مرهون بحل نزاع الصحراء الغربية وبالتالي تصبح الدول الكبرى مطالب بحل مشكلة الصحراء الغربية لضمان مصالحها في المنطقة،وهذا ماجعل القضية الصحراوية تطفو للبحث عن تسويتها تحت أشراف الامم المتحدة ،ليس لأنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الدولية المتنفذة بل أن الفاعلين الرئسين فيها، لم يعد يوحدهم عدو الإمس و لم تعد كذلك تفرقهم المصالح المتضاربة بقدر ماهناك عوامل جديدة فرضت نفسها من قبيل أن لكل فعل ردة فعل تساويه في القوة وتعاكسه في الاتجاه، لم تكن اسبانيا لتتخلي عن الصحراء الغربية لحساب المغرب وموريتانيا لو لم تكن هناك عوامل داخل اسبانيا وخارجها هي التي أملت ذلك لقرار وفرضته.

**الاهداف المتواخات من هذه الدراسة**

تسليط الضوء على اقدم الصراعات العربية واكثرها تعقيدا وذلك في ظل قلة الدراسات التي تناولته.

- ✓ الكشف عن الابعاد التاريخية والحسابات السياسية لهذا التراع
- ✓ نهدف من خلال هذه الدراسةلبيان الصورة الحقيقية للصراع وتحليل ابعاده وعناصره
- ✓ معرفة الدور الذي لعبيه المنظمات الدولية والاقليمية في ادارة التراع ومحاولة التسوية
- ✓ معرفة مدى جدية المنظومة الدولية في حل التراع وكذالك التعرف على الاجندة الحقيقية التي تعيق حل التراع
- ✓ التعريف بالقضية الصحراوية التي تعتبر شبه غائبة عن النخبة العربية.
- ✓ المساهمة في زيادة واثراء الدراسات حول الموضوع.
- ✓ هذه الدراسة تهدف الى مناقشة وتحليل مشكل الصحراء الغربية من جميع الجوانب الداخلية والاقليمية والدولية وكذالك لحل و المحاولات والمبادرات التي قامت بها مختلف الاطراف الدولية.

**اهمية الموضوع:**

تبرز اهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ تكتسي مشكلة الصحراء الغربية اهمية بالغة لكونها اخر مستعمرة بافريقيا و ترتبط به وحدة المنطقة المغاربية
- ✓ شح المعلومات وغيابه شبه الكامل عن اهتمام النخب المثقفة
- ✓ كون نزاع الصحراء الغربية محط انظار العديد من القوى الكبرى التي تسعى الى تحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة
- ✓ كون هذا التراع يتاثر با لمواقف الدولية المباشر ة والغير مباشرة حيث ان هذا التراع اصبح يهدد السلم والامن في شمال افريقيا

- ✓ ارتباط نزاع الصحراء الغربية با الدول المجاورة وكذالك بقضايا الامن واستقرار الدول المنطقة

**مناهج الدراسة**

لقد اعتمدت في دراستي على عدة مناهج ؛ اذ استخدمت المنهج التاريخي الذي يقوم على محاولة قراءة الحاضر اؤ استقرائه على ضؤ الماضي قصد استشراف المستقبل ' الذي يهدف للحصول على الاحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة خلال مختلف فترات التزاع التي مر بها كما ساعدن المنهج التاريخي على ابراز بعض الحقائق التاريخية التي مرت بها القضية الصحراوية

اضافة الى المنهج التاريخي فانني استخدمت عدة مناهج اخرى متكاملة حسب طبيعة وواقع الموضوع الذي اقوم بتحليل احداثه عبر التسلسل التاريخي الذي عرفه التزاع في الصحراء الغربية. فوضعت المنهج الوصفي عند ضرورة وصف بعض الوقائع والحوادث التي مر بها التزاع في الصحراء الغربية واستعملت المنهج المقارن عند القيام بمقارنة بعض السلوكات والظواهر اومقارنة الحالة قيد الدراسة بحالة اخرى مشابهة ؛ كما تم استخدام المنهج الاحصائي لمعرفة بعض الارقام والبيانات التي تفيدنا للوصول لبعض الاستنتاجات ، وكذالك المنهج القانوني والذي اركز من خلاله على العوامل والاعتبارات القانونية التي تحيط بعلاقات الدول المعنية با لتزاع فيما بينها ومدى التزامها بتطبيق القرارات والمواثيق التي لها علاقة با لتزاع قيد الدراسة

**الدراسات السابقة**

هناك دراسات للاستاذ عمر صدوق بعنوان: قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية،ديوان المطبوعات الجامعية 1986

الباحث حمدي يحظيه،الصحراء الغربية اخر مستعمرة في افريقيا

بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية

الدكتور اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الامم المتحدة والحديث عن الشرعية الدولية ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر 2010

الدكتور علي الشامي ،الصحراء الغربية عقدة التجزية في المغرب العربي ،دار الكلمة للنشر 1980 من سوريا.

**حدود المشكلة**

ان لكل بحث او دراسة اطار زماني ومكاني وبالنسبة للاطار المكاني فهو من التراع بين الصحراء الغربية والمغرب وبعض الاطراف الفاعلة في القضية

اما الاطار الزماني فهو من خلال بداية الغزو الاسباني 1884 الى غاية 2015

**الصعوبات:**

قلة الدراسات التي تناولت هذا التراع

عدم توفر المراجع خاصة المراجع المتخصصة

صعوبة الحصول على المعلومات بسبب سرية وحساسية الموضوع

صعوبة التنقلبين مختلف الجهات المتنازعة للحصول على المعلومات والوثائق

**الإشكالية:**

يعد نزاع الصحراء الغربية من أهم القضايا المطروحة على طاولة الأمم المتحدة منذ 1963م فما هي الأبعاد التاريخية والسياسية لهذا التراع ؟

وما مدى جدية الأطراف في حل وتجاوز الأزمة في ظل المقاربات والحلول المبذولة من الأجهزة الدولية والإقليمية ؟ وما مدى تطبيق القرارات الصادرة عنها وما موقف طرفي التراع منها ؟

ولماذا تفشل الأمم المتحدة في حل نزاع الصحراء الغربية رغم أنها مطروحة على الأجندة الأممية وفي الجمعية العامة واللجنة الرابع لتصفية الاستعمار منذ 1963م؟ أم أن القضية الصحراوية بعيدة عن الالتأثير على صناع القرارالدولي أم أن الأمم المتحدة ليست إلا مضلة لمصالح الأقوياء ؟

# الفصل الأول

# الإطار التاريخي والسياسي

# للصحراء الغربية

لا يمكن الحديث عن خلفيات وحيثيات مشكلة الصحراء الغربية بدون محاولة معرفة الإطار التاريخي والسياسي والجيوستراتيجي للقضية الصحراوية، فهذه الدراسة في جزء منها تثار من منطلق جيوستراتيجي واقتصادي وبشري، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة أنَّ القضية الصحراوية تستدعي إدراجها تحت خانة الشعوب الساعية إلى تقرير مصيرها بشكل طوعي، وعليه فإنَّ تخصيص فصل كامل للتعريف بالصحراء الغربية يُعد مهما في دراستنا لكونه يساعد فهم جهود السلام المبذولة لحل النزاع وكذلك فهم الأبعاد لحقيقة هذا النزاع.

ورأينا أنه من الأنسب أن نحلل الإطار التاريخي والسياسي للقضية حتى نتمكن من فهم خلفيات وأبعاد النزاع.

وكمحاولة منا لإزالة بعض الالتباس عن هذه القضية وإبراز أهميتها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وفق ما يأتي:

**المبحث الأول: السياق التاريخي والأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية.**

**المبحث الثاني: الاستراتيجية السياسية والعسكرية**

## المبحث الأول: السياق التاريخي والأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية.

من الصعب التحدث عن نزاع الصحراء الغربية قبل التطرق الي دراسة المنطقة من حيث السياق التاريخي والأهمية الاستراتيجية، ذلك بالتطرق الي أهم المراحل التاريخية التي مربها االمجتمع الصحراوي ،من خلال راسة أهم التنظيمات السياسية والاجتماعية التي عرفه وكذلك التطرق الى المقاومة الصحراوية خلال الحقبة الاستعمارية، وأذا تحدثنا عن الاهمية الاستراتيجية نتحدث عن الثراوات الطبيعية والموقع الجغرافي والطيف البشري الذي يكون المجتمع الصحراوي وعليه فإنه لدراسة المنطقة تاريخيا يتوجب علينا أن ندرسها من خلال نقطتين أساسيتين، حيث نتناول في الأولى التطورات التاريخية ضمن ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة الاستعمار ومرحلة العدوان الثلاثي.

أما النقطة الثانية فنتناول الأهمية الجغرافية والاقتصادية والبشرية وذلك لتوضيح الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية.

حيث ارتأينا تقسيم هذا المبحث لمطلبين وفق ما يلي:

**المطلب الأول: التطور التاريخي للمنطقة**

**المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة**

## المطلب الأول: التطور التاريخي للمنطقة

الصحراء الغربية كغيرها من البلدان المستعمرة تم أحتلالها من طرف اسبانيا بعد عقد مؤتمر برلين الذي تم بموجبه تقسيم المستعمرات، وتم أحتلا الصحراء الغربية من قبل أسبانيا،وشهدت هذه الفترت عدت مقاومات وتنظيمات للقبائل الصحراوية ،وعليه فإننا سنتطرق في هذا المطلب الي التطور التاريخي لصحراء الغربية من خلال ثلاثة فروع،حيث سنتناول في الفرع الاول مرحلة ماقبل الاستعمار وفي الفرع الثاني الهيمنة الاستعمارية وفي الفرع الثالث العوان الثلاثي على الصحراء الغربية

### الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار

من المتفق عليه تاريخيا أن سكان الصحراء ينحدرون من الجزيرة العربية، وتقول بعض المخطوطات أنَّ القبائل التي تواجدت في الساقية الحمراء قد نزحت من الجزيرة قبل اندلاع الثورة الاسلامية، وبزوغ النبي، صلى الله عليه وسلم، صاحب الرسالة الخالدة، وحجة هذه المخطوطات أنَّ الفاتحين أمثال حسان بن نعمان وعقبة بن نافع لم يصلوا إلى الساقية الحمراء، وإنما اكتفوا بإرسال مبعوثين إلى القبائل العربية لتعتنق بدون مقاومة الديانة الإسلامية، وقد لبي هذا الطلب من طرف سكان هذه المناطق[1].

1- مما يدعم هذا الرأي هو أنَّ القبائل الساكنة في الصحراء الغربية ظلت محتفظة بنظامها وتقاليدها بالرغم من وجود عدة إمارات اسلامية في المغرب الكبير، كما أن هناك بعض المؤرخين يشيرون إلى أن هذه القبائل قد نزحت إلى إفريقيا قبل الميلاد بعدة قرون وبالضبط 480 ق م حيث هاجرت قبائل كنعانية عربية غلى بلاد إفريقيا. وفي هذا يقول الأستاذ /الكعاك أن البربر في عمومهم أمة يمنية عادية قحطانية نزحو من الجزيرة العربية إلى السودان والمغرب والاندلس وجزائر البحر المتوسط، هذه الامة العربة القحطانية قامت في ديار المغرب وسجلت لأول مرة ونهائيا عقد ملكية المغرب للعروبة، والنسابون للبربر من محمد بن حزم إلى ابن خلدون لا يجعلون للبربر عرقا في غير "حمير" والبربر يكرهون جدا إلى اليوم أن يقال أنهم بربر ويسمون أنفسهم أمازيغ "أي أشراف". أنظر في هذا ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، ط1، بيروت دار المسيرة، 1976م، ص46-47.

بينما يقول رأي آخر أن هذه القبائل قد نزحت من لجزيرة العربية بعد الفتح الإسلامي وأنها قطنت هذه المنطقة نظرا لتشابه مناخها مع مناخ الجزيرة العربية الذي يختلف بشكل ملحوظ عن شمال إفريقيا[1].

ومهما اختلفت الاتجاهات حول نزوح تاريخ القبائل العربية إلى شمال إفريقيا فإنه من المؤكد ان الفتح العربي الإسلامي لشمال إفريقيا قد شكل عملية نهوض متقدمة في تاريخ هذه المنطقة حيث ساهمت الديانة والحضارة الإسلامية في رسم صورة المجتمع الجديد باعتبارها كانت تشكل النموذج الذي يحتذى به وأثر ذلك تأثيرا واسعا سواء في تغيير التقاليد الاجتماعية والثقافية أو في رسم مجرى الحياة السياسية.

إنَّ الديناميكية الجديدة التي أحدثها هذا التطور نتيجة لتوافر ثلاث هجرات أساسية من الشرق العربي والاندلس، قد خلقت كيانا موحدا ضمن إطار العالم العربي، حيث لعب دورًا هامًا في الفتوحات الإسلامية الموجهة إلى إسبانيا وأوروبا.

كما ان الحضارة العربية واللغة العربية والدين الإسلامي قد لعبت الدور القيادي في جميع المجالات الأساسية، السياسية والتنظيم العسكري والتجارة، والإدارة والثقافة مما كان له تأثير كبير في عملية انصهار ووحدة العنصر البربري والعربي[2].

وقد استطاعت هذه القبائل أن تقيم ممالك مستقلة عن الدول العباسية، وقد ظهر هذا بشكل واضح في القرن 11 بقيام الدول المرابطية، التي تحقق في عهدها استقلالية المغرب العربي الكبير الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى السنغال ضاما بذلك الصحراء الكبرى، كما أن سلطتها امتدت لتشمل الأندلس في سنة 1080 وقد ظلت هذه الدولة قائمة إلى أن سقطت على يد الموحدين بعد حرب طويلة دامت ثلاثين سنة تمكن على إثرها الموحدون من السيطرة على سلجماسة سنة 1145 حيث تعتبر هذه المدينة المقر الرئيسي التي تتشعب منه الطرق التجارية، وبعد ذلك أخضعو كافة أجزاء المغرب العربي لسلطتهم

1- موجز من تاريخ الشعب الصحراوي، كتيب صادر من الجمهورية العربية الصحراوية في 20 ماي 1978، ص11.

2- للتدليل علة هذا هو قيام كل من العرب والبربر على نشر الإسلام داخل المغرب وخارجه في الأندلس ووسط افريقيا،كما شاركوا بكيفية موحدة في إقامة حكومات مغربية على رأسها أسر عربية الأصل إلا دراسة السعديون، وبربرة الأصل كالمرابطين والموحدين والمرينين.

من مراكش غلى القيروان، وذلك في سنة 1152 وعلى نفس المنوال فلم تسقط دولة الموحدين إلا بعد استيلاء المربنيين على باب الصحراء سلجماسة، سنة 1255[1].

إنّ تعاقب هذه الدول على السلطة في المغرب العربي في القرون الوسطى كان نتيجة لتمكن إحدى الجماعات السياسية المتصارعة أن تجمع في نفس الوقت بين القوة السياسية والعسكرية وبين السيطرة على خطوط التجارة الصحراوية، وخاصة أبواب الصحراء، حيث تشكل هذه الاخيرة نقطة وصول القوافل التجارية، إذ هناك خط تجاري ينطلق من ضفاف نهر النيجر ليصل إلى إفريقيا عبر الصحراء الجزائرية، فإن هناك طريقا آخر أكبر أهمية من الأول هذا الطريق يخترق الصحراء الغربية مارا بالغرب من سهول المحيط الاطلسي وينحني عند وصوله غلى واد درعة ليصل في النهاية إلى سلجماسة وانطلاقا من هذه المدينة كانت تتشعب الطرق التجارية نحو الشمال متجهة في نهاية مطافها إلى شمال المغرب والاندلس، ومن جهة اخرى إلى الشرق العربي عبر المغرب الاوسط.

وعلى هذه الممرات التجارية أقيمت المدن التي غالبا ما كانت تصبح عواصم لمختلف دول المغرب العربي (فاس، تلمسان، تيهرت، قسنطينة، القيروان) وكان التنافس الرئيسي بين دول المنطقة يدور حول التحكم في تجارة الذهب[2].

وإذا كان هذا هو حال الإمارات العربية في هذه الحقبة من التاريخ، فما هو وضع القبائل الرحل الساكنة في الصحراء الغربية.

يمكن القول أن علاقاتها السياسية المباشرة مع السلطة المركزية ابتداء من انشائها من طرف الأدارسة في نهاية القرن 8 إلى القرن 16 كانت عمليا غير موجودة، فقبل القرن الحادي عشر كانت المملكة ضعيفة جدا، حيث أن أبعد سلطة لها كانت لا تتجاوز سلسلة الاطلس، أما الممالك الأخرى (زناتة) فإنها استطاعت أن تفرض قوتها على الطرق التجارية مما ساعدها على الدخول في العمليات

1 – راجع ذلك الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء الغربية، دار الكتاب بيروت، الطبعة الاولى، 1978، ص38.

2 –الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية، منشورات جريدة 23 مارس، الطبعة الأولى 1978، ص41-42.

التجارية بينها وبين قبائل صنهاجة، كما أن هذه الاخيرة كانت تهاجم في القحت والجفاف المدن التجارية التابعة للدولة المركزية[1].

وابتداء من القرن الثاني عشر وبالتحديد من أواخر عهد المرينيين وفي عهد بني وطاس انقطعت صلة السلاطين عن الصحراء الغربية ليس فقط بالنسبة للقبائل البربرية وإنما أيضا عن قبائل الحسانية المتمركزة ما بين تفيلالت والدرع[2].

وهكذا منذ القرن الخامس عشر إلى بداية القرن 20 عرف المخزن فترة انحصار وفوضى داخلية وضعف في المجال الخارجي، حيث اتسمت هذه البفترة باحتلال الربتغال وإسبانيا للمدن الساحلية مثل سبتة 1415 أصيلا وطني 14814 أسفى 1508 وزمور 1513.

وهكذا أصبح المخزن وخلال حقبة طويلة من الزمن معزولا في مناطق محددة وإن كان قد عرف فترة تطور استثنائية امتد فيها نشاطه المباشر إلى الصحراء الوسطى، وذلك بالحملات العسكرية التي مكنته من السيطرة على المناطق الاستراتيجية للتجارة، وخاصة في عهد أحمد المنصور (678-1703) أما مولاي اسماعيل (1672-1725) فإن هذا الأخير قد ترعرع في أحضان صحرا تفيلالت وذلك لقرابة الأمومة التي كانت تربطه بقبائل الحسانية، حيث أنَّ هذه القرابة مكنته من فرض سلطته الشخصية على هذه القبائل، وإن كانت لم تخرج عن نطاق تحالف الروابط الأهلية[3].

1-بن عامر التونسي، تقرير لمصير وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1982، ص225.

2 - Rapport de Mr. F. De chassey : « Données historiques et sociologiques sur la formation du peuple sahraoui », colloque de Massy ler et 2 Avril 1978, 15 et 19.

3- إن التفسير الحقيقي لانتعاش الملوك العلويين في هذه الفترة مرجعه الضعف العام الذي عرفته الدولة العثمانية وكف حكمها في الجزائر عن التدخل في المغرب، وكذلك ظروف البرتغال وإسبانيا الدولية، خاصة أنَّ أوربا كانت تشهد صراعا أساسيا بين الدول الكبيرة المتنافسة على تقسيم مناطق النفوذ أنداك، الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية والصراع بين ألمانيا وفرنسا، أنَّ الصراع الذي شهدته أوربا خلال القرن الثامن عشر أثر تأثيرا كبيرا على الوضع في إسبانيا والبرتغال، حيث لم يشكلا إذ ذاك تهديدا خطيرا على المخزن، مما سمح له بقيام عدة حملات عسكرية في الداخل لمركز نظامه.أنظر بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المرجع نفسه، ص 227.

وحسب المؤرخين فإنه أثناء حكمه قد بعث ثلاث أو أربع حملات إلى نقان وأدرار، وترازة وكان الهدف منها هو تدعيم بعض القبائل الحسانية المحاربة ضد قبائل المرابطين أو ضد فرنسي "سانت لويس". « les français de Saint-Louis »

وبطبيعة الحال فإن هذه العمليات كانت مجرد التزامات عائلية وتبادل مصالح شخصية، إذ أن الصراع الحقيقي كان يتمثل في محاربة الأوروبيـــين والأتراك وبعض القبائل في الداخل[1].

إن الحقائق التاريخية التي سردناها تبين لنا أن قبائل الصحراء كانت تعيش بمعزل عن الجهاز المركزي الذي يمثله المخزن، والسؤال الذي يجدر طرحه هو كيف كان التنظيم الاجتماعي والسياسي لهذه القبائل؟

**أولا: التنظيم الاجتماعي**

نستطيع القول أن هذا الإقليم كانت تقطنه جماعات سكانية متبعثرة هنا وهناك عبر كل التراب، وكانت هذه الجماعات مشكلة في معظمها من الرحل الذين يقطنون الصحراء لمتابعة الأماكن الموجودة فيها المياه وذلك حسب الفصول[2].

وبصفة عامة فإن القبائل كانت تتمتع بحق المرعى بطريقة مشتركة (ملكية مشاعية) كما أنَّ أماكن المياه هي مملوكة للقبائل التي حفرتها، ولكن استعمالها متروك للكل وذلك حسب أعرافهم وعاداتهم.

إن طرق الرحل كانت مسطرة وتأخذ بعين الاعتبار أماكن وجود المياه غير أنَّ ندرة الأمطار والامكانيات ترغمهم على عبور مساحات شاسعة في الصحراء، ونتيجة لذلك فإن هذه المساحات لم تكن محددة لإقليم الجنوب الغربي "الناحية الجنوبية الغربية للصحراء الغربية، حيث كان البعض يقطع أجزاء المغرب أو أجزاء تنتمي اليوم إلى موريطانيا أو الجزائر أو بلدان أخرى، وكل هذه القبائل تدين

1 -donneeshidtari gues.et mossylert 2nvril1978 ,Rapport de Mr. F. De chassey, op. cit. p .19.

2 – انظر الفقرة 132 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 1975 والخاص بالصحراء الغربية.

بالدين الإسلامي كما أن إقليمها موجود في دار الأسلام، وتتكلم اللغة العربية، بالإضافة إلى لهجتها الحسانية التي هي قريبة من العربية، إذ تحتوي على 68% من الكلمات العربية.

إنَّ هذه الصفات التي ذكرناها أعلاه لا تشكل في حد ذاتها طابعا مميزا لسكان الصحراء الغربية، إذ تتوفر في جميع قبائل المنطقة الصحراوية، غير أن المميزات الحقيقية التي اشتهرت بها قبائل الصحراء الغربية تنظيمها الاجتماعي[1]. الذي يقوم على المساواة والاحترام وكان التنظيم الاجتماعي يشمل نوعين ولكل دستوره الخاص، تحدد فيه التزاماته وحقوقه وهذه الأنواع هي:

- القبائل المعارية تمارس أعمال السياسة.
- قبائل المرابطين وكانت تهتم بالدين والتعليم والثقافة.
- بالإضافة إى هذا هناك خاصية أخرى هي أن المرأة كانت تمتاز بحرية واسعة عكس ما كان عليه الحال في المجتمعات الاسلامية الأخرى[2].

**ثانيا: التنظيم السياسي:**

سكان الصحراء كانوا خاضعين لشيخ القبيلة الذي يختارونه بطريقة ديمقراطية، ويعتبر عضو في أعلى هيئة سياسية للقبائل والمتمثلة في مجلس أربعين ، بمعنى حكم الأربعين وهو عبارة عن مجلس الاعيان تتم العضوية فيه على أساس الترشح القبلي ورئاسته متداولة بين الأعضاء وتصدر قراراته بالإجماع طبقا للأعراف والتقاليد، وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية ويقوم المجلس بسن القوانين الملزمة للجميع، ويسهر على الدفاع عن الوطن، وتأمين المراعي، حصانة أبار المياه، الحفاظ على الأماكن الصالحة للحرث، الإشراف على توزيعها وحدودها مع الجيران.

كما أنه مفوض للتفاوض باسم القبائل، وقد تختلف التأويلات لمعنى اسم (أبت أربعين) فهناك من يرى أنَّ الاسم على عدد الاعضاء، حيث أنه كان يتكون من أربعين عضوا، وهناك من يرى أنَّ كلمة أربعين أو مجلس الأربعين يدل على عدد الأعضاء حيث أنه كان يتكون من أربعين عضوا وهناك

1 – بن عامر التونسي، تقرير لمصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص228.

2 – بن عامر التونسي، مرجع نفسه، ص229.

من يرى أنَّ كلمة أربعين مرتبطة بعمر أربعين حيث لا تكون العضوية في المجلس إلا بعد بلوغ سن الأربعين وهناك الكثير من المراجع تشير إلى تراث أبت أربعينالمكتوب، منها ما ذكره الإسباني خيلو كارويا روخا في كتابه دراسات صحراوية وكتاب جامع المهمات ومؤلفه محمد سالم الحبيب ونورد هنا نموذجا من التشريع الذي تبنته ابت أربعين في وثيقة مؤرخة في 24 ذو الحجة 1165 هجرية والتي يؤكد فيها:[1]

- إقامة حدود الله.
- عدم وجود سلطان في الأرض غير سلطان القبائل.

وفيما يلي مقتطفات من الوثيقة المذكورة.....(وجعلوا أيضا فرائض فرضوها على من تحدى وخالف ما هو الأصلح بهم عقوبته له إذ لا ردع ولا جزاء إلا بها ونذكر من بين هذه العقوبات ما يلي:

- من أتلف حرث غيره فعقوبته 5 مثاقيل فضة.
- من سل مكحلة (من أشهر سلاح) في وجه أحد فعقابه خمسة مثاقيل فضة، وإنَّ جرحه فابن لبون من الإبل.
- من اكل اموالا ظلما فعقوبته وعقوبة من يساعده ابن لبون من الابل لكل واحد ويرد للمظلوم ما أخذ منه.
- من منع الشرعة (أي دعاه القاضي و لم يستجب) يغرم بعشرة مثاقيل فضة.
- كل قبيلة تعلن العداوة لقبيلة أخرى تدفع عشرة نوق (عشروات)[2].

هذه البنود القانونية التي يعود تاريخها إلى أكثر من قرنين ونصف من الزمن تبرهن أن الصحراويين لا يقبلون الفوضى ويرفضون شريعة الغاب.

1 – الدكتور اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث عن الشرعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص26.

2 - CF. pilare.comdel Romero, El espanol en 205.

وكل دارس متأني سيجد أنها تمجد الإنسان والقيم الأخلاقية وتكتسي طابع شمولي وارتباط عميق بالشريعة الإسلامية الحنيفة كمرجع أساسي وعادات وتقاليد شعب عربي أصيل في تعامله.

**الفرع الثاني: الهيمنة الاستعمارية الاسبانية**

لقد بدأت الأطماع الاستعمارية تتجه إلى شمال إفريقيا من القرن 15 لما تكتسيه المنطقة من استراتيجية، فوجودها على البحر الأبيض المتوسط والدور الذي تلعبه شواطئها دفع الدول الغربية إلى محاولة بسط نفوذها وذلك لتأمين تجارتها أولا وخاصة تجارة الرقيق والذهب، وثانيا تأمين سواحلها وقطع كل محاولة للاستيلاء على الأندلس من جديد، بعد أن تم القضاء نهائيا على آخر مملكة للمسلمين[1].

وهكذا بدأ احتلال سبتة سنة 1415 من طرف البرتغال الذي امتد احتلاله فيما بعد إلى القصر الصغير واصيلا، ثم طنجة، بينما دخل الاسبان مدينة مليلة سنة 1497 وفي بداية القرن السادس عشر توسعت مستعمرات البرتغال وأصبحت أكادير، وأسفى، وأزمور والجديدة خاضعة لها، في الوقت الذي سقطت المرسى الكبير ووهران وبجاية والجزائر وطرابلس تحت سيطرة الإسبان.

وبهذا أصبحت شواطئ المغرب العربي تحت سلطة التحالف الاستعماري الذي أحكم قبضته على التجارة البحرية، وبقيت الأوضاع على هذه الحالة إلى أن تمكن السلطان السعدي محمد المهدي سنة 1574 بتحالف مع الاستعمار الإنجليزي من طرد البرتغاليين من أغلب موانئ الشاطئ الأطلنطي باستثناء طنجة، والجديدة، وسبتة[2] وتمكنت الجزائر من استعادة شواطئها بمؤازرة الأتراك الذين مكثوا فيها حوالي 313 سنة أي من 1516 إلى 1830 وهي السنة التي احتلت فيها فرنسا الجزائر.

1 – تعتبر مملكة غرناطة آخر معاقل المسلمين بالأندلس، وآخر ملوكها أبو عبيد الله الأحمر الذي فر إلى تلمسان.

2 –بعد ادماج البرتغال بالعرش الإسباني سنة 1580 حلت اسبانيا محل البرتغال بحيث أصبحت طنجة وسبتة، خاضعة لاسبانيا، وعند انشقاق البرتغال عن إسبانيا سنة 1640 احتفظت هذه الأخيرة بمدينة سبتة.

إن ابرام هذه الاتفاقية بين كل من إسبانيا والقبائل الصحراوية يؤكد على الاستقلالية التي تتمتع بها هذه الأخيرة، وهذا تدعيما للرأي القائل بوجود تنظيم سياسي واجتماعي خاص.

و لم تكتف اسبانيا بالشواطئ وإنما بدأت احتلالها للجزر العربية، إذ قامت في سنة 1508 باحتلال جزيرة باديس الواقعة غرب مدينة الحسيمة، لكن سرعان ما تعرضت إلى هجومات القراصنة الذين احتلوها سنة 1522 وجعلوا منها مركزا وقاعدة للهجوم على شواطئ الاندلس، وذلك حتى سنة 1564 حينما تمكن الإسبان من استرجاعها كما أن الإسبان قاموا سنة 1673 باحتلال جزر الحسية الواقعة أمام مدينة أغادير. أما الجزر الجعفرية فقد تم احتلالها سنة 1848.

أما فيما يتعلق بالإقليم الصحراوي فقد حاول الاستعمار الاسباني منذ نهاية القرن الخامس عشر التمركز على الشاطئ الصحراوي، لكن سرعان ما اضطر لمغادرته تحت ضغط القبائل الثائرة ضده، و لم تتمكن اسبانيا من العودة إلى هذه المواقع إلا في سنة 1860 حينما "تنازل السلطان عبد الرحمان" عن جزء من الشاطئ الصحراوي تحت تصرفها من أجل استغلال الثروات البحرية، و لم تكن إسبانيا آنذاك تسيطر إلا على مدينة الدخلة، إذ أن دخولها إلى قلب الصحراء جاء في فترة متأخرة و لم يتم إلا بعد الغزو الفرنسي للصحراء واهتمام القبائل برد هذا الغزو.

وقد اعترفت فرنسا بأن هذه أطول حرب خاضتها "حرب الخمس والثلاثين سنة ضد من أسمتهم بالبدو والمتوحشين"، في حين استغلت هذه المعارك من قبل الاستعمار الاسباني، حيث عقدت معاهدة بين أعيان القبائل والسلطات العسكرية الإسبانية عام 1934 في مدينة طرفاية، نصت على أن تتولى اسبانيا حماية القبائل الصحراوية من الاستعمار الفرنسي وهجماته عليها.

وبهذا الاتفاق تمكنت اسبانيا من التغلغل في الجنوب بعد أن قسمت الإقليم إلى ثلاث مناطق إدارية هي:[1]

أ- منطقة طرفاية واعتبرتها محمية.

ب- منطقة الداخلة ووادي الذهب واعتبرتها جزءا من إسبانيا.

ت- منطقة الساقية الحمراء واعتبرتها مستعمرة.

1 - جميل البغدادي: فرنسا وجذور العدوان على الشعب العربي في الساقية ووادي الذهب، مجلة الشورى، سوريا، السنة الخامسة 3 مارس 1974، ص66.

مما سبق يتضح لنا أنَّ إسبانيا لم توضع يدها كليا على الإقليم إلا بعد فترة 1934 هذا بالرغم من أن جيرانها كانت منذ فترة طويلة تحت الاحتلال الأجنبي، مما يوضح مدى المقاومة العنيفة التي تلقتها اسبانيا من طرف سكان الصحراء.

وعليه فإننا سنحاول التعرض إلى المقاومة الشعبية ثم نحلل بعد ذلك السياسة الإسبانية التي استعملتها خلال فترة احتلالها للإقليم الصحراوي.

**أولا: المقاومة الشعبية:**

بدأ الشعب الصحراوي يكافح ضد المد الاستعماري الاسباني، حيث سجل في إقليم الصحراء نضالات تاريخية لا تقل أهمية عن المقاومة الشعبية في كل من المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي، والأمير عبد القادر في الجزائر.

ومن بين النضالات تلك التي قادها ماء العينين الذي تمكن من توحيد قبائل الصحراء في نضال مشترك ضد الغزو الاستعماري، ولقد اكتسى هذا الزحف الجماهيري طابع الانتفاضة الشعبية المسلحة التي انطلقت من الجنوب مكبدة العدو خسائر فادحة ثم توجهت نحو الشمال موحدة في طريقها قبائل المناطق السهلية والجبلية في نضال تحرري موحد، وهكذا دخل ماء العينين مدينة مراكش منتصرا حيث أعلن عدم مشروعية مخزن عبد العزيز، ولقد استمر ماء العينين بعد ذلك في حشد الطاقات الجماهيرية والزحف به نحو الشمال إلى أن اصطدم في نادلة بالجيوش الاستعمارية بقيادة الجنرال (مونايي).

إلا أن هذا التوقف الذي عرفه النضال ضد الغزو الأجنبي في الجنوب لم يكن مؤقتا، ذلك أنه في الوقت الذي حاولت فيه قوات الاحتلال تثبيت وجودها في المناطق الصحراوية بعد أن أمت الشمال إثر الإعلان عن عقد الحماية، إلا أنها اصطدمت بصمود الجماهير الشعبية بقيادة الهبة (ابن ماء العينين) الذي نظم من جديد المقاومة الشعبية المسلحة عبر الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وتوجه بها نحو الشمال إلى أن دخل مدينة مراكش[1].

1 – لقد كانت دائما الحملات تتجه نحو الشمال باعتبار أن المراكز الأساسية للاستعمار توجد هناك.

وقد استمرت حركته في مقاومة الاستعمار حتى عام 1935.

إن المقاومة الشعبية المستميتة التي خاضها الشعب الصحراوي، وجدت استمراريتها في النضال الذي خاضه جيش التحرير المغربي مع سنوات الخمسينات، هذا الجيش الذي رفض ايقاف القتال عند حصول المغرب على استقلاله في عام 1956 وبالرغم من تصفية عناصره الوطنية من طرف المملكة المغربية، إلا أنه مع ذلك قام بهجوم مسلح في 23 نوفمبر 1957 حيث تمكن من الحصول على انتصارات أولية في معركة الدشيرة والعركوب والسطل، ثم معركة منطقة آيت باعمران التي تم تحريرها ومحاصرة مدينة ابنفي.

إن هذا الاكتساح قد عرض الوجود الاسباني للخطر حتى مراكزه الرئيسية التي كانت هي الملجأ الوحيد للقوات الاستعمارية مثل العيون، اسمارة، مما إضطر إلى الاستنجاد بقوات كبيرة من كناريا واسبانيا ذاتها، هذا إلى جانب الدعم العسكري الذي قدمته فرنسا عن طريق قواعدها في موريطانيا وخاصة الإمدادات التي أتتها من قاعدة تندوف التي أنقذت الساقية الحمراء من السقوط، وانتهى القتال تقريبا في 12/8 من نفس العام.

وهكذا تبدو لنا مرة أخرى الأهداف المشتركة للاستعمار إزاء التحركات الشعبية أنَّ هذا التحالف لم يكن على المستوى العسكري فقط وبين أنظمة استعمارية، وإنما كان هناك تحالفا أخطر، وخاصة إذا كان من بلد شقيق، هذا البلد الذي كان يميل إلى تجنب الصدام مع اسبانيا وذلك لارتباط مصالحه مع النِّظام الاستعماري، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المغربية أنها غير مسؤولة عن أعمال جيش التحرير نجد الجنرال فرانكو يعلن أمام البرلمان الاسباني في أول يناير 1958 "إن ثمة فروق بين تلك الجماعات غير النظامية وغير المسؤولة، وبين الشعب المغربي الذي هو صديق للشعب الاسباني"[1]

إن نتائج هذه المعارك تمخضت عن تنازل اسبانيا عن إقليم طرفاية إلى المملكة المغربية في عام 1958 أما المناطق الأخرى فقد دعمت اسبانيا وجودها في كل من سيدي أفني وبقية الصحراء،

1 – مجلة السياسة الدولية، العدد 44 أفريل 1969م، ث46-47.

فقسمتها إلى ثلاث مناطق إدارية وهي: افني، والساقية الحمراء ووادي الذهب، ولكل منهما حاكم عسكري يتبع وزارة الشؤون الإفريقية من الناحية السياسية والقيادة العامة في جزر كناريا من الناحية العسكرية.

وتعتبر فترة الستينات من خلال التاريخ الصحراوي بمثابة التحرك السياسي والوعي القومي الذي كان وليد التيار التحرري الذي ساد العالم وإفريقيا خاصة، بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي كانت سببا في هذا التحرك، إذ أن توطين بعض الرحل واستغلال اليد العاملة الصحراوية ذات الأجور المنخفضة المهضومة الحقوق، فهي بلا ضمان إجتماعي ولا مراقبة صحية ولا تنظيم سياسي، هذا ناهيك عن المضايقات والتعذيب الذي عرفه الشعب الصحراوي، كل هذا أدى إلى تفجير النضال الثوري ضد الاستعمار، فبدأت الانتفاضات الشعبية ثم التنظيمات السياسية، إنتهت في الاخير باندلاع ثورة التحرير في 20 مايو 1973 بقيادة جبهة البوليساريو[1].

وفيما يلي نشير غلى اهم التنظيمات السياسية التي عرفتها الصحراء الغربية:

## 1- الحزب المسلم:

ويعد من أول التنظيمات السياسية التي عرفتها البلاد، إذ يرجع تأسيسها إلى سنة 1965، وقد استقطبت حوله الجماهير الصحراوية، وهذا بعد تأدية اليمين ودفع 2000 ريال إسباني، ثم نسبة من الدخل الشهري، وبقي الحزب يكتسح الساحة الوطنية على جميع المستويات، وداخل سائر الفئات الاجتماعية الصحراوية من جنود وعمال وعاطلين، وبدو... وقد تضمنت مبادئه الأسس التالية:

- التحرر بالسلاح.
- احترام الشخصية الصحراوية.
- الانضمام إلى المملكة المغربية" مع الاحتفاظ بحقوق السكان الكاملة" وقد كان طرح الانضمام إلى المملكة المغربية والاحتفاظ بحقوق السكان الكاملة سبب في نشوء خلافات داخل الحركة حول مفهوم الانضمام، وهي خلافات حسمت لصالح التيار الذي يركز على ضرورة

1 – سنتعرض إلى جبهة البوليزاريو بصفة واسعة عندما نتحدث عن هذه الحركة.

الاستقلال كمرحلة أولى بناء على أن وحدة الجماهير ستأتي عبر نضال مشترك زمع تبلور الصراع الطبقي[1].

واعتبارا من سنة 1966 بدأت هذه الحركة تنشط بزعامة محمد سعيد البصري غير أن هذا الحزب لم يستطع الصمود طويلا، كما أن حزب التحرير التي كان من المفروض أن يخوضها ضد العدو لم تنطلق وهذا لعدة عوامل أهمها:

- عدم حصوله على أسلحة من الخارج[2].
- الاعتماد على الامكانيات الذاتية التي لا تسمح بالمحاربة.

غموض المبادئ التي كان ينادي بها[3].

ومع ذلك فقد مثلت هذه الحركة محاولة الأولى التي تعبر عن إيراده الجماهير في تحرير من ريقة الاستعمار وهيمنة الإمبريالية، كما أنه يعد بطل مذبحة "الزملة" في 17 جوان 1970 التي افشل فيها فكرة تأييد" الرابطة الصحراوية الإسبانية" أي اعتبار أن الصحراء جزءا من التراب الوطني الاسباني.[4]

1 – محمد الميلي: من أجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية (مقام نشر في مجلة الثقافة الجزائرية)، السنة السادسة العدد 31 مارس 1976، ص 21.

2 – جاء في مقال محمد الميلي المشار إليه سابقا، ان هذه الحركة قدمت مذكرات إلى كل من المغرب وموريطانيا والجزائر ( حسبما جاء في كتاب ( طرق الثوري لتحرير الصحراوي) وقد طالبت فيها بتزويد الحركة بمختلف الأسلحة الخفيفة والحديثة والسريعة الطلقات ومستلزمات حرب العصابات، ص 21.

3 – انظر مذكرة مصطفى محمد الوالي حول الصحراء (الحلقة الاخيرة) جريدة الاختيار الثوري،العدد 17، جويلية 1977 ص 21.

4 –يصف مصطفى الوالي هذه الحادثة كالتالي: " كانت اسبانيا تحظر لاستفتاء تقرير مصير مصطنع وعبأت له جميع جهودها الاستعمارية وجمهور الإمبريالية، وجمعت الصحافة المأجورة الناطقة مسموعة ومصورة ومكتوبة، وجندوا كل امكانياتهم الضخمة وابتدأوا ينقلون المواطنين في سيارات مخصصة لذلك من جميع المناطق الى العيون بحجة الاحتفال بفشل مؤتمر نواديبو والتظاهر للاحتجاج عليه والتلويح بالرابطة الاسبانية الصحراوية، ولكن الحزب أيضا بعد أن أطلع على اللعبة المدبرة أستقدم أنصاره وبنى خيامه في مكان مقابل خيام الاستعمار وأعوانه، أي في المكان الشعبي "الزملة" في تصميم تام لافشال خطة الاستعمار اللانسانية...

وبعد فشل المفاوضات بين أعوان الاستعمار وأعضاء الحزب بدأت المظاهرات ورفع شعارات الحزب المناوئة للهيمنة الاسبانية، فكان رد الجيوش الاسبانية هو اطلاق النار على هذا الجمع الفقير (لمعرفة المزيد من هذه المظاهرة راجع ليلى خليل بديع).

**2- الجمعية الصحراوية:**

وهي عبارة عن مجلس أنشأته السلطات الاسبانية في 11 ماي 1967 كمحاولة منها للتخفيف من الضغط الذي بدأت تحس به قوات الاحتلال ولا يهام الشعب الصحراوي بوجود تنظيم يمثله، وقد كانت تتكون هذه الجمعية من 82 عضوا وزيد عددهم في نهاية 1973 إلى 102 عضوا أربعون ينتخبون انتخابا[1].

وأربعون أخرون تختارهم المشايخ وأربع يعينهم الحاكم العام الاسباني، واثنين عن المهن العامة، أما الباقي فهم عمد المدن.

والواقع أن الجماعة لا تمثل الصحراويين بطريقة ديمقراطية، وهذا يظهر من خلال تركيبها، كما أن اختصاصاتها جد محدودة في بداية نشأتها حيث أنها لا تخرج عن الادارة المحلية البسيطة، أما اتخاذ القرارات فهي من اختصاص الحاكم العام، غير أنه وابتداء من سنة 1970 وعلى أثر الأحداث الدامية التي عرفتها هذه السنة فإنه خول لها بعض الصلاحيات الاجتماعية، إلا أنها مع ذلك ظلت استشارية لا تخرج عن دائرة اقتراحات.

**3- حركة الرجال الزرق:**

وهي حركة طالبت باستقلال الصحراء، زعيمها "ادوارد موحى"، وقد استقرت في الجزائر حتى سنة 1973 وحملت السلاح منذ 1970 كمحاولة منها لتحرير البلاد حيث قامت بعدة كمائن ومجابهات مع الجيش الاسباني.

أما على المستوى السياسي فيتمثل موقفها في المعارضة الشديدة للمطالب المغربية الموريطانية تجاه الصحراء معلنة عن تمسكها باستقلال الصحراء وعلى هذا الأساس قام رئيسها بعدة اتصالات مع منظمة الامم المتحدة إلى جانب العلاقات العديدة التي كانت تربطه بالتنظيمات التقدمية وخاصة الحزب الشيوعي الاسباني والحركة الاستقلالية لجزر كناري.

1 – الانتخابات مقصورة على أرباب العائلات شريطة أن يكونوا بالغين من العمر 23 سنة.

وفي أواخر 1973 قام بعض الاعضاء من الحركة رجال الزرق، ذو أصل مغربي بإنشاء حزب جديد يهدف إلى ادماج اقليم الصحراء الغربية بالمغرب، وذلك باندماجها( أي حركة رجال الزرق) في حزب جبهة التحرير والوحدة (F.L.U)[1] .

## 4- حزب الاتحاد الوطني الصحراوي:

انشئ هذا الحزب من طرف الحكومة الاسبانية في مطلع شهر أكتوبر 1974 حيث أصبح الحزب الرسمي في البلاد، ولإظهار الحزب بالمظهر القومي، افتتحت الادارة الاسبانية فروعا له في جميع مدن الساقية الحمراء ووادي الذهب، وكانت اسبانيا تهدف من وراء ذلك إلى اعداد الحزب ليتسلم السلطة بعد خروجها ولتضمن عن طريقه مصالحها الاقتصادية في المنطقة، ويظهر هذا من خلال المبادئ التي كان ينادي بها.

انشاء دولة اسلامية مستقلة تحترم العادات الدينية والتقاليد الاجتماعية وذات اقتصاد حديث وتربطها مع اسبانيا علاقات الاخوة والتعاون.

أما كيفية الوصول إلى الاستقلال فيكون عن طريق سلمى بواسطة استفتاء سوف يحدد تاريخه عندما يحين الوقت المناسب.

ونشير في الأخير إلى أن هذه التنظيمات( حركة رجال الزرق، حزب جبهة التحرير والوحدة الاتحاد الوطني الصحراوي) كان الهدف منها هو مضايقة جبهة البوليساريو على الساحة الداخلية ومحاصرتها في الخارج بغية التشكيك في تمثيلها للشعب الصحراوي، أما الجمعية الصحراوية فإنها مجرد تغطية للوضع الداخلي ولملأ الفراغ السياسي الذي كانت تعرفه المنطقة ولتحويل الشعب عن الحزب الناشئ أنذاك.

أما فيما يخص المنظمة الطليعة لتحرير الصحراء(M.L.S)، فتعتبر هي البذرة الأولى وامتدادا لسبل من النضال توج بثورة 20 ماي 1973،تزعمه محمد سيد أبراهيم بصيري الذي درس بدمشق وهناك تعرف على الفكر البعثي إلاأنه لم يتأثر به كثيرا وبعد رجوعه قام بتأسيس جريدة ناطقة بأسم

1 - M.BARBIER,op.cit.p :368 ,369.

الصحراويين اسمها الشهاب تساند المقاومة،عملت الحركة الوليدة على عدة مستويات منها توزيع المناشيرللتعريف بها ونشر أفكارها وفضح ممارسات الاستعمار ،وقد قابلت إسبانيا هذه الحملة بحملة مضادة إستخدمت فيها الوجهاء القبلين المولين لها وشككت في أهداف المنطمة وأعتبرتها خروجاعن القاونين،اما على الصعيد الخارجي فقد روجت الافكارها واتصلت با لدول المجاورة،كانت أول تدخلها الحركة بشكل فعلي هي أنتفاضة الزملة 1970 نظمت مظاهرات ضد الاحتلال الاسباني ،أنتهت بختطاف زعيم الحركة سيد ابراهيم بصيري

**ثانيا: السياسة الاسبانية:**

بعد أن تمكنت اسبانيا من فرض سيطرتها على الصحراء الغربية حاولت بعد ذلك تطبيق سياستها الاستيطانية، فوضعت لذلك خططا متكاملة لالحاق المنطقة بها، ويظهر هذا من خلال مستويين.

**1- على المستوى الاقتصادي:**

عملت اسباني على محاربة الثروة الأهلية التي هي الحيوانات وخلق الأسواق الاستهلاكية حتى تجعل من الشعب الصحراوي مجرد شعب مستهلك، بحيث تعجز الامكانيات الذاتية عن الاستجابة له، وبالتالي افساح المجال أمام الشركات الاسبانية والاحتكارات الغربية لتلبية هذه الحاجات.

وفي اطار سياسة الالحاق والدمج التي كانت تقوم بها اسبانيا وخاصة منذ 1958 حيث اعتبرت اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، اقليما اسبانيا مدمجا في الوطن الاسباني، وتطبيقا لهذه الاستراتيجية واعتمادا على قلة الكثافة السكانية في الصحراء الغربية، بدأت اسبانيا في تنفيذ أخطر مشروع في المنطقة، وهو أسبنة المنطقة بخلق وجود استيطاني استعماري في الصحراء، وهذا بتكثيف الهجرة الاسبانية وطرد السكان الأصليين وتضييق الخناق على وضعهم المعاشي من أجل أن يضطروا إلى الهجرة ويغادرون المنطقة، وقد سبق أن أشرنا إلى عدد اللاجئين الصحراويين في كل من المغرب والجزائر وفقا لتقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة.

وفي الميدان التعليمي لم يبدأ الاستعمار الاسباني في انشاء مدارس استعمارية عصرية الا بعد الخمسينات، أي أن كل الفترة من 1936 إلى 1950 لم ينشئ فيها أي مدرسة وحتى قرب الانسحاب الاسباني نجد ثانويتين فقط احداهما في العيون والثانية في الداخلة، وليس من الغريب أن يكون المستفيد الرئيسي من هذه الثانويات متمثلا بالأساس في بناء الجالية الاسبانية وأقلية من بناء الموالين للاستعمار، وهذه الاقلية من أبناء المنطقة التي أتيح لها الإلتحاق بالمدارس الاسبانية الثانوية توجه بصفة خاصة إلى التعليم المهني البسيط[1].

أما الجانب العمراني فلم تشهد انجازات كثيفة كالمستعمرات الافريقية المجاورة وهذا يعود في اعتقادنا إلى ضعف الامكانيات والتخلف التقني الذي تعرفه اسبانيا وحتى وأن وجد بعض المدن قرب السواحل، إلا أنه كان لصالح الجالية اسبانيا والشركات التي احترفت الصيد على شواطئ المنطقة، كما أن اكتشاف الثروات المعدنية عمل على تطوير بعض المدن، كالعيون التي يوجد بها الميناء والداخلة العاصمة الادارية للمنطقة، حيث تتواجد مكاتب الشركات الامبريالية.

**2- على المستوى العسكري:**

لقد أدى نهوض الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار الاسباني، أثناء نضالات جيش التحرير المغربي في الصحراء وانتفاضة جوان 1970، وقيام جبهة البوليزاريو واعتمادها الكفاح المسلح، إلى ازدياد عدد الجنود الاسبان في المنطقة، حيث ارتفع رقم تمركزهم من 1000 في بداية الاحتلال إلى 60 ألف في سنة 1973 ليرتفع من جديد إلى 70 ألف، ويمكن من خلال الأرقام التالية لسنة 1973 أخذ صورة عن تواجد العسكري الاسباني في الصحراء الغربية وهي كما يلي[2] .

الجيش الدائم ورجال المظلات 50000

الطائرات 500

البوليس والمخابرات والدرك 4300

ان هذه الأرقام ترجع كما قلنا إلى سنة 1973 ومع التطورات الأخيرة في الصحراء رفعت اسبانيا عدد قواتها العسكرية إلى حوالي 70 الف رجل مسلح، وإذا اعتمدنا الاحصائيات الاسبانية

1 – بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 241.

2 – نقلا عن الموقف الوطني الثوري من مسالة الصحراء الغربية، مرجع السابق، ص 67.

لعام 1974 والتي تقدر عدد السكان بحوالي 710 ألف نسمة فإننا نكون أمام المعادلة التالية 70ألف مواطن صحراوي مقابل 70 ألف جندي اسباني، ومعنى هذا أن اسبانيا خصصت لكل مواطن في الصحراء جنديا عسكريا اسبانيا هذا إلى جانب قواعد الولايات المتحدة الامريكية التي نقلتها من ليبيا إلى مدينة الداخلة بالصحراءّ، على اثر الاطاحة بالملكية في ليبيا في الفاتح من سبتمبر 1969.

ويمكن أن نلخص السياسة الاسبانية خلال هذه المرحلة فيمايلي:

1- ان ما يهم اسبانيا ليس الصحراء الغربية في حد ذاتها بل كيفية الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية، أو على الأقل القسم الأكبر منها خاصة فيما يتعلق بالفوسفاط وصيد السمك، وما اتفاقية مدريد الثلاثية إلا دليل واضح على بشاعة الاستعمار الاسباني، وخرقة لكل القوانين والاعراف الدولية المتعلقة بتصفية الاستعمار.

2- تهدئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عن طريق القول بأنها ستعطي سكان الصحراء حق تقرير مصيرهم، وذلك ضمن العديد من تصريحاتها الرسمية في الوقت الذي تعمل بمحاولة تشجيعها للحكم الذاتي والتقليل من أهمية نضال الشعب الصحراوي في سبيل الاستقلال تحت حجج عديدة كقلة الامكانيات وعدد السكان مما خلق تقسيمها في وسط السكان.

وقد ظهر هذا جليا عندما طرح موضوع الصحراء للمرة الثالثة أمام اللجنة الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة وذلك في سبتمبر 1966 حيث سمح لوفدين يمثلان سكان الصحراء بالتحدث أمام اللجنة، فطالب الوفد الأول بإنهاء الحكم الاستعماري وعارضة آخر أي الوفد الثاني ذاكرا أن الصحراء لا يزيد سكانها عن 30 ألف نسمة وبالتالي فهي عاجزة عن اقامة دولة مستقلة، ورحب بالخطوات التي أعلنت عنها اسبانيا في مايو السابق ووعدت بمقتضاها أن تنفذ مشروعات عمرانية واقتصادية هامة، وأن تساعد السكان على الحكم الذاتي[1]

3- كما حاولت بث الخلاف بين البلدان المجاورة للصحراء الغربية بغية ادخالهم في صراعات هامشية، وقد دامت هذه الفترة حتى نهاية الستينات، وبعد أن فشلت هذه السياسة نتيجة لليقظة التي اتسم بها

1- Le litige du sahara ocidenal,Revue Maghreb Macherk 1967, p :40.

الراحل هواري بومدين، وموقفه من تقريب وجهات النظر بغية التعجيل بتصفية الاستعمار من المنطقة[1]

**الفرع الثالث: العدوان الثلاثي على الصحراء الغربية (اتفاقية مدريد)**

بات من المؤكد أن المغرب يريد ضم الصحراء بأي شكلٍ كان، ويُستنتج ذلك من الخطب والبيانات الرسمية للحكومة المغربية، التي تعتمد أساساً على مُساومة السلطات الإسبانية. ويبدو هذا واضحاً من نص الخطاب الملكي بمناسبة عيد الشباب في مدينة فاس، ومما جاء فيـــه" إن مصالح إسبانيا الاستراتيجية يُمكن أن يضمنها لها المغرب بمنحه لإسبانيا قواعد عسكرية لمدةٍ محدودة، وذلك مُقابل الاعتراف الإسباني بالسيادة المغربية على الإقليم"، كذلك أعرب الملك الحسن الثاني عن استعداده لتوقيع اتفاقية إسبانية مغربية تنص على الاستغلال المُشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي يحتوي عليها الإقليم.[2]

**أولا: عدم شرعية اتفاقية مدريد منالناحية القانونية**

أمام المُغريات المغربية وجدت إسبانيا ضالتها المنشودة في ملك المغرب، الذي جاء أيضاً على لسانه "بأن سيطرة المغرب على الصحراء لا تعني أكثر من استبدال العلم الإسباني بالعلم المغربي. "ومن هنا رأتْ إسبانيا أن الفرصة قد حانت للخروج من المنطقة التي تكلفها عسكريا وسياسيا، ظافرة وبدون أن تخسر شيئاً من ثروات المستعمرة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى المشاكل التي كانت تعاني منها إسبانيا، ومنها وفاء الحاكم "فرانكو" إلى غير ذلك من المشاكل الداخلية مضافا إليه تزايد الضغط السياسي العربي والموريتاني.

وخاصة "المسيرة الخضراء" في 1975/11/06 والتي شارك فيها حوالي 350 ألف شخص، لكن بعد انسحاب موريتانيا من الإقليم الصحراوي بناءا على معاهدة السلام التي وقعتها مع جبهة البوليساريو في 1979/08/05 بقي المغرب وحدة المحتل.

1 – بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 245.

2 – السياسة الدولية: العدد 44 أبريل 1976 ص220.

وقد كانت هذه المسيرة التي نظمها الملك لضم الصحراء الغربية كمناورة أولى في سياسة الإلحاق التي كان متفقاً عليها مُسبقاً.[1]

وهذا يُستدلّ من الخطاب الموجه إلى المُشاركين في المسيرة الخضراء، " إذا قابلْت الإسباني سلّمْ عليه، وإذا قابلْت غير الإسباني ستجدُ جيشك في جانبك".[2]

ولقد أكدت الأحداث مهزلة هذه المسيرة التي كان يُرادُ بها غزو الصحراء الغربية، حيث كان من نتائجها التوقيع على اتفاقٍ ثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا بمدريد في 14 نوفمبر 1974م.

وبموجب هذه الاتفاقية تخلت اسبانيا عن الاقليم الصحراوي نهائيا لصالح كل من المغرب وموريتانيا، حيث نقلت السيادة لهما، وبذلك تم انسحاب القوات العسكرية الإسبانية من الصحراء الغربية في 26 فبراير 1976 ومما جاء فيها:

إنهاء الوُجود الإسباني في فترةٍ أقصاها 28 فبراير 1976م، على أن يُوضع الإقليم خلال ذلك الوقت تحت الإدارة الثلاثية.

أن رأي السكان ستُعبر عنه الجماعة.

ويُقال أنه أتبع هذا الاتفاق معاهدةٍ أخرى سرية تتعلق باستغلال الفوسفات بطريقةٍ مُشتركة، كما احتفظت إسبانيا بحق الصيد في الساحل الصحراوي، بالإضافة إلى تعويض المواطنين الإسبان عن أملاكهم لدى مُغادرتهم الصحراء الغربية.

1 – تنص المادة 103 من الميثاق (في حالة نزاع بين التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالنسبة للميثاق والتزاماتها بالنظر إلى أي اتفاق دولي فإن الأسبقية تكون للالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة

2 – سبق أن أشير إلى تركيب هذه الجماعة وقلنا أنها لا تمثل الشعب الصحراوي.

إن الشيء الذي يهُمّنا من اتفاقية مدريد هو مدى شرعيتها، أو بمعنى آخر القيمة القانونية لاتفاق مدريد، وكذلك الآثار التي خلفتها هذه الاتفاقية، والمتمثلة في الوجود العسكري المغربي في الصحراء الغربية.[1]

**ثانيا: شرعية اتفاق مدريد الثلاثية**

من الواضح أن اعتبارات السياسية هي التي سادت اتفاقية مدريد أكثر من أية اعتبارات أخرى، وبالنظر إلى الجانب القانوني فإنه يمكن أن تُوجه لها ثلاث اعتراضات، هي:

-انتهاك هذا الاتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

-عدم ملاءمة الاتفاق مع سياسة تصفية الاستعمار المُتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة.

-الظروف التي وقّع فيها الإتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك حق التصرف في سيادة الإقليم الصحراوي. ونشرح بهذه النقاط كالآتي: نفيا يتعلق بالنقطة الأولى، فإن اتفاقية مدريد قد أُبرمت بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية، التي ذكرت فيه الطبيعة المُلزمة حسب القانون الدولي لحق الشعوب المُسْتعمرة في تقرير مصيرها، بل أكثر من ذلك فإن هذا المبدأ أصبح من القواعد الحتمية المُطلقة التي لا يمكن مُخالفتها وفقاً للمادة 53 من اتفاقية "فيينا" لسنة 1969م[2]، الخاصة بالمعاهدات.

1 – يشاع أنه تم التقسيم كالآتي: قيام استغلال ثلاثي مشترك للثروة السمكية سواحل الصحراء الغربية بنسبة 50% لإسبانيا، و50% مشتركة بين المغرب وموريتانيا– استغلال ثلاثي مشترك لمناجم الفوسفات "بوكراع" بنفس النسبة السالفة 50% لإسبانيا، و50% بين المغرب وموريتانيا.

2 – الغريب أن الحكومة الإسبانية قد دفعت بهذا الحق أمام محكمة العدل الدولية إذ جاء في العرض المكتوب الذي قدمته الحكومة الإسبانية الفقرة 350 "كل إقليم غير مستقل له حالته القانونية الدولية التي ينظم القانون الدولي العام وشعبه هو صاحب الحق في تقرير مصيره" وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الإسبانية قد أوضحت بالفعل في عرضها الفقرة 355 أنها تستنتج من هذا النظام الأساسي نتيجتين:

– أن الدولة الحاكمة ليس لها أي سند بل إن سندها يشوبه حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسه.

أن هذا النظام القانوني يمتاز بفعالية على الصعيد الداخلي والخارجي الأمر الذي ألزم جميع الدول وخاصة الدول المجاورة باحترام المركز القانوني والخاص والمختلف والمنفصل لكل إقليم غير مستقل.

كما أن البند الخاص باستشارة شعب الصحراء الغربية بواسطة الجماعة أصبح باطلاً، باعتبار أن الجماعة المذكورة قد حلت نفسها في 28 نوفمبر 1975م، مُجرّدةً بذلك المُوقّعين على الاتفاق من كل ذريعة.

أما النقطة الثانية، فإنه يمكن الإشارة إلى العديد من قرارات الجمعية العامة، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء الغربية، والهادفة إلى تطبيق إعلان القرار 1514 على هذا الإقليم، وخاصةً ما يتعلق بحق الاستفتاء المقرر للسكان الصحراويين، بينما الاتفاقية لم تنص على الاستفتاء الشعبي، وبالتالي لم تتبع الإجراءات المقررة من طرف المنظمة، ومن ثم فإن اتفاق مدريد مُتعارضٌ مع قرارات الأمم المتحدة في مسألتين.[1]

– استبعاد الجزائر التي اعتبرتها قرارات الأمم المتحدة بلدا معنيا بمسألة الصحراء وقد سبق لبعثة الأمم المتحدة أن زارتها لاستطلاع رأيها كما كان الامين العام للأمم المتحدة بتشاور مع السلطات الجزائرية حول كل ما يتعلق بالصحراء.

– إن الاستفتاء لا يتم تحت إشراف الأمم المتحدة بل تحت إشراف الأطراف الطامعة بضم الصحراء إليها أو الاستمرار في استغلال ثرواتها والاستفادة من موقعها الاستراتيجي[2].

أما النقطة الثالثة والأخيرة، فإنَّ أن اتفاق مدريد قد أُبْرم من طرف دولٍ لا تملك حق السيادة على الإقليم، فإسبانيا بصفتها دولة وصية ليس لها الحق إلا في اتباع الطرق المُتعلقة بتصفية الاستعمار وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة، وخاصة القرارين 1514 و2625، ومن ثم فإن إجراءات التنازل أو تحويل الإدارة يُعتبرُ باطلاً بُطلاناً مُطلقاً، نظراً لأن إسبانيا إذا كانت تملك سُلطات الإدارة على الإقليم وبتفويضٍ من الأمم المتحدة، فإن هذا لا يمنحُها حق التصرف فيه، إذ لا سيادة لها على الإقليم الصحراوي.

1 – ليلى خليل بديع: أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، مرجع سابق، ص112.

2 – سبق أن قلنا ان هذا النوع من الاستفتاء يعد باطلا راجع ما قلناه سابقا.

وقد أوضح ذلك القاضي الإسباني "فريديريكو دي كاسترو" عضو محكمة العدل الدولية أن لا حق لإسبانيا اليوم كما لم يكن يحق لها بالأمس في أن تكون طرفا في نزاع بين المغرب أو دولة أخرى حول دعوى السيادة الحالية أو الماضية على إقليم غير مستقل تكلفت بإدارته، وليس لإسبانيا أن تعترف لدولة أخرى بحق المطالبة بالإقليم ولا القبول بوجود أنماط من السيادة والإقدام على تقسيم الإقليم، ولا البث في استغلاله المشترك وأن تدعي لنفسها بالسيادة .....والإدارة الحاكمة لا يمكنها أن تتجاهل كذلك أنها لا تملك سلطة التصرف في حق تقرير المصير المعترف به الصحراويين بمقتضى ثمانية قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومن قبل الأطراف المتهمة والمعنية كما ليس لها سلطة تخول لها تجاهل هذا الحق[1].

والخلاصة التي يمكن أن تنتهي إليها فيما يتعلق بعد شرعية هذا الاتفاق، أنه يعد باطلا لا أثر له وفقا للحجج سالفة الذكر، غير أنَّ قولنا هذا يتعارض مع أحد مواقف فقهاء القانون الدولي "موريس باغبي" إذ له رأي مخالف حيث يقول (فيما يتعلق باتفاق مدريد، في اعتقاد أنه لا يمكن اعتباره باطلا ولا أثر له، حقيقة هذا الاتفاق هو مؤسف ومنتقد جدا ولكن من الناحية القانونية فإننا ملزمون بالاعتراف بأن له قيمة حقيقية، ذلك أن الاتفاق قد تأسس من طرف ثلاث حكومات شرعية وبالتالي فله قيمة من الناحية القانونية، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاق قد منح له جانب من الشرعية من طرف منظمة الامم المتحدة، حيث اعترف به من طرف أغلب البلدان.

1 – مذكرة تتعلق بتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، صدرت عن مكتب البوليساريو بطرابلس، 20 ماي 1976.

والواقع أنه حتى لو سلمنا بهذه الفكرة، إلا أنها لا تصمد أمام الاعتقادات السالفة، هذا إلى جانب موضوع الاتفاق بحد ذاته، فهو مخالف للأعراف والقوانين الدولية ومن ثم فوجوده يعد باطلا طالما أنه يتعارض مع المادة 53 من اتفاقية فيينا 1969[1].

أما الأسف فيجب أن يكون للتوصيتين المتعارضتين اللتين أصدرتهم الجمعية العامة وفي نفس اليوم، حيث أن الأولى تحدد إجراءات حقيقية لتقرير المصير بينما الثانية فهي عكس ذلك إذ تعترف باتفاق مدريد وتطلب من أطرافه الثلاثة الموقعة أن تبدأ في الإجراءات الضرورية لتقرير المصير، إن هذا التناقض داخل الجمعية العامة يوحي بمدى دعاية التي يتعرض لها أعضاء المنظمة في حل القضايا ومصائر العالم الواقع بين أيديهم كما أن اتفاقية مدريد الثلاثية، جاءت مواتية للمغرب وموريتانيا، حيث كانت الأوضاع السياسية في إسبانيا متدهورة، بسبب الاضطرابات التي شهدتها بعض مناطق البلاد، وتحت هذه الظروف وتواطؤ بعض القادة في النظام الإسباني، مضافا إليها الضغوط المغربية المختلفة، وخاصة المسيرة الخضراء، انقادت السلطات الإسبانية وأبرمت مع كل من المغرب وموريتانيا اتفاقية مدريد الثلاثية، في تاريخ 1975/11/14، والتي بموجبها انتقلت إدارة الإقليم الصحراوي إليهما ومن الواضح أن الاعتبارات السياسية هي التي سادت اتفاقية مدريد أكثر من أية اعتبارات أخرى.

وبالنظر إلى رأي محكمة العدل الدولية، فإن إسبانيا لا تملك حق التنازل لأي طرف كان، إلا سكان الإقليم الصحراوي، عن طريق تطبيق مبدأ تقرير المصير، الذي نصت عليه التوصيات العديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما أكده الرأي الاستشاري للمحكمة الذي جاء خاليا من أي عامل قانوني يمكن الدول الثلاثة المبرمة لاتفاقية مدريد من التصرف في الإقليم، وبالرغم مما ادعاه المغرب من وجود روابط سياسية بين الإقليم الصحراوي والعرش المغربي، فإن المحكمة عبرت عن عدم اقتناعها

1 –المادة 53 لقانون المعاهدات سنة 1969 تعرف القواعد الآمرة هي كل قاعدة من قواعد القانون الدولي تقبلها الجماعة الدولية في مجموعها ويعترف بها باعتبارها قاعدة لا يجوز الإخلال بها، ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لذات الصفة.

"نصت أيضاً" أن معاهدة تعتبر باطلة بطلانا مطلقا، إذا كانت وقت ابرامها تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام.

بالأطروحة المغربية، نظرا لنقص الأدلة على الادعاء، كما أن الوثائق المقدمة إليها بهذا الشأن متناقضة كما جاء في الرأي نفسه[1].

ومما تقدم يتضح أن الرأي الاستشاري للمحكمة، والذي تمسك به كل من المغرب وموريتانيا كحجة لاستيلاء على الإقليم بواسطة المسيرة الخضراء، واتفاقية مدريد لم تقر أية حقوق سيادية لأحدهم، وبالتالي فإن اتفاقية مدريد تصرف مخالف لمبادئ الأمم المتحدة وخاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي اعترفت به المحكمة بالنسبة للشعب الصحراوي.

ومن جهة ثانية، تعد اتفاقيات مدريد الثلاثية خرقا للتوصيات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة المتعلقة بضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير على سكان الصحراء الغربية كما تعتبر الاتفاقية كذلك انتهاكا لمبدأ أساسي منصوص عليه في ميثاق أديس بابا وهو مبدأ احترام الحدود الموروثة من العهد الاستعماري.

## المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للصحراء الغربية

تحظى الصحراء الغربية بأهمية أستراتيجية متميزت،وخاصتآ بعد أكتشاف المواد الاولية وكذلك البعد الأستراتيجي،والذي يتمثل في أهمية موقع الصحراء الغربية وتربعها على شريط ساحلي على المحيط الاطلسي مماجعلها تشكل لكل من الأطراف مجالا حيويا يدعم العمق الأستراتيجي لها ،وعليه سندرس الأهمية الجيو أستراتيجية للصحراء الغربية في هذا المطلب في ثلاثة فروع ،سنتناول في الفرع الاول الإطار الجغرافي وفي الفرع الثاني المعطيات الاقتصادية وفي الفرع الثالث أصول السكان

### الفرع الأول: الإطار الجغرافي.

### أولا: الموقع الجغرافي:

تنفرد الصحراء الغربية بموقع استراتيجي هام إذ انها تقع في غرب الوطن العربي، وشمال غرب إفريقيا، بحيث يحدها من الشمال المغرب، ومن الشمال الشرقي الجزائر، كما يحدها من الجنوب والجنوب

1- اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، مرجع سابق، ص 63.

الشرقي موريتانيا، أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي، ويصل عرض أراضيها في بعض المناطق إلى 500 كلم بينما تصل حدودها الداخلية إلى 2000 كلم$^2$، كما أنها تقع على خط الطول 15.20 وخط العرض 27.40 الذي يمس وادي درعة في الصحراء الغربية، وهذا بالنظر إلى مجموع الاتفاقات التي تمت بين إسبانيا وفرنسا 1904 و1912 إضافة إلى تلك التغيرات التي أدخلت على الحدود الصحراوية الموريتانية عام 1956[1].

فالصحراء الغربية تتسع لمساحة إجمالية تبلغ 284000 كلم² ولها امتداد على ساحل الاطلسي دولة 1062 كلم، كما انَّ حدودها مع موريتانيا تصل إلى 1570 كلم وأيضا مع المغرب تقدر ب445 كلم، وإضافة إلى الجزائر حيث تصل منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال وتبلغ مساحتها 82000 كلم² ووادي الذهب في الجنوب ويتربع على مساحة 184000 كلم² غير أن هذا التقسيم سنتعرض إليه بشيء من التفصيل في الفقرة الموالية[2].

**ثانيا: التقسيم الجغرافي للإقليم**

**1- منطقة طرفاية**: وعاصمتها طنطان وتبلغ مساحتها 265 ألف كلم² يحدها من الشمال وادي درعة، ومن الشرق خط طول 11 غربا (خط غرينيتش) ومن الشمال والغرب يحدها المحيط الأطلسي.

**2- منطقة الساقية الحمراء**: عاصمتها العيون وتبلغ مساحتها 82 ألف كلم² تمتد جنوبا حتى خط عرض 26.

**3- منطقة وادي الذهب**:وعاصمتها الداخلة وتصل مساحتها إلى 190000 كلم²، يحدها شرقا خط طوله 12 غرب (غرينيتش) وتمتد إلى مدار السرطان حيث تصبح الحدود على شكل دائرة مع موريتانييا.

**4- منطقة رومور**: هو إقليم ذو طبيعة جبلية قاسية، مناخه قاري، جاف، تتفاوت درجات الحرارة فيه بشكل حاد، حيث تزيد في النهار عن 45 درجة مئوية وتنخفض في الليل إلى مادون الصفر.

1 – ليلى خليل بديع، البوليساريو قائد وثورة، مرجع سابق، ص11.

2 – اسماعيل معراف، الصحراء الغربية وحديث عن الشرعية الدولية، مرجع سابق، ص 64.

**5- منطقة تيرس**: مناخه شبه صحراوي وطبيعته شبه متباينة، بعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة وبعضها الآخر مغطى بالشجيرات الحراجية.

**6- منطقة الساحل**: هي عبارة عن شريط ساحلي يحاذي شاطئا وعرا كثير الخلجات ويتمتع بجو معتدل رطب، تغطي كثبان الرمل جزئه الغربي وترتفع الجبال في جزئه الغربي[1].

**ثالثا: المناخ**

وفيما يخص المناخ فإن الصحراء الغربية يسودها مناخ معتدل وهذا نظرا لوقوعها بمحاذاة ساحل الاطلسي، الذي يزودها بالجو اللطيف، أما من حيث الحرارة فإنها تصل ما تحت الصفر في الليل، بينما يكون العكس في النهار تصبح كموجة من الرمال المحترقة وتصل بها الحرارة إلى 50 درجة، في حين أن المنطقة تعاني من قلة الأمطار كباقي الصحاري الأخرى، حيث لا تنزل الأمطار طوال سنوات عديدة ومتوالية، مما يخلق جفافا كبيرا، وحتى إن سقطت هذه الامطار فإن مُتوسطها الطبيعي يصل إلى 43 مليمترا في العيون، و40 ملم في الداخلة و30 ملم في الكويرة [2].

**الفرع الثاني: المعطيات الاقتصادية**

أن الحديث عن المعطيات الاقتصادية للصحراء الغربية يطرح اشكالية مرحلتين أساسيتين وهما مرحلة ماقبل اكتشاف تلك المعادن، وهذا الاكتشاف بالضبط هو الذي غير الخريطة في المنطقة، وفيما يلي تحليل لأهم جوانب المرحلتين:

**أولاً**: سيادة الاقتصاد التقليدي(الحقبة الأولى)

وقد تميزت هذه الفترة بسيادة الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد بصفة كلية على الفلاحة وتربية المواشي واستغلال الثروة السمكية، وفيما يلي عرض لهذه المعطيات:

1 – اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 65.

2 – اسماعيل معراف، مرجع نفسه، ص 66.

**1-الفلاحة:**

فبالنظر للظروف الطبيعية للصحراء الغربية التي تميزت بقلة الأمطار، وقحالة الأرض، وكذا الموقع الجغرافي للمنطقة والذي لم يسمح بانتشار الزراعات المتطورة والتي من شانها أن تعمل على تطوير المنطقة، كما أن حرارة الطقس التي تصل أحيانا إلى 60 درجة بالإضافة إلى التربة التي تعتبر غير صالحة، إلا بعض المناطق التي تكثر بها الغابات والواحات، وهذا لتوفرها على الأودية القليلة الجريان تمر عليها، إذن وعليه يمكن أن نحدد المناطق التي تنشر بها الزراعة وهي كالتالي:

**أ-الكرير:**

وهو نوع من الأراضي يكون محاطا بنباتات، تتجمع حولها بعض المياه وهي ذات عمق يتراوح مابين 1050م إلى 3م وحينها تصبح الأرض تتمتع بنوع خاص من الخصوبة، مما يعطي الامكانية لأهالي المنطقة باستغلالها.

**ب-الواحة الطبيعية:**

الملاحظ أن الواحات قليلة، بحيث يمكن حصرها في ستة وحات وهي: واحة إسمارة، والكتلة، والكصيعات والعركوب، وأمديكلي، وهذه الواحات تكثر بها المياه، مما جعل الزراعة تنمو بشكل متوسط[1].

**ج-المعاذر:**

وهي تتأثر بشكل كبير بجريان كبير بجريان أوية وهي قليلة بالنظر للوضعية الجغرافية للمنطقة، وهذا ما أظهر بوضوح قلة المناطق المزروعة، وهنا يمكن لنا أن نبرر ذلك[2] النقص من خلال الجدول البياني[*].

1 – اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، مرجع سابق، ص 45.

2 – REVUE MAGHREB MACHREK 1967 ,p :39.

* – القياس بالهكتار.

| الأعوام | 1960 | 1962 | 1963 | 1964 |
|---|---|---|---|---|
| الذرة | / | / | / | 1950 |
| الشعير | 187 | 462 | 5471 | |
| منتوجات | | | | 2350 |
| أخرى | | | | 250 |

... وتأسيسا على الجدول نلخص إلى أن ضعف الانتاج الفلاحي يدفع بسكان الصحراء الغربية إلى الاعتماد على مصدر معيشي آخر، وهو تربية الماشية[1].

**2-تربية الماشية:**

فبالنظر إلى طبيعة المناطق الصحراوية فان تربية الماشية تصبح النشاط الأول للسكان من حيث توفر نوع من مناطق الرعي، الذي يسمح بتربية الإبل التي تتميز بطبيعة مساعدة من كونها قادرة على تحمل العطش والحرارة، وبالإضافة إلى كونها سفينة الصحراء كما تسمى، فهي تستعمل كوسيلة للتنقل والترحال هذا دون أن ننسى ما تقدمه تلك الثروة الحيوانية من خدمة للإنسان، ونذكر على سبيل المثال وبر الإبل، الذي تصنع منه الخيام، والألبسة الملائمة لطبيعة الصحراء، كالبرانس الوبرية في حين أن الأغنام والماعز تتواجد بكثرة على السواحل والمناطق المعتلة، ولكي نتفهم أكثر أهمية هذه الثروة الحيوانية نتقدم ببعض الأرقام، ففي الساقية الحمراء وحدها كان يقدر عدد الإبل سنة1946 ب50ألف جمل و250 ألف رأس من الغنم والماعز، غير أن هذا الانتعاش في تربية الماشية قابلة ومنذ فترة ليست ببعيدة تدهور كبير في هذا المجال، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة منها: -انتشار الأوبئة التي غالبا ما تحصد العديد من الحيوانات، في غياب الطب البيطري الضروري لهذه العملية.

-كذلك أن قلة الأمطار من الأمور التي ساعدت على تدهور هذه الثروة.

1 - بن عامر تونسي، تقرير المجلة وقضية الصحراء الغربية، ص 38.

-بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية القاضية بقتل العديد من المواشي وهذا انتقاما من كل انتفاضة شعبية.

-أيضا فإن قنبلة الماشية بواسطة الطائرات لإفزاغ الزعاة والسكان الرحل وحثهم على ترك هذه المهنة واللجوء إلى المدن، حتى تستطيع استعمالهم كيد عاملة في مجموع المناجم.

وعليه فيمكننا رصد التطورات التي عرفتها الثروة الحيوانية من خلال هذا المأخوذة من مجلة ذات طابع اقتصادي سياسي، وهي على النحو التالي: القياس يكون بـــ "الرأس" [1] .

| الأعوام | الإبل | الغنم | الماعز | الحمير | حيوانات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|
| 1960 | 46884 | 26278 | 48908 | 817 | 180 |
| 1961 | 24130 | 6808 | 35443 | 867 | 123 |
| 1962 | 10150 | 2920 | 6850 | 241 | 24 |
| 1963 | 24300 | 5204 | 35200 | 790 | 139 |
| 1964 | 24625 | 8630 | 24100 | 517 | 546 |
| / | / | / | / | / | / |

إذن يمكننا القول أنه من بين الحيوانات التي كانت تحظى برعاية خاصة من لدن سكان الصحراء الغربية الخيول، إذ ساعدت المقاومين الصحراويين للاحتلال على طول الحقب التاريخية في المواجهة. وكذا لربط المناطق ببعضها البعض، ونظرا لهذه الوضعية فقد قام الاحتلال الاسباني بإصداري قانون يقضي بمنع تربية الخيول، في المنطقة وتم نقل العديد من الخيول إلى جزر الكناري، وتم كذلك تهجير العديد منها نحو الشمال.

### 3-الثروة السمكية:

إن أهم ما ورد عن الصحراء الغربية عي أنها موطن مهم لصيد الأسماك، حيث تعد السواحل الصحراوية من أغنى السواحل في المحيط الأطلسي بإفريقيا، وقد جرت هذه الثروة أطماع الدول الاستعمارية قديما من ذلك الاستعمار البرتغالي، الذي أنشأ محطة خاصة للصيد البحري أطلق عليها اسم

1 – REVUE MAGHREB. MACHREK 1967, p :39.

"ودان" كما أن انجلترا واسبانيا شكلتا شركة الكناريوا الإفريقية والتي تمول من لدن الشركة التجارية الاسبانية وكان هدفها العمل على استغلال الشواطئ المليئة بالأسماك، وكذا إقامة شبكة التبادلات التجارية بالإضافة إلى حماية جزر الكناري، وفي هذا المجال قامت اسبانيا منذ القرن 14 بالصيد على الساحل الصحراوي، وهذا لكون هذا الأخير يعد من أهم الموارد الخاصة بالساحل في هذا النطاق، والتي تمتد على مسافة 150.000 كلم$^2$ ، ويحتوي على 19 نوع من الأسماك، ويبلغ حجم إنتاج الكيلومتر الواحد مربع 10 أطنان [1]أما فيما يخص شمال الساحل بين كاب جبين، وكاب بوجادور، فإن الصيد يبدو صعبا وخطيرا بسبب وجود الحاجز الممتد نوعا ما نحو العمق، في حين، العكس صحيح بين كاب وبوجادور، وكاب الأبيض(بلانك)، وعليه فان الساحل الصحراوي يشكل منبعا للصيد الجيد، وهكذا وانطلاقا من الحرب العالمية الأولى، فإن ممارسة الصيد الصناعي، قد نتج عنه، وبطريقة آلية تنمية وتطوير العمليات والأساليب التقنية الخاصة، بالصيانة والمحافظة على الأسماك، وهذا ما ساهم فعلا، في جلب الاهتمام إلى هذا الساحل الصحراوي وللتدليل على كمية الأسماك الموجودة في الساحل الصحراوي، فإنه وبالاعتماد على الاحصائيات الاسبانية لعام 1969، قد بلغت كمية الأسماك المصطادة سنويا قرابة مليون و13 ألف طن، وهم مقسمون بين الأساطيل الأجنبية بالشكل التالي[2].

| | |
|---|---|
| Flotte canarienne :205.000t<br>f. Espagnole : 200.000t<br>F .Japonaine : 300.000t<br>f. Soviétique : 200.000t<br>f. Coréenne : 050.000t<br>f. Italienne 045.000t<br>f. Portugais : 022.000t | Flotte polonaise : 19000t<br>f. sud africaine : 100.000t<br>f. cubaine : 8000t<br>f. cubaine : 2500t<br>f. bermudas : 10.000t<br>f. hollandaiseetautres :75.000t |

**ثانيا**: اكتشاف المعادن(الحقبة الثانية):

**1–الفوسفات:** وقد حددت مناطق وجود مناجم الفوسفات في الصحراء الغربية على بعد 100كلم من البحر، كما تبلغ قيمته هذه الكميات الهائلة بنحو 100.000 مليون دولار، وهذا حسب أسعار الفوسفات لعام 1975 وإلى جانب منجم بوكراع هذا، توجد هناك مناجم أخرى في

1– ATTALIO GAUDIO , le dossier du sahara occidental N.el.PARIS 1978,p :340.

2 – ces chiffres sont donnés par A.GAUDIO.(IBID)p :336 et suiv.

الداخل، قدرت كميتها بـــ 10 ملايير طن، إضافة إلى شريط يمتد طوله حوالي 46 كلم يحتوي على كمية معتبرة من الفوسفات[1] .

أما فيما يخص تصدير هذه المادة من منجم بوكراع فقط، وبالنظر إلى تقديرات المعهد الوطني للصناعة الاسبانية لعام1972، قدرت الكميات المصدرة بـــ 700 ألف طن، ثم ارتفع هذا الرقم إلى 4 ملايين طن في عام 1975، ولتسهيل عملية التصدير هذه، هناك مركزيين حديثيين بالصحراء الغربية لتأمين تصدير هذه المادة وهما:

**أ–ميناء العيون الجديدة**: وهو يتوفر على أرصفة تسمح باستيعاب السفن ذات حمولة 100ألف طن.

**ب–ميناء الحزام الدوار**:"conreying belt"وهو يعد الأطول في العالم ويمتد على مسافة تقدر بـــ 98كلم، وهي تصل بين المنجم والميناء، ولديه قدرة على تأمين شحن 200طن في الساعة من خام الفوسفات، وبسرعة 16كلم في الساعة، كما يمكنه تصدير قرابة 15مليون طن من الفوسفات في العام وهناك امكانية حسب بعض المصادر إلى رفع الكميات إلى اكثر من 20 مليون طن من الفوسفات في العام، وقد بلغت الكلفة المالية لإنجاز هذا الحزام 33 مليون دولار، وهو مبلغ زهيد صرفه المستعمر الاسباني بالنظر للفوائد التي يقدمها هذا الحزام على صعيد التصدير والتبادل التجاري، وبالإضافة إلى عملية إنشائه كانت بفرض تفريغ خيرات الصحراء الغربية، بصورة سرعة واستفزازية[2]، ولكل هذه الأهمية كانت ابحاث الجيولوجيين تؤكد دائما أن الفوسفات في الصحراء الغربية يتوفر بشكل كبير، مما يسمح للإقليم في الوصول إلى أعلى درجات الرفاهية كما يمكن له أن ينافس إنتاج المغرب في هذا المجال، باعتبار المغرب يعد أول مصدر للفوسفات في العالم، وبناء ما تم اكتشافه سنة 1947 بخصوص الفوسفات في العالم فإنَّ المقدر يعتبر واحدا من أكبر المناطق الغنية في العالم، وبطول 76 كلم وسعة من 1 إلى 15 كلم، فهذا المنجم يعطي مسافة تقارب 250 كلم²، وعليه فإنَّ قربه من المحيط الأطلسي يعطي وضعيات مهمة مساعدة للاتصال والنقل المناسب، وعلى الرغم من تنمية الصيد الصناعي، فإن البحارين الإسبان، مازالوا متمسكين بأبجديات الصيد التقليدي وهو يتبع مباشرة الصناعة وسوق جزر

1 – الدكتور، اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية مرجع سابق، ص 49.

2– AHMED BABA MISKE : FRONT POLISARIO LAME D UN PEUPLE (ibid ) p :13,14.

الكناري، فهؤلاء البحارين يعتبرون مسألة دخولهم إلى الساحل الصحراوي وإلى المياه الإقليمية قضية جوهرية وأساسية، وهذا ما يجعلنا نقول أن عقد الصيد الموقع عليه بين المغرب والمستعمر القديم (إسبانيا)، وهذا قبل أن تغادر الصحراء الغربية لديه أهمية خاصة، حيث ينص على السماح للبواخر الإسبانية بمواصلة الاعتناء بطول الساحل، كما في السابق وعادة ما كان الصيد التقليدي يعاني من منافسة الوحدات التي تنتمي إلى أكبر الشركات المغربية الإسبانية، وقد تواصل التعاون بين البلدين ليصل مرة أخرى إلى توقيع اتفاق حول الصيد وذلك في نهاية 1977[1].

وقد اتفقوا على تقوية التركيز في الصيد مما سبب خسارة كبرى لدى عدد كبير من صغار الصيادين الأحرار وكانت النتيجة لهذا التعاون بين الدولتين، هو تعزيز النهب للموارد الموجودة داخل المياه الإقليمية الصحراوية، لقد تعزز هذا الاستغلال الفاحش بفعل استعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة، وهذا من أجل الحفاظ على الاستثمار الأمثل للثروة السمكية المتوفرة بكثرة، وهذا على طول مسافة 500 كلم²، ومن بين التجهيزات التي حضرتها لعملية الصيد المتطورة، هو إنشائها في سنة 1960 مثلا، أسطولا بحريا، يحتوي على 500 زورق بحري.

وهذا ويمكننا أن نشير إلى أهمية هذه الثروة السمكية من خلال إيرادنا إلى بعض الأرقام التي أعطتها الإدارة الإسبانية آنذاك حيث في سنة 1959 بلغ صيد إسبانيا من السمك حوالي 5919 طنا أما في سنة 1960، فقد بلغ تقريبا 15227 طنا.

وعليه فإن إسبانيا كانت ترى في تلك الثروة موردا اقتصاديا واستراتيجيا، وهذا ما يتضح بالضبط في الكلام الذي أوردته جريدة "أريبيا" الإسبانية حيث أكدت "بأن الثروة السمكية في الصحراء ذات أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني الإسباني "والملاحظ أن تواجد الثروة السمكية بكثرة في السواحل الصحراوي، قد جلب العديد من أنظار المستثمرين الأجانب فإلى جانب إسبانيا كما أشرنا سابقا، فإنَّ زوارق دول أخرى كانت تجوب السواحل، بحثا عن استخراج أكبر جزء مهم من السمك، ونذكر في هذا السياق دول كاليابان وفرنسا، وكوريا الجنوبية، وهولندا، واليونان، والدنمارك، وقد

1 – اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية مرجع سابق، ص 50.

استغلت كل هذه الدول حرية الصيد التي كانت مطبقة على السواحل الصحراوية، مما جعل هذه السواحل تعاني من ضغط كبير، وتطرح بصفة آلية فكرة الانقراض لهذه الثروة المهمة داخل الصحراء الغربية[1].

**أ- أهمية الفوسفات**

يحتل المغرب المرتبة الاولى بالنسبة لتصدير الفوسفات في العالم، كما انه يحتل المرتبة الثانية من حيث الانتاج، فالتقديرات الخاصة بمناجم بوكراع في الصحراء الغربية، ومخططات توسيع الإنتاج، من شأنها ان تعزز مكانة المغرب في السوق الدولية، فالاحتياطات الموجودة بالنسبة للمغرب تقدر ب60% إلى 70% من الاحتياطي العالمي، وعليه فإن استغلال طبقات المعادن، مضمون من طرف هيئة عمومية تأسست في فترة الاحتلال والتي تسمى بـــ OCP "الديوان القومي للفوسفات"،[2] وعندما قرر المغرب رفع أسعار الفوسفات من 20% في جانفي 1974، و50% إضافة بعد ستة أشهر، فإن نصيب الصناعة الفوسفاتية في الإنتاج الداخلي الخام تجاوز 6.5% إلى 20% من سنة لأخرى، فإن ربع الفوسفات أيضا أصبح إحدى العوامل التي ساهمت في التضخيم، إذن فنحن هنا عندما نقحم هذه المعلومات حول المغرب فإننا بطريقة غير مباشرة نشير إلى أهمية الفوسفات من ناحيتين:

**أولا:**- لكي ندرك أهمية الفوسفات بالنسبة للصحراء الغربية

**ثانيا:**- من أجل معرفة مظاهر الترابط بين المغرب ومطامعه فيما يخص فوسفات الصحراء الغربية.

- إن الفوسفات والبوتاس والآزوت وهي المواد الاولية المستعملة في صناعة الأسمدة الكيماوية، لذلك نلاحظ أنَّ الصحراء الغربية تعتبر غنية بهذه المواد، وهذا ما تؤكده الكثير من المنشورات.

1 - راجع تعداد السفن العاملة في هذه المنطقة في مؤلف أضواء وملامح منح من الساقية الحمراء (المرجع السابق)، ص 34-35.

2 - Elsaassidon. Sahara occidental ; un enjeu pour le nord ouest africain, paris Maspero, 1978, p :77.

**الفوسفات في منطقة بوكراع**

في سنة 1961 كان أول اكتشاف للمنجم، قد تم فعليا، حيث لاحظنا أنَّ نوعية المعدن الخام كانت مشعة جدا حوالي 70% إلى 80% وكان الامل كبير في اكتشاف مصادر الطاقة في نفس المكان، وعليه فإن المعهد الوطني للصناعة في إسبانيا (INI) قد أنشأ شركة عمومية تسمى "ENMINSA"وهذا لإتمام العمل في المنجم، حيث نجد أن المبالغ المالية ارتفعت إلى 1.7 مليار دولار ثم أكثر من 3 ملايير دولار، وهذا ما يبرهن على أنه أكبر المناجم في العالم، فالقيمة السنوية الإنتاجية لمنجم بوكراع الذي توقفت به الأعمال الاستكشافية جراء الحرب، يصل إلى 10 ملايين طن سنويا، وهذا ما يجعله يحل المرتبة الثالثة في التصدير عالميا فالشركة ENMINSA، وكان لديها طموح في جلب الشركات البترولية الكبرى كـــ "ARAMCO-GULF-ESSO" وهي في بعض الأحيان تخص في طلباتهم على الشركات بحجم WRGRACE و ANCONDA وكذاICI BRITICH وكذا الشركة الفرنسية SOCALTRA، وبناءً على ما تقدم فإنه حسب بعض الصحف البريطانية[1] فإنَّ المفاوضات مع الشركات التي ترغب في العمل، لم تكلل بالنجاح مع الشركة الإسبانية للصناعة LINI التي تعمل على استغلال الخيرات الفوسفاتية للصحراء الغربية، لأن تلك الشركة اشترطت على كل شركة تقوم بالاستثمار في هذا الميدان أن تعترف لـــ INI بالحق في المراقبة، غير أنه في سنة 1969، دخلت الشركة الإسبانية المذكورة آنفا في حوار مع شركة الكيمياء الكبرى الامريكية الأصل والتي تدعى:

International Mineral and Chemical corp (IMC)

فهذه المحادثات لم تعطي أية نتيجة تذكر، فهدف الشركة الأمريكية، كان حسب استراتيجيتها هو تصدير المعدن الخام "الفوسفات" وهذا من أجل تصفية في بلجيكا، مادام أن الإسبانيين يرغبون في خلق مصنع للحمض الفوسفوري، بالقرب من الميناء أو في إسبانيا حتى، إذن فالمفاوضات التي جرت تحت إشراف "لوباز بوافو" الذي أصبح وزير للخارجية، كانت تتجه إلى التعبير عن فكرة الإصلاحيين البورجوازيين الجدد، وهذا من أجل أن يجدوا لإسبانيا مكانا ضمن دائرة التقسيم الدولي للعمل، ولهذا الاعتبارات فإن الرأسمال الخارجي لم يكن منجذبا بصورة فعالة نحو العمل في هذه المنطقة الصحراوية

1 - Financier times -13 mars 1969.

والتي مازال مستقبلها مبهما سياسيا، كما أن سوق الفوسفات في تلك المرحلة كان يشهد خمولا كبيرا.[1]

وتأسيسا على ما سبق فإن ENMINSA بقيت الوحيدة التي لديها حق ملكية رأسمال الشركة التي أنشئت عام 1969، وهكذا فإن شركة الفوسفات بكراع، والشركات الأجنبية الأخرى أصبحوا هم أصحاب القرار في الأخير، حيث تكفلوا بكل العمليات الخاصة بالتخزين والشحن، وهكذا فإن الإنتاج من الفوسفات قد قارب 2.3 مليون طن، وهذا في سنة 1976 وهذا نتيجة اندلاع الحرب في المنطقة، وبذلك نلاحظ أن قيمة الإنتاج المقدر من طرف إسبانيا لعام 1980 كانت تفوق 10 مليون طن، وقد قاموا بتحضير العديد من الإمكانيات كالتعاونيات الخاصة التي ألأنشأت بدورها مصانع للحمض الفسفوري، وعليه فإن التقديرات الخاصة باحتياطي منجم بوكراع، مع أخذ بعين الاعتبار فترة الاحتلال التي شلت حركة الإنتاج كلية تشكل بالنسبة للمغرب مكسبا مهما يسمح له بالتوجه بقوة نحو السوق الدولية، وخلاصة القول أن إسبانيا تصرفت وكأن الصحراء الغرؤبية ستبقى وإلى الأبد تحت نفوذها، وهذا ما توضح للعيان حول حجم الاستثمارات الخاصة بالفوسفات.

## 2- البترول والغاز الطبيعي

تشير العديد من الكتابات أن الصحراء الغربية تتوفر على موارد ضخمة داخل باطن أرضها ومنها الحديد والغاز وكذا البترول[2] والحديث عن مادة البترول يجرنا إلى الكلام عن مرحلة تميزت بخلفيات سياسية هامة، فأيام قليلة بعد إرجاع مقاطعة طرفاية للمغرب من طرف إسبانيا في أفريل 1958 دخلت عمليات البحث عن مصادر البترول مرحلة جد متقدمة، في هذه المنطقة، حيث نجد أنَّ L'ENI وهي شركة إيطالية تكلفت بإجراء البحوث والعمليات التنقيبية، حيث كان اختيار هذه الشركة والتي كان على رأسها Mattei متركز أساسا على ايجاد منفذ لتكسير الكارتل الدولي المحتكر للبترول، هذا العمل، نظرت إليه فرنسا بطريقة غير مشجعة، لأن فيه تهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة، وقد

1 – اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية مرجع سابق، ص 53.

2- Mauruce Barbier ; Le conflit du SAHARA occidental L ARMATION ; Paris 1982 P26. 228.

أكدت ذلك جريدة "صحرائنا"[1] بقولها "إن فرنسا والمغرب هما متفقتان فيما يخص استغلال بترول منطقة ريو أوروا الصحراوية الإسبانية، وهي سياسة مشتركة تجمع كلا من فرنسا وإسبانيا والمغرب، وهي بذلك تسمح من جهة وبسهولة من تهميش عصابات جيش التحرير وتعطي أيضا إمكانيات أوسع للتنقيب والبحث، ومن جهة اخرى تعطي ضمانا للتعايش بين مختلف الشركاء في المنطقة"، ولكن في النهاية إن الغمبريالية الفرنسية كما كانت توصف آنذاك لم تستطع طرد شركة L'ENI، لأن دخول الشركات الكبرى هو الذي بدأ شيئا فشيئا يناور ضدها، حتى تمكن من طردها، إذن وابتداء من عام 1960 تركزت تلك الشركات في الجهة الأخرى للحدود الصحراوية، فالدراسات الجيولوجية المقامة من طرف مصلحة المناجم الغسبانية سمحت بتحديد المناطق التي يعتقد فعليا أنها تحتوي على بترول، فحوالي عشرين شركة منها:ESSO Texaca GULFOIL – Champlain– Bil oil – Richfield أخذ وبجدية الوثائق المقدمة من مصلحة الحفريات حيث لوحظ أن المعلومات المنشورة والتي اشتريت بسرعة من طرف الشركات البترولية تضمنت خصوصا وضعية المنخفضات الجيولوجية، من الكثافات المشكلة للتربة التحتية، وكذا خطوط الانكسارات، والهياكل، وغيرها من القضايا التقنية الخاصة بعمليات الحفر والتنقيب، وانطلاقا من هذه المعطيات فقد قامت العديد من الطلبات للسماح لهم بالبحث، وكانت المساحة المرادة بالبحث تتجاوز 100.000 كلم$^2$[2]

وهكذا منذ 1961 تقريبا، كل الشركات المتعاملة أو المتعاقدة بدأت بالتنقيب في مقاطعة طرفية في الوقت الذي بدأت فيه الشركات بالانسحاب من الآبار التي عملت بها من أول داخل الاراضي الصحراوية، كما أنه وبالتوازي مع ذلك وفي جنوب المغرب بمنطقة واد درعة بالضبط، فإن التحريات التي أجريت من طرف مكتب البحوث البترولية والحفرية المغربية، وكذا من طرف شركة ألمانية تدعىFREUSSAG ، كانت قد ألغيت، ولكن النتائج التي توصل إليها كانت سلبية، وهنا تساؤل "إبراهام سوفاتي"[3] بحيث أشار إلى أن تلك الانسحابات للمغرب والشركة الألمانيةENT الإيطالية قد أعطى الضوء الاخضر لمعاودة مراقبة المنطقة من طرف شركة الكارتل ESSO التي تحصلت عام 1965

1 - Notre SAHARA ; N-8025 MARS 1959.
2- « Les recherches minières du Sahara espagnol » industries et travaux d'outre-mer-juin 1961.
3 - IBRAHIM SERFATY « Le pétrole au sahara occidental derriére les appétits impérialistes » souffles N-2 nouvelle série, oct.1973.

على تسريحات للبحث في منطقة طرفية أما في عام 1963، نلاحظ أنه تم التوقيع على عقد طويل المدى بين شركة الكارتل ESSO، والشركة الإيطاليةL'ENI ، وهذا للتزويد بكميات معتبرة من البترول الليبي وبسعر ظل سريا، لمصالح النصفية، التابعة لـــL'ENI، في إيطاليا، ولهذا نجد أن سرفاتي يرى أنه منذ 1960، فإن الحفريات الأولى كانت ذات نتائج ايجابية، وهو يقيم على هذا الاعتقاد العديد من الحجج منها:

أ- مع نهاية 1966 كان هناك إعلان رسمي من طرف نائب رئيس شركة ESSO الذي كان في زيارة للمغرب والتي أعطت نتائج إيجابية.

ب- أما في أوت 1969، فإن مجلة متخصصة أمريكية[1] أكدت أن اكتشاف شركة ESSO للنفط في منطقة طرفية شكل أحد أكبر اكتشافين في سنة بالنسبة لإفريقيا.

كما أعطى أهمية للمعلومات التي تتسرب من إدارة المناجم والجيولوجيا التي عمل بها والتي نذكر من بينها الحفر الثاني لـــ ESSO في عام 1968 قد أظهر أن كتلة كبيرة متمركزة والتي لها حدود مع الساقية الحمراء ومنطقة طرفية وهي ذات طاقة نفطية كبيرة، وهذه الكتلة الكبيرة تتواجد على طول مائة كيلومتر، بمعنى أنها تشبه الكتلات الكبيرة في الخليج العربي، وفي نهاية التحليل يصل الباحث إلى القول، أن تواصل الاكتشافات عام 1973، فمعناه أن المهم في الحوض الموجودة في الصحراء الغربية أنه تحت السيطرة الإسبانية، وأنه مستقبل هذا الإقليم مازال غير مضمون أيضا، وهناك عامل آخر، يثبت ما تحويه الصحراء من مخزون نفطي هو اكتشاف البترول الخام الليبي في أوت 1973 مما جعل بول بالطا [2] "يرى أنه عند انقلاب حكم الملك إدريس ومجيء الكولونال القذافي نجد أن شركات النفط في الصحراء، أكدت من جديد استعدادها للبحث عن النفط في الصحراء ولذلك فإن " Carbide pétroleur Union"توصلت في جويلية إلى توقيع اتفاق لمدة سنتين مع مدريد، وينصب الاتفاق على ضرورة إجراء الحفر في مساحة لا تزيد عن 60.000 هكتار، وعليه نلاحظ أنه في صورة ما إذا لم يتأكد بعد اكتشاف النفط بالصورة التي يتحدث بها الكثير من التقنيين، فإن إصرار الشركات الكبرى على مواصلة

1 - Journal of the AMERICAN ASSOCITION of PETROLEUM GEOGISTES.
2- paul BALTA « le SAHARA occidental suxite la convoisite de ses voisin, le monde diplomatique, aout 1975.

حفرياتها هو دليل على وجود كميات لا تقدر من النفط، ولذلك نجد أنه في 1977/11/25، تم السماح لشركات البترول "Philips Pétroleur وَbritshpitroleum " بإجراء الحفريات في وسط العيون وطرف طرفاية، وبعد ذلك وبأيام أي في ديسمبر 1977، أعلنت صحيفة مغربية متخصصة تسمى الحياة الاقتصادية عن اكتشاف منجم في منطقة سمارة وبدون توضيحات أخرى، وربما كانت هذه الأخيرة تتبع سياسة معينة، وفق خلفيات مقصودة، كما أنَّ الأبحاث التي تتم عام 1975 أكدت كلها على توفير مخزون من الذهب الأسود (البترول) والغاز الطبيعي في باطن الصحراء الغربية، وخاصة بالهضاب القريبة، كما دعت تلك الأبحاث إلى ضرورة الحفر والتنقيب، وهذا للوقوف على الأماكن الأساسية التي يعتقد أنَّ البترول يوجد بها.

ج- الحديد واليورانيوم: تطالعنا أبحاث البعثات التقنية أن الصحراء الغربية تحتوي على احتياط هائل من الحديد في وسط الإقليم، وعلى ضوء الابحاث التي أجريت عام 1975 فإن هناك مناجم أخرى لم يتم اكتشافها لحد الآن، وهي توجد بالقرب من البحر، هذا بالإضافة إلى مصادر اقتصادية أخرى يمكن حصرها في اليورانيوم والنحاس وغيرهما من المواد الأولية، كما أن الجيولوجيين قد أثبتوا بالصحراء الغربية مخزون مياه عذب، فضلا على وجود آبار كثيرة في باطن الصحراء، بحيث عثر على شريط مائي طوله يصل إلى 450 كلم، ويمكن له أن يضمن سعة 65000 م$^3$، من أرض الساقية الحمراء، من ثم فإن سنة 1963 تعتبر بمثابة المنعطف الحاسم في تاريخ إقليم الصحراء الغربية[1] بحيث بهذه السنة اكتشفت اسبانيا بفعل الأبحاث الجيولوجية كما أسلفنا سابقا، والتي قام بها المعهد الوطني الاسباني للبحوث الجيولوجية، والتي تمَّ بموجبها اكتشاف منجم بناحية "أزميلة أغراشة" وقد قدر احتياطه بـــ 70 مليون طن، وقد تم تصدير حوالي 300 ألف طن في بداية تجربة التنقيب والبحث، وهذا حتى يسهل استغلاله من طرف الاسبان الذين عملوا على تصديره خاما إلى كناريا، كما أنَّ الأبحاث توصلت لتعلن عن تواجد مادة الأورانيوم بمنطقة سمارة، ولكن لم تحدد بصفة دقيقة.

ومجمل القول في هذا الإطار أن منطقة الصحراء الغربية تحتوي على ثروات معدنية كبيرة على الرغم من سياسة الكتمان التي أحبطت بالعملية من قبل كل الدول الاستعمارية التي احتلتها، ولعلَّ أهم

1 - ليلى خليل بديع، المرجع السابق، ص 10-11.

ما يظهر هذا الحب هو التقرير الذي تقدم به المصرف الدولي، حيث أشار إلى أنه بالنظر إلى عدد السكان وقيمة الموارد الطبيعية للمنطقة فإن الصحراء الغربية تعتبر أغنى دولة في إفريقيا، وهذا كله بعد سلسلة الاكتشافات التي كان آخرها اكتشاف الغاز الطبيعي في ثلاث مناطق، وكذا من معادن الإنتاج للفولاذ والنحاس[1]، وهكذا نرى أن المنتوج المعدني الذي شمل الفحم والحديد والكبريت والزنك، قد نقلوا كمواد خام إلى أوربا، فحسب تقديرات عام 1960 فإنَّ نصيب بريطانيا وحدها من تلك المعادن قدر بنص مليون جنيه استرليني، في الحديد قد تم اكتشافه عام 1960 وقدر احتياطه الإجمالي بـــ 70 مليون طن، غير أنَّ احتياطي هذه المادة "الفوسفات" يتوزع بين عدد من الدول هي كالتالي:[2]

أ- المغرب: 45 مليار طن، 70% من الاحتياط العالمي.

ب- الولايات المتحدة الأمريكية: 5.4 مليار طن.

ج- الصحراء الغربية: 3.4 مليار طن.

د- الاتحاد السوفياتي: 2.9 مليار طن.

**الفرع الثالث: أصول السكان**

في الأزمنة التي سبقت التاريخ المدون، كانت الصحراء الغربية أكثر سُكاناً مما هي عليه اليوم والنقوش المكتشفة في العديد من مناطقها شاهدٌ على وجود حياةٍ نشطة في هذا الإقليم. وكثيرة هي القطع الأثرية المأخوذة من هذه المناطق التي تحفل بها المتاحف الأثرية الأوروبية.

ونتيجة هزاتٍ مسّت المنطقة في العصر الحجري الثالث، ومع تحول هذه الأمكنة إلى أراضٍ يابسة، تحول السكان من ممارسة مهنة الصيد البحري والبري إلى امتهان تربية الحيوانات. ومنذ تلك الحقبة تولد نمطان من الإنتاج في نطاق المجتمع، هما: الرعي والزراعة المحدودة.

وفي القرنين الثاني والثالث الميلاديين حدثت تيارات نزوحٍ جماعي غيرت الوجه الديمغرافي لسكان بلدان شمال إفريقيا، حيث تسبب الإستعمار الروماني في نزوح السكان إلى أقاصي المنطقة،

1 – ليلى خليل بديع، أضواء وملامح الساقية الحمراء وواد الذهب، المرجع السابق، ص 37.

2 - Mm ELSA ASSODON- (IBID) p33.

وهكذا اجتاحت قبائل "زناتة" و"صنهاجة" الصحراء الغربية، وأدخلوا معهم الجمل الآتي من الشرق ليُنافس الحصان، ثم ليحلّ محله كحيوان رُكوبٍ ونقل. وشمل مجال تنقلهم مناطق السنغال ومالي (السودان الغربي).

ومع نهاية القرن السابع الميلادي ومطلع القرن الثامن بلغت التجريدات العربية الأولى الصحراء الغربية حاملةً راية الإسلام، وأحدثتْ تغييراتٍ جذرية في مجرى تاريخ المنطقة، عمّقها تعاقُب القبائل العربية المُهاجرة "بنو هلال" (بنو حسان منهم تحديداً) التي مرت بمصر الفاطميين اعتباراً من القرن الحادي عشر الميلادي، لتصل بعد ذلك بقرنين إلى الشمال الإفريقي مُستقرةً في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وليتوسع نفوذها ليشمل مُعظم الأراضي الموريتانية الحالية، وتُمارس عليها سيادة مطلقة.[1]

وعلى كل حال فإن المنطقة وفد إليها الكثير من الأجناس الزنجية من الجنوب، والأوروبية من الشمال، وإن كانوا قلة بالنسبة إلى السكان الأصليين (زناتة وصنهاجة) ومن هاجر من اليمن وفلسطين ومن جاء فاتحاً في العهد الإسلامي. وتأسيساً على ما تقدم، يُمكن حصر سكان الصحراء الغربية في رافدين أساسيين هما:

الأصل البربري (صنهاجة)، خاصةً "لمْتُونة"، حيث توجد إلى حد الآن أودية في الصحراء الغربية بهذا الإسم (اللّمْتُوني واللْميْتْني). والأصل العربي (القبائل العربية القادمة من شبه الجزيرة العربية)، بالإضافة إلى أصولٍ وأعراق لا شك أنها تسرّبتْ خلال فترة ما من الشعوب المتاخمة لهذه المنطقة، كالزنوج في الجنوب، أو عن طريق الإتصالات العابرة كالرحلات الإستكشافية القادمة من أوروبا، أو التجار الوافدين عبر البحار، إلا أن أثر هذه الأصول المُتسربة ضئيلٌ بالمقارنة مع الأصول الرئيسية التي أشرنا إليها، وهي الأصول العربية والأصول البربرية الصنهاجية[2].

1 – سليمان محمد سيدنا، مشكلة الصحراء الغربية وأثرها على وحدة المغرب العربي، رسالة لنيل ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة أم درمان، 2006م، ص 13.

2 – محفوظ مصطفى، أليات الأمم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010م، ص 20.

وعُموماً فإن الصحراويون ـــ تقليديا ـــ هم بدوٌ رحل يعتمدون على الثروة الحيوانية (وخاصة الجمل والأغنام)، بينما تحتل أعمال الصيد والزراعة والتجارة والصناعة التقليدية نسباً قليلة كوسائل ومصادر معاش.

أما عدد السكان، فمن خلال كل المصادر التاريخية للشعب الصحراوي، فإنه من المستحيل أن يتم الوقوف على إحصاءات دقيقة لأن أغلب الصحراويين غير مُسجلين. فالإستعمار الإسباني كان يُسجل السكان في المدن فقط. وكل الإحصاءات القديمة سواءٌ كانت إسبانية أو مغربية أو موريتانية، أو الإحصاءات التي كانت بالجزائر سنة 1966م، نجد أنهم دأبوا دائماً على تقديم أرقام غير ثابتة، ويشوبها الكثير من الغمُوض وعدم الدقة. فإسبانيا أرسلت وفداً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من بعض الصحراويين المنحازين لسياستها، حيث قدم هذا الأخير إحصاءً أكد فيه أن عدد سكان الصحراء الموجودين على أرضها يبلغ 300.000 نسمة، فيما تنكر لوُجود صحراويين خارج الإقليم لمصلحة إسبانيا طبعاً، خاصة أن هذه الأخيرة كانت تعتزم تنظيم استفتاءٍ يقرر من خلاله السكان مصيرهم وعليه فإنه ليس من مصلحتها تسجيل وإحصاء كل السكان[1].

أما الحكومة المغربية فتقدمت بإحصاءاتٍ مضادة تماماً، تؤكد وجود 175.000 نسمة من الشعب الصحراوي لديها، وقالت أن هؤلاء الصحراويين موجودون لديها منذ عام 1950م، نتيجة ضغط الإستعمار الاسباني، وخطة التهجير التي اتبعها لإجلاء كل المعارضين له، وحقيقة الأمر مشابهة تماماً لما زعمهُ المستعمر الإسباني قبلها، إلا أن هذا الأخير امتاز التنكر لوجود الصحراويين الذين لم يُحصيهم، في حين أن المُحتل المغربي أراد دمج نسبة كبيرة من المستوطنين المغاربة لزيادة عدد سكان الصحراء الغربية، خاصةً بعد تأكيد قرارات الشرعية الدولية على أن الذين سيصوتون في الإستفتاء هم الصحراويون الذين أحصتهم إسبانيا، الشيء الذي جعل الحكومة المغربية تُقحم ـــ وبالأضعاف المُضاعفة ـــ مُستوطنين مغاربة وتبعث بهم إلى الإقليم، تدعي أنهم من أصُولٍ صحراوية بقصد مُشاركتهم في التصويت لصالحها. أما الحكومة الموريتانية فتقدمت بإحصاءٍ آخر في ذلك الوقت تقول فيه أن

1 – فليب رفلة، الجغرافيا السياسية للإفريقيا، ط2، القاهرة، 1966م، ص 452.

150.000 لاجئ صحراوي موجودون في شمالها، لتدعي بسبب ــ حق أيريد به باطل ــ أن لها حقاً في الإقليم[1].

وكان ما يقارب 15.000 لاجئ من البدو الرحل متواجدين بين الحدودالصحراوية الجزائرية.

ووفق تقديرات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراءووادي الذهب سنة 1982م، فإن عدد السكان بمن فيهم اللاجئين في المغرب وموريتانيا والجزائر، يُقدر بحوالي 750.000 نسمة. بينما حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية "داغو سنتيني" عدد سكان الصحراء الغربية[2].

نقلاً عن المصادر الإسبانية عام 1966م، بحوالي 23793 نسمة، يوجد منهم في مدينة العيون حوالي 18542 نسمة، بينما يوجد في مدينة الداخلة حوالي 5251 نسمة، دون الأخذ في الاعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين[3].

وفي مصادر ومراجع أخرى، حيث يُذكر بأن السّلُطات الإسبانية قامت إبان احتلالها للإقليم بإجراء إحصاءٍ للسكان، حدد عددهم بـــ 73.497 نسمة؛ 38.366 منها ذكوراً و 35.161 إناثاً.

وفي الوقت الراهن فإن تعداد سكان الصحراء الغربية يصل إلى 500.000 نسمة 200.000 منها توجدُ موزعةً بين سكان مخيمات اللاجئين فوق التراب الجزائري، أو يعيشون في المناطق المُحررة من الصحراء الغربية والخاضعة لإدارة جبهة البوليساريو، إضافة إلى نسبة تعيشُ في الدول المُجاورة، والبقية الأخرى تعيشُ في المنطقة التي يحتلها المغرب.

كما توجد في الصحراء الغربية، وبفعل الإحتلال المغربي أعداد كبيرة من المغاربة تصلُ إلى 250.000 نسمة، أغلبُها من قوات الجيش والأمن وموظفي الإدارة المغربية. وفي السنوات الأخيرة

1 – المحفوظ مصطفى، أليات الأمم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 22.

2 – الطاهرمسعود،نزاع الصحراء الغربية بيت البوليساريووالمغرب،دمشق دار المختار،1998،ص14

3 – نشرة رسمية لوزارة الاعلام الصخراوية،27فبراير1981

كثف المغرب من نقل المُسْتوطنين المغاربة للإقامة في الإقليم، بهدف محاولة دمجهم ضمن لوائح المُصوتين في الإستفتاء المُرتقب[1].

ومن خلال كل هذه الأرقام، إلا أننا نلاحظ أنها لم تُبنى على حقائق ثابتة بقدر ما هي تقديرات وتخمينات يصعب معها معرفة العدد الحقيقي لسكان الصحراء الغربية، مما يدل على أن الشعب الصحراوي أكثر من هذه الأعداد التي ذُكرتْ كلها. فهناك الكثير من البدو الذين لم يشملهم أي إحصاء، وبالتالي يُمكن الجزم على أن العدد الإجمالي إذا ما تم إحصاء كل الصحراويين في الداخل والخارج، يقارب المليون نسمة، بل إن بعض الدراسات ـــ غير الرسمية على شبكة الأنترنت ذهبت إلى أن إجمالي عدد سكان الصحراء الغربية قد يصل إلى المليونين نسمة.

1 – المحفوظ مصطفى، أليات الأمم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 22.

## المبحث الثاني : الاستراتيجية السياسية والعسكرية

في مطلع الستينات من القرن الماضي كانت القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار وتقرير لهذا الشعب الخاضع للسيطرة الإسبانية ، و لم تهم صعوبات أخرى إلا بعد التدخل المغربي الموريتاني وعقد اتفاقية مع اسبانيا بموجبه تخلت إسبانيا عن مسؤولية التاريخية في تقرير مصير الشعب الصحراوي حيث كان من المفروض أن يؤدي انسحاب إسبانيا إلى استقلال الشعب الصحراوي لكن جرت الأحداث غير ذلك، إلا أن هذه المرحلة التي سبقت خروج إسبانيا شهدت العديد من الأحداث السياسية داخل الصحراء الغربية وخارجها بداية بانتفاضة الزملة التاريخية وما نجم عنها من أحداث كان لها حدا دخل الصحراويين فصول القيام جبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد لشعب الصحراوي للدفاع عنه ولمرافقة عنها في المحافل الدولية والتفاوض باسمه.

وفي منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات فترة شهدت ولادات واسعة لنهوض جيش تحرر الاحتلال هذه الفترة نهض جيش التحرير الصحراوي الذي لم يظفر بكل النتائج المستوحاة لكنه ترك دليلا على طريق الثورة يستفيد كثير في رسم أفق مستقبلي توج ببروز الجيش الشعبي الصحراوي في بداية السبعينات حيث طهر في ثوب الجيوش المعاصرة وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين من أجل تسليط الضوء على الاستراتيجية السياسية والعسكرية وذلك بتقسيم المبحث إلى مطلبين

### المطلب الأول :الانسحاب الإسباني وبداية تشكيل الدولة الصحراوية

### المطلب الثاني : المقاومة الصحراوية خلال الحقب الاستعمارية

## المطلب الأول : الانسحاب الإسباني وبداية تشكيل الدولة الصحراوية

لقد أدت مجموعة من الظروف مجتمعة داخلية وخارجية الى الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية متخلية عن مسؤليتها التاريخية في الصحراء الغربية،بعد الاتفاقية التي عقدتها مع المغرب وموريتانيا،بعد فشل كل محاولاته للقضاء على المقاومة الصحراوية والتي بداءت تظهر بشكل فعلي على الساحة الصحراوية بعد تأسيس جبهة البوليساريو التي أرغمت أسبانيا علي الخروج من الصحراء الغربية ، وعليه فإننا سندرس هذا المطلب في ثلاثة فروع ،أما الفرع الاول فيتناول الاسباب والظروف الدولية التي صاحبة أنسحاب أسبانيا وفي الفرع الثاني البوليساريو وظروف النشأة والمنطلقات الفكرية وفي الفرع الثالث أعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

### الفرع الأول : الأسباب والظروف الدولية التي صاحبت إنسحاب إسبانيا

لم يكن الانسحاب الإسباني طوعيا ، وإنما فرضته عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي :

**أولا**: انحصار مستعمرات اسبانيا ، حيث لم يبق منها إلا الصحراء الغربية ،كما أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل عبئا ثقيلا عليها ،بسبب التخلف التقني الذي تشهده إسبانيا ، وانخفاض معدلات الإستثمار نتيجة ازدياد حرب التحرير في المنطقة التي تخوضها جبهة البوليساريو[1]

**ثانيا:**إنحصار المد الاستعماري في افريقيا وخاصة بعد استقلال الأقاليم الإفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي ، وسقوط النظام الفاشي في البرتغال مما جعل النظام الدكتاتوري في عزلة[2]

**ثالثا**: عوامل التاريخ والجغرافيا كانت حد المشروع الإسباني في الصحراء فقد تقوي مطلب الاستقلال في الصحراء يفعل عوامل أهمها استقلال المستعمرين الفرنسيين المغرب وموريتانيا وانتصار الثورة الجزئرية ،فضلا عن الضغوط الديبلوماسية التي تمارسها دول الجوار على مستوى الهيئات الدولية وانقسام العالم وقتها الى معسكرين اشتراكي ورأس مالي ،يدعم أولهما تحرر الشعوب انسجاما مع شعاراته وأطروحاته الأيدولوجية ،ويشجع الثاني على التنازل عن الشكل المسلح والإبقاء على التبعية الاقتصادية.

1-بن عامر تونسي ،تقرير المصير وقفية الصحراء الغربية ، مرجع سابق، ص 247

2- بن عامر تونسي نفس المرجع ص 247

**رابعا**: هو ما عرفه المجتمع الصحراوي من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ستعزز مطلب الاستقلال وستشكل دفعا جديدا للمقاومة المسلحة ،قيد التحرك من داخل المدن الصحراوية وتعد انتفاضة الزملة سنة 1970 في مدينة العيون الأبلغ في التعبير عن هذا الوعي الجديد ،وكانت هذه الانتفاضة التي رفع المشاركون فيها الشعارات للمطالبة بالاستقلال والتي انتهت بقتل واعتقال العديد من الصحراويين [1] وفي العاشر من مايو أيار سنة 1973 تأسست البوليساريو لتبدأ العمل العسكري ، مما دفع الإسبان إلى الإعلان عن عزمهم تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية.

**خامسا**: تكثيف البوليساريو نضالاتها بنسف وتدمير محطات الحزام الناقل للفوسفاط وتأجيج المظاهرات المطالبة بالاستقلال لتعم المدن الصحراوية.

**سادسا**: الزامية الاستشارة لمحكمة العدل الدولية الذي أقر حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[2].

**الفرع الثاني :البوليساريو ظروف النشأة والمنطلقات الفكرية**

بعد أحداث الزملة واعتقال واعتقال بصيري بدا مجموعة من الشباب الصحراوي تنسق جهودها من أجل تسليط الأضواء على القضية الصحراوية وتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية وكان يقود هذه المجموعة الزعيم الروحي للبوليساريو الولي مصطفى السيد[3].

ومن هذه الأرضية بدأت تنسج الخيوط الأولى للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب ،وقد اجتمعت هذه المجموعة في 1973/05/10 في منطقة بئر الحلو في الصحراء الغربية وأعلنت عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب متخذة من العنف المسلح وسيلة للمقارعة وأداء للظلم يهدف الإستقلال والحرية والتخلص من ريق الإستعمار ،كما هي تنظيم سياسي

1- كان من بين المفقودين زعيم الحركة الطلعية ومهندسي انتفاضة الزملة التاريخية ،سيدي ابراهيم سعيدي والذي تتحمل إسبانيا مسؤوليتها في إختفائه ولا زال مصيره مجهول لحد اليوم .

2- فاطمة عبد الوهاب ،الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية ،مقال منشور على الجزيرة ،نت.

3-هو فيلسوف البوليساريو وقائد الاول الولي مصطفى السيد لم يعش طويلا ،فقد استشهد في ساحة المعركة بعدد رجوعه من عملية نواكشوط الأولى في 09- يونيو 1976 التي كان يقوده لنفسه ،كان يتبنى فكرا محددا ووجهات نظر واضحة للحركة التي يقودها.

يقود ويئطر الجماهير في ذات السيلق ولنفس الهدف بحسب ادبياتها ،وجبهة البوليساريو بحسب قانونها الاساسي الصادر عن مؤتمرها 13 أنهاص حركة تحرير لشعب الصحراء الغربية ،وثمرة مقاومة صحراوية طويلة ضد مختلف أشكال الاحتلال الأجنبي ،ينضوي في إطارها ،على أساس طوعي وفردي ،كل الصحراويين الذين يؤمنون بمبادئ ثورة 20 ماي ويلتزمون باحترام قانونها الأساسي وبتطبيق برنامج عملها الوطني في كفاحهم من أجل الحرية والكرامة التامة واسترجاع سيادة شعب الصحراء الغربية على كامل تراب الساقية الحمراء ووادي الذهب.[1]

**أولا: شرعية جبهة البوليبساريو:**

ان تمثيل الجبهة للشعب الصحراوي قد تأكد بدلالة واضحة من طرف بعثة تقصى الحقائق، ويستنتج هذا من تقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 أكتوبر 1975 وقد جاء في التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن موقف الشعب الصحراوي من جبهة مايلي: "إن جبهة البوليزاريو التي كانت تعتبر حتى وصول البعثة بعدم مشروعيتها، حتى تبين أنها هي القوة السياسية المهيمنة في الإقليم، حيث أينما ذهب البعثة وفي أي مكان من الإقليم إلا وشهدت تظاهرات لصالح جبهة البوليزاريو"[2] .

إن شرعية البوليزاريو لا تستمد من تقرير بعثة الأمم التي لم تفعل شيئا سوى أنها أكدت على واقع موجود عاينته بنفسها، ومن ثم فإن الشرعية التمثيلية للجبهة موجودة وهذا بفضل الدعم الذي تلقته من الشعب الصحراوي والتفافه حولها، هذا إلى جانب تنظيمها الحكيم الذي فرض نفسه لا على الساحة الوطنية (بضم جميع الفئات الوطنية).

إنما على الساحة الدولية (باعتراف أغلبية الدول بها) معتمدة في ذلك برنامجا سياسيا وعسكريا قويا.

1 القانون الاساسي للبوليساريو الصادر 2013

2- MANFRED O.HINZ.OP CIT P 74-75.

## 1-البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (برنامج الدورة المنعقدة في شهر أوت 1974)

ويستفاد هذا من خلال المؤتمر الثاني الذي حدد أفاق التحرك في المرحلة القادمة وعلى المحورين الداخلي والخارجي ومما جاء فيه: " انطلاق من أهمية بلادنا الاستراتيجية بالنسبة للإمبريالية وأهميتها الاقتصادية أمام الهجمة المشتركة الامبريالية الاستعمارية الرجعية وانطلاقا من ظروفنا التنظيمية ومشاكلنا المتداخلة، نرى أن الظروف مواتية للتظيم لتأدية المهام بصورة واضحة، وللمحافظة على الخط الثوري ومعالجة كل القضايا السياسية فإنه ينبغي:"*العناية بالمرأة ورفع مستواها في كل المجالات، وتحقيق حقوقها السياسية والاجتماعية وفتح المجال أمامها[1].

*نهج سياسة تعليم إلزامية ومجانية التعليم في كل المراحل، ولكل فئات الشعب وتعريبه في كل المراحل والمحافظة على الحضارة والتراث الديني وعلى الصعيد العلاقات الخارجية فقد أكد المؤتمر على:

*التعامل مع جميع على أساس النقاط الخمس للتعايش السلمي

*ثورة الشعب الصحراوي جزء من الثورة العربية ومن حركة التحرير الوطني الديمقراطي العالمية ومساندة الشعوب المكافحة لإنهاء السيطرة الاستعمارية بتشكيلها القديم والجديد والامبريالية والعنصرية والصهيونية ومناهضة الرجعية.

والشيء الذي يلاحظ على برنامج الجبهة أنها لم تتبن الاشتراكية صراحة وإن كانت المبادئ المعلن عنها لا تخرج عن النهج الاشتراكي المتبع في بعض البلدان العربية.

*التعميق في التعبئة وإعطاء كامل الحقيقة للجماهير

*تنظيم الجماهير في اطار الجبهة الشعبية وتأطيرها ضمن التنظيمات الجماهرية التابعة لها.

1 – تقول مريم السالك حمادة، وزيرة الثقافة (أحد النسوة الصحراوية) أمام مجموعة من النشيطات الأوربيات المدافعات عن حقوق المرأة تحت خيمة كبرى نصبت في ضواحي العاصمة الجزائرية "إذا أخذ منا الرجال السلطة بعد الاستقلال فسنعار بهم" وتتابع في الصحراء الغربية تتزوج المرأة بموافقتها وحين تطلق ينظم لها حفلا كبيرا.

*تقوية الجناح العسكري وتغذيته بالفكر الثوري حتى يضمن سير الثورة بشكل بناء.

وعلى ضوء معطيات النضال وطنيا وعالميا فقد عمدت الثورة إلى ضبط برنامج عمل وطني يحدد مراحل التحرك المنظم ضمن الدوائر المختلفة.

-على المدى القريب:

*العمل على تأسيس الجماهير وتنظيمها وتأطيرها داخل الجبهة والتعبئة المستمرة لها لجعلها في مستوى التطورات.

*تقوية ربط الثورة الشعبية في الساقية الحمراء ووادي الذهب بحلفائها على الصعيد القومي والافريقي والعالمي.

*العمل على توطيد الجبهة الداخلية وجعلها قادرة على مواجهة الاحتمالات ووضع القوى الوطنية والديمقراطية سيما في الدول المجاورة أمام مسؤوليتها التاريخية في دعم الجبهة الشعبية في الساقية الحمراء ووادي الذهب وضمان استمراريتها.

**-على المدى البعيد:**

*تحرير الوطن من كل أشكال الاستعمار وتحقيق الاستقلال الكامل وبناء نظام جمهوري وطني تكون للجماهير المشاركة الفعالية فيه.

*خلق الوحدة الوطنية وضمان الحرية الأساسية للمواطنين وبناء على اقتصاد وطني متكامل من خلال تأميم الثروات ونهج سياسة التصنيع والاهتمام بتطوير الفلاحة والثروة الحيوانية.

*توزيع الثروات توزيعا عادلا ومحو الفوارق بين الريف والمدينة والقضاء على كل أشكال الاستغلال.

**2-البرنامج العسكري:**

توقع الكثيرون فشل جبهة البوليزاريو في الميدان العسكري أمام الجيش الاسباني والموريتاني والمغرب فيما بعد، وهذا انطلاقا من تقديرات خاطئة وعدم دراية كافية لمعنى النضال المسلح ولمعنى

الثورة الشعبية التي لا تقاس بعدتها ولا بعددها وخير مثال للتاريخ الحديث الثورة الجزائرية التي انطلقت من لاشيء وفي مواجهة قوى استعمارية كبرى والثورة الفيتنامية واجهة أضخم وأكبر قوى في العالم.

وهكذا كتب بعضهم باسم التحليل العلمي والثوري" أن الهزال البشري لسكان الصحراء الذين لا تتعدى عددهم(مجلة أفاق عربية، جزائرية) 70 ألف نسمة تشكل النقطة المركزية في فشل كل الاستراتيجية التحريرية للبوليزاريو... ان سكان الصحراء بعددهم هذا يعجزون عن مجابهة العدو ودحره وهو الذي يوازي عددهم عسكريا، وهم بمفردهم قاصرون عن تحطيم مشروع الاستعمار الجديد في الصحراء"[1].

إن التاريخ القريب لكفاح الشعب الصحراوي أثبتت جدارته وقوته في هزم الجيش الاسباني والموريتاني والمغربي، وقد برهنت معارك لمسائل، وطنطان، وواد نشيط، وانوليس، وخلوة، واخنفيس، وآسيا وبئر انزران، وليرات، ولنكاب واسمارة، والمجلس وابطيح. وبوكراع، والزاك، والحقونية، والمسيد، بوجدور، اربدال، وغيرها من الملاحم التاريخية، برهنت على أنه ليس من السهل القضاء على شعب متشبث بقضية العادلة خصوصا إذا كان هذا الشعب مستعد للموت دفاعا عن وجوده[2] .

**ثانيا: المنطلقات الفكرية للبوليساريو**

لقد تطورت الساحة السياسية الصحراوية تطورًا كبيرًا وامتزجت بنظيرتها المغربية والموريتانية وتفاعلت معها ومورس النضال السياسي بدء من أبسط مظاهره كالمظاهرات والاحتجاجات والاجتماعات وإنشاء الأحزاب حتى وصل الأمر إلى مرحلة الكفاح المسلح.

كانت بواكير العمل السياسي المنظم قد انطلقت كردة فعل على سياسة الاستعمار القمعية ومحاولته خلق بنية سياسية موالية له من خلال البرلمان الذي أشرف على إنشائه، لتصريف العمل السياسي في الصحراء. إلا أن حدثين كبيرين شهدتهما الساحة السياسية الصحراوية كان لهما أكبر الأثر

1 – الموقف الوطني الثوري من مسالة الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 184.

2– تيسر النابلسي: الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية سلسلة كتب فلسطينية –62– منظمة التحرير الفلسطينية بيروت أفريل 1975، ص 261.

هما أولا: انتفاضة الزملة في العيون 1970 التي قادها سيدي ابراهيم محمد البصيري الذي أسس حزب الإسلام وكان أبز الأحزاب في الصحراء[1]، وثانيا: قيام منظمة "الموريهوب" أي الرجال الزرق وهي منظمة يسارية دعمتها الجزائر وارتبطت باليسار العالمي. غير أن تطور الأحداث واحتدام الصراع بين الأطراف المعنية: الجزائر – المغرب وموريتانيا من جهة ونضوج الحركة الوطنية في الصحراء وتعميق مفاهيمها واستفادتها من التجارب من جهة أخرى ساعد على بروز عنصر جديد قلب موازين القوى في صراع الصحراء وهو قيام الجبهة الشعبية في تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

لقد انطلقت الحركة في ظل ظروف اقليمية ومحلية مميزة، ساعدت في معظمها على إعطاء الانطلاقة دفعة قوية وساعدت في إنضاج المشروع الصحراوي للبوليزاريو الذي استلهم التجارب المسلحة لحركة التحرير وجيش التحرير، والتجارب السياسية للحركات الوطنية في جيرانه، وكان النموذج اليساري هو الغالب على الرؤية الفكرية للبوليساريو خاصة وأنه يمتلك بريقا عالميا وأيادي تنفق بسخاء تسويقا لتلك الأفكار.

أما المنطلقات العقائدية والخلفية الفكرية لدى الولي فلم تكن هي المسيطرة وإن كانت الظروف الدولية وصعود التيار الشيوعي والقومي قد أثرت فيه كثيرا كما أنَّ مطالعاته الأدبية من المنفلوطي وطه حسين والعقاد قد سقلت ملكته الأدبية وخطابه، وقد تأثر بكتابات السيد قطب خاصة "معالم في الطريق – هذا الدين وفي ظلال القرآن[2].

إلا أن الولي لم يعش طويلا حتى يبلور فكرا متميزا حيث قتل في إحدى عمليات البوليساريو في سنوات الحرب الأولى، ورغم هذا لاتزال بصماته الفكرية والسياسية حاضرة لدى قادة البوليساريو بل إنها من المقدسات التي يجتمعون حولها ساعة احتدام الخلاف.

إن المنطلقات الفكرية للبوليساريو لا يمكن أن تنفصل عن الرؤية الفكرية لمؤسسها حيث تأثيره الكاريزمي الحاضر في تيار الحركة حتى بعد وفاته لذلك فإن الرجوع إلى الأسس الفكرية لزعيم

1 – محمد سالم الصوفي، أزمة الصحراء الغربية وتطورها الاجتماعي والتاريخي والسياسي "مقاربة للنزاع من النشأة إلى حقبة التسوية"، رسالة دكتوراه، السودان جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية 2006، ص 76.

2 – صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، لبنان، دار الوحدة، 1981، ص98.

البوليساريو توضح بجلاء إطارها التنظيري، فالولي مصطفى السيد شاب صحراوي نشأ نشأة بدوية من أسرة فقيرة لكنه من وسط قبلي مرموق أما الفقر فلأنه كان الطابع المميز للحياة عامة آنذاك ورغم هذا استطاع أن يجتاز المراحل الابتدائية من الدراسة ويلتحق بالإعدادية في المغرب ثم يطرد بسبب عدم انضباطه ويعود ليمارس عملا يدويا في الطرق ثم يرجع ليكمل دراسته ويجتاز هذه المرحلة الثانوية بامتياز ويحصل على منحة دراسية في أعرق جامعات المغرب جامعة محمد الخامس في قسم القانون وكان قارئا نهما لكتب الأدب والثقافة الإسلامية. لكن اهتمامه السياسي كان طاغيا على مسيرته التعليمية بل سخرها خدمة له، حيث اهتم بتنظيم الطلاب الصحراويين في الرباط وشارك مختلف الأحزاب نشاطاتها وكان هدفه من ذلك التعريف بقضية الشعب الصحراوي وإيجاد الدعم السياسي لها. غير أن الظروف الداخلية لم تساعد في إنجاح تلك المساعي لصعوبة الوضعية السياسية في المغرب مما جعله ينتقل إلى الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية.

تميزت أفكار الولي مصطفى السيد بطابعها العروبي الإسلامي فهو يقول إن الصحراء جزء من العالم العربي والإسلامي وهي امتداد للحضارة العربية الإسلامية، غير أن هذه الافكار لم تكن تكفي لتحديد إيديولوجية البوليساريو لذلك فإنَّ الدارسين للقضية الصحراوية يرون أن تلك الأيديولوجية قد تطورت تطورا نوعيا عكسته المؤتمرات التي عقدت بدء من المؤتمر التأسيسي الأول. وإن كان الثابت الوحيد هو تحرير الصحراء الغربية تحريرا كاملا وإقامة دولة مستقلة عليها واتخاذ العمل العسكري وسيلة لذلك. وقد ميزت نشأة البوليساريو سيمات كان لها تأثيرها الواضح عليها وهي:

**أولا:** تزامن العمل العسكري مع اول بيان سياسي.

**ثانيا:** ضبابية الرؤية السياسية وغياب استراتيجية محددة ومحكمة.

**ثالثا:** قلة الإمكانيات وشح الموارد سواء البشرية او العسكرية أو المادية.

**رابعا:** سلبية الرد العربي على انطلاق الحركة وذلك لغياب تغطية إعلامية وإن كان مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر سبتمبر 1973 قد شكل فرصة مناسبة لتعرض البوليساريو من خلالها برنامجها السياسي على المجتمع الدولي.

غير أنَّ المؤتمر الثاني للجبهة "مؤتمر الشهيد عبد الرحمان ولد عبد الله" الذي عقد من 25-31 أوغسطس 1974 عكس تطورا مهما في الفكر والإيديولوجيا التي تسير عليها البوليساريو حيث استطاع المؤتمر وضع برنامج عمل متكامل سياسي عسكري جماهيري. ثم توالت المؤتمرات وكان أهمها مؤتمر 1975 الذي أعلن فيه عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[1].

وهكذا يمكن القول أن المنطلقات الفكرية للبوليساريو كانت منطلقات عربية إسلامية أقرب إلى المحافظة.

إلاَّ أنَّ انغلاق الساحة العربية أمامها وضعف التأثير والتأثر بها وقوة الدعم الشيوعي للحركة جعل تلك المنطلقات تتزلق يسارا باتجاه الحركة الشيوعية العالمية التي تعاطفت كثيرا مع البوليساريو وتبنتها. حتى التي منها بالمغرب، كمنظمة إلى الأمام تبنت أطروحات البوليساريو لكن الملاحظة الأخطر في كل هذا التوجه اليساري كان التوجه الثقافي الذي واكبه حيث بدأت البعثات الطلابية ترسل بشكل مكثف إلى الدول الشرقية ولفترات إقامة طويلة قد تمتد إلى أزيد من عشر سنوات في دول كوبا وألمانيا الشرقية سابقا والمجر ويوغوسلافيا وقد أدت عودة هؤلاء الطلاب بثقافة مختلفة وتكوين اجتماعي غير الذي نشأ عليه المجتمع الصحراوي إلى انفصام خطير في البنية الاجتماعية والنفسية والثقافية للمجتمع.

**الفرع الثالث: إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية**

أعلنت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يوم 1976/02/27 من قبل جبهة البوليزاريو والمجلس الوطني الصحراوي المؤقت الذي حلَّ محل الجماعة وهي مجلس الأعيان الذي كان يدير الصحراء الغربية تحت الحكم الإسباني.

وقد كان لهذا الإعلان صدى عميق لدى محبي الشعب الصحراوي من جهة حيث استطاعت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أن تحظى بمكانتها في المحافل الدولية من خلال اعتراف ما

1 – سليمان محمد سيدينا، مشكلة الصحراء الغربية واثرها على وحدة المغرب العربي، ص 123.

يقارب 80 بلدا من جميع القارات والمناطق الجيوسياسية بها وإقامة علاقات دبلوماسية مع العديد من البلدان فضلا عن عضويتها الكاملة في منظمة الوحدة الإفريقية وعضويتها التأسيسية للاتحاد الإفريقي[1].

باعتبارها خامس بلد يوقع على وثيقة تأسيس هذا التجمع القاري الواعد، ومن جهة أخرى كان ضربة قاسية للنظام المغربي والموريتاني، وهاته مقتطفات من بيان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية "...أن الشعب العربي الصحراوي وهو يذكر شعوب العالم أنها قد أعنت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 في دورتها الخامسة عشرة والذي جاء فيه ما يلي: (أن شعوب العالم قد عقدت العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته وتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح) وإدراكا منه للمنازعات المتزايدة الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب وإقامة العقبات في طريقها مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي يعلن للعالم أجمع على أساس الإرادة الشعبية الحرة القائمة على دعائم الاختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني ديمقراطي عربي ووحدوي الاتجاه إسلامي العقيدة، تقدمي المنهج تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية".

إنَّ قيام الجمهورية فرضته عدة معطيات ظهرت على الساحة الدولية مما حتما على الجبهة الشعبية أن نستجيب لهذه المقتضيات.

**أولا: دوافع قيام الجمهورية العربية الصحراوية:**

كان من الطبيعي أن يعلن عن الجمهورية العربية الصحراوية، إذ أن مهام الجبهة وصلت إلى درجة من القوة والتوسع، بحيث أصبح من العسير الإلمام الكامل بكافة شؤون الصحراء، فإلى جانب التنظيم السياسي والعسكري، فإنه فرض عليها أن تنظم الناحية الاقتصادية والاجتماعية للاجئين

1- في أواخر فبراير 1982 في الدورة 38 لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في أديس بابا (اثيوبيا) وبناء على أحكام المادة 28 من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية.

الصحراويين في المخيمات وفي الأراضي المحررة هذا إلى جانب تخلي إسبانيا عن مهمتها القانونية تاركة بذلك الوضع أمام التدخلات الأجنبية وفيما يلي:

- إن قيام الجمهورية لم يكن إلا استجابة لمطامع الشعب الصحراوي وتطبيقا لإرادته التي عبر عنها في الكثير من المناسبات ولقد سبق أن ذكرنا أن الشعب الصحراوي قد أفصح لبعثة الأمم المتحدة عن رغبته وأمله في الاستقلال الحر وتمسكه بوحدته الوطنية ضد الأطماع الخارجية.
- إن النضال المسلح الذي تخوضه الجبهة الممثل الوحيد والشرعي يعبر بصدق وحزم عن نية الشعب الصحراوي في التحرر والاستقلال مهما كلف ذلك من تضحيات.
- إن الفراغ السياسي والقانوني الذي أحدثه خروج الإسبان عجل بقيام الجمهورية لملء الفراغ، أما وجود المغرب على الصحراء الغربية فلا يرتكز على أي أساس قانوني ولا يبرره سوى "شرعية الضم بالقوة"، والتي تتعارض في وقتنا الحالي مع_ مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.
- إن اتفاق مدريد لا يخول أي حق للسلطة المغربية ولا ينقل لها إدارة الإقليم إذ أنه يعد باطلا ولا أثر له.
- كان على الإدارة الإسبانية بصفتها وصية على الإقليم تطبيقا للمادة 73[1] من الميثاق أن تراعي مصالح هذا الإقليم وإعطائها الأولوية، ومصلحة الشعب الصحراوي تتمثل في تمكينه من الوصول إلى الاستقلال وإذا كانت المادة السابقة لم تنص صراحة على حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة فيما بعد أبعدت كل تأويل غير حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تأكد في القرارين 1514 لسنة 1960 و2625 لعام 1970 وقد بينا فيما سبق أن هذه القرارات ما هي إلا تفسير وتكملة لميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فإنها تأخذ نفس القوة الإلزامية لميثاق الأمم المتحدة كونها تتضمن مبادئ سامية في القانون الدولي وعلى رأسها حق تقرير المصير.

1- المادة 73 من الميثاق من الفصل الحادي عشر: تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وأخيرا فإن إسبانيا كان يقتحم عليها في حالة تخليها عن الإقليم أن تسلمه للشعب الصحراوي المعني وفي حالة العكس فإنه يلتزم عليها أن ترجع إدارة الإقليم إلى منظمة الأمم المتحدة لتقوم هذه الأخيرة لتسليمه للصحراويين.

كل هذه العوامل وتجسيدا للإرادة الصحراوية وعلى رأسها الجبهة الشعبية ولتحرير الساقية الجمراء ووادي الذهب، تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية.

**ثانيا: الأساس القانوني للجمهورية العربية الصحراوية:**

عرف العمل الدولي عدة سوابق في إنشاء حكومات مؤقتة تم الاعتراف بها من طرف دول ومنظمات كثيرة، وأصبح القانون الدولي يقر لهذه الحكومات ويعترف لها بكيان قانوني يخولها حق التحدث باسم الشعب المكافح حتى وإن كانت هذه الحكومات ليست لها ممارسات فعلية على الإقليم، إذ طالما أن الجهاز الشعبي مستمر على كفاحه فإن هذا يكفي للاعتراف به كسلطة شرعية في المنفى، وهذا ما تؤكده السوابق الدولية وللتدليل على ذلك نجد حكومات بولندا – النرويج- يوغسلافيا لم تكن سلطة فعلية على إقليم ما أثناء الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك اعترفت بها الحكومة البريطانية وسمحت لها بالإقامة في لندن واعتبرت أنها هي السلطات القانونية، رغم أنها كانت رمزا أكثر منها واقعا[1].

وإذا كان هذا هو حال حكومات المنفى، فإنَّ إعلان الجمهورية العربية الصحراوية ويختلف عن ذلك إذ تعتبر كدولة بمعنى الكلمة أو بمعنى آخر أن سيادة استرجاع الإقليم انتقل إليها بمجرد مغادرة إسبانيا، واضعين أمام أعيننا بطلان اتفاقية مدريد، وعدم شرعية الوجود المغربي ومن ثم فهي تتمتع بنفس

1 – محمد طلعت الغنيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام قانون الامم، نشأة المعارف الاكندرية، مصر،ط1 1974، ص 217-218.

الحقوق التي تتمتع بها الدول في مجال العلاقات الدولية (كحقها في الانضمام إلى المنظمات الدولية العالمية والإقليمية) وتبادل البعثات الدبلوماسية وإقامة معاهدات[1].

إن قيام الجمهورية العربية الصحراوية على الأراضي المحررة فقط لا ينقص في شيء من سيادتها، إذ أن الوجود العسكري المغربي على بعض أجزاء الصحراء الغربية لا يعد أن يكون أكثر من تدخل خارجي، تعمل البوليساريو بالكفاح المسلح على إزالته استنادا إلى حق الدفاع الشرعي وحقها في العيش والاستقلال، ومن ثم فوجوده (المغرب) مجرد واقعة مرتبطة به، وتزول بزواله، وبالتالي ليس لها أي تأثير قانوني على قيام الجمهورية الصحراوية إلا تلك التعويضات التي يمكن أن تطلبها الجمهورية من المغرب استنادا إلى الفعل غير مشروع والإثراء بلا سبب.

إن الأساس الذي يرتكز عليه قيام الجمهورية هو نابع من حقها في تقرير المصير إذ لا يشترط أن يكون الاستفتاء هو الطريق الوحيد لقيام الجمهورية فكما نعلم أنَّ الاستفتاء لا يشكل إلا وسيلة من وسائل ممارسة حق تقرير المصير، وبالتالي فإنَّ التعبير عنه يكون بالاستفتاء كما قد يكون بطرق أخرى والشعب الصحراوي قد عبر عن تقرير مصيره بالكفاح المسلح الذي تخوضه جبهة البوليساريو الذي توج بإعلان الحركة عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية.إن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا هو: ما موقف القانون الدولي من إعلان الاستقلال المبكر من طرف حركات التحرير الوطني؟ ثم ما دور الاعلان بالدولة المعلنة مبكرا؟

## 1- موقف القانون الدولي من إعلان الاستقلال المبكر من طرف حركات التحرير الوطني

لقد أعلنت حركات تحريرية عديدة عن استقلالها المبكر، وهكذا أعلنت جبهة التيمور بصفة منفردة يوم 1975/11/28 استقلال الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية، كذلك إعلان البوليزاريو في 1976/02/27 بصورة مبكرة استقلال الجمهورية العربية الديمقراطية، ففي هذه الحالات لم تدن الأمم المتحدة الإعلان المبكر للاستقلال.

1 – قد تم فعلا انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية كما انها قامت بعقد اتفاقية السلام المبرمة بين جبهة البوليزاريو والجمهورية الموريتانية في 1979/08/05 كما اعترفت بها العديد من الدول.

وسكوتها هذا يعد بمثابة قبول وإقرار ضمني للإعلان ونفس الموقف اتخذته الهيئة الدولية اتجاه جبهة التحرير الجزائرية "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" في 09/19 1958. وكذلك في غينيا بيساو على العكس من ذلك نجد منظمة الأمم المتحدة أدانت الإعلان غير قانوني لروديسيا الجنوبية (حاليا زمبابوي)[1].

فهكذا تصدى مجلس الأمن لهذه العملية باتخاذ قرار يدين في اغتصاب السلطة من طرف أقلية عنصرية من المعمرين في روديسيا الجنوبية ويعتبر إعلان الاستقلال من جانب تلك الأقلية خالي من أية قيمة قانونية غير أن النظام العنصري وصل سياسة التحدي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية حيث أعلنت تكوين الجمهورية في 1970/03/30 ولقد تصدي مجلس الأمن من جديد إلى هذا التحدي، حيث اتخذ قرار في نفس السنة يدين فيه الإعلان غير قانوني لجمهورية رودويسيا الجنوبية وكذلك عندما أعلن النظام العنصري لسنة 1978 تكوين حكومة متعددة القوميات مع المنظمات غير المشروعة تحصلت الجبهة المناضلة"front patriotique" وهي الممثل الشرعي والوحيد لشعب روديسيا الجنوبية، من مجلس الأمن إدانة تلك الحكومة المتعددة العرقيات في 1978/03/14 [2] .

أما موقف القانون الدولي من الإعلان المبكر للاستقلال من طرف حركة تحريرية مطابقا للشرعية الدولية، أن الاعتراف الدولي بمنظمة مكافحة كحركة التحرير الوطني يخول لها حق إعلان الاستقلال ولو كان هذا الإعلان مبكرا بسبب وجود ظروف معنية( الاستعمار، الغزو الأجنبي، وجود أغلبية حاكمة).

إن الشعوب التي ترفض الغزو العسكري وتظهر رغباتها على استعادة حريتها تظل سيادتها حتى ولو خرجت حكومتها إلى المنفى قائمة ومستمرة من الناحية القانونية[3] .

1 – أعلن النظام العنصري سميث استقلال هذا الإقليم بصفة منفردة في 1965/11/11.

2 – محاضرات مالك بوعلام ماجيستر القانون الدولي والعلاقات الدولية السداسي الثاني للعام الدراسي 1981-1982 معهد الحقوق جامعة الجزائر.

3 – محمد طلعت الغنيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام،مرجع سابق، ص 218.

وفي هذا يقول"تونكين" إن الأمة التي تناضل في سبيل استقلالها وخلق دولة لها لابد أن يعتبرها القانون دولة مستقلة لم توجد بعد بسبب معارضة المستعمرين[1] .

## 2-الاعتراف بالدولة المعلنة مبكرا من طرف حركة التحرير

الاعتراف هو إقرار رسمي من جانب حكومة دولة قائمة بأنها تعتزم إقامة علاقات مع الوحدة الجديدة، وبرغم من قوة منطق الحجة التي تقول أن الاعتراف بدول جديدة أو(حكومات جديدة) هو مسألة قانونية، فإن أكثر المؤلفين تشير إلى أنه عمل سياسي تترتب عليه عواقب قانونية.

### 1-الأهلية القانونية للاعتراف:

دار جدل قانوني كبير حول أثر الاعتراف في الدولة المعترف بها وقد برزت نظريتين في هذا المجال:

**النظرية الأولى**: هي النظرية التأسيسية أو المنشأة ومفادها أنها تعطي للاعتراف أثر تأسيسها أي أن الدولة تصبح شخصا دوليا عن طريق الاعتراف بها، غير أن مثل هذا الافتراض غير صحيح كليا من الناحية المنطقية، لأنه إذا كانت حقوق وواجبات وتلك الحقوق من إرادة الدول الأخرى[2] .

إن الوجود السياسي لدولة مستقبل تماما عن اعتراف الدول الأخرى بها ويحق للدولة حتى قبل الاعتراف بها وازدهارها وبالتالي تنظيم نفسها كما يحلو لها، ووضع القوانين التي تلائم مصالحها وإرادة خدماتها وتحديد السلطات والصلاحيات لمحاكمه

إن النظرية المنشئة تعطي اختيار للدول القديمة على حساب الجديدة، حيث أن هذه الخبرة لا يمكنها أن تنضم إلى الجماعة الدولية بدون قبول الأولى، أنها إذن مخالفة لمبدأ المساواة بين الدول ولا يمكن قبولها.

1 – تونكين(ترجمة أحمد رضا)، القانون الدولي العام، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 1972، ص 57.

2 – جيرهارد فان غلان القانون بين الأمم (ترجمة عباس العمر)، منشورات دار الأفاق الجديدة – بيروت، الجزء الأول ص 100.

**النظرية الثانية**: هي النظرية الكاشفة أو المقررة ومفادها أنه يجب أن تكون المهمة الأساسية للاعتراف الاقرار بحقيقة كانت موضع شك حتى ذلك الحين من حيث تمتع أسرة ما بكيان دولة، وعندما يمنح مثل هذا الاعتراف فإنه يدل على استعداد الدول المعترفة لقبول النتائج التي تترتب على هذا العمل، وعلى رغبة منها في إقامة علاقات عادية مع دول المعترف بها[1] .

## 2-أنواع الاعتراف:

قد يكون الاعتراف صريحا واضحا عند ما يصدر بيان رسمي عن الدولة المعترفة وهو ضمني حين تدخل دولة في علاقات رسمية مع دولة جديدة بإرسال ممثل دبلوماسي إليها، أو تعترف بعملها وتحبيه، أو تجري اتصالا رسميا مع رئيس الدولة أو تعقد اتفاقا معها والاعتراف قد يكون فرديا، وهذه هي القاعدة العامة كما يمكن أن يكون جماعيا مثال ذلك أن إنجلترا وفرنسا وروسيا وتركيا اعترفت جماعيا بالدولة اليونانية بمعاهدة القسطنطينية لعام 1882.

وهل يؤدي انضمام دولة جديدة إلى منظمة عالمية أو دخولها في معاهدة متعددة الأطراف إلى الحصول على الاعتراف بها من قبل الأعضاء الآخرين؟.

للإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نشير إلى معاهدة الحضر الجزئي على التجارب النووية في سنة 1963 والتي أشارت جدلا فيما يتعلق بالاعتراف...

ولشرح هذه القضية نرى أن ندرس الحادث الذي أدى إلى إعادة النظر في هذه المشكلة (مشكلة الاعتراف).

فجمهورية ألمانيا الديمقراطية(ألمانيا الشرقية) لم تكن قد حظيت باعتراف حكومة الولايات المتحدة كدولة أو حكومة آنذاك غير أن سلطات ألمانيا الشرقية انضمت في الواقع إلى معاهدة حظر التجارب، فهل يعني هذا أن الولايات المتحدة اعترفت تبعا لذلك بنظام الحكم الالماني الشرقي؟.

1 – جيرهارد فان غلان القانون بين الأمم (ترجمة عباس العمر)، منشورات دار الأفاق الجديدة –بيروت، الجزء الأول ص 101.

الواضح هو أن الجواب عم هذا السؤال سلبي، ذلك لأن القانون الدولي ينص على أن المقياس الذي يتحكم في تقرير الاعتراف أو عدمه هو القصد، ومن تم فإن الاشتراك مع دولة غير معترف بها في معاهدة متعددة الأطراف، أو وجودها ضمن المنظمات الدولية لا يشير أي التباس بالنسبة إلى الاعتراف[1] .

ولكن هل يمكن تصور عدم الاعتراف الجماعي؟.

هناك حالة تاريخية متعلقة بمنشورها إذ حدث ما يمكن وصفه بعدم اعتراف جماعي ففي 1933/02/24 تبنت جمعية عصبة الأمم قرار يقول أن على الدول الأعضاء في منظمة الاعتراف بالدول الجديدة في منشوريا سواء كان الاعتراف واقيا أم قانونيا[2] .

والخلاصة التي يمكن أن تنتهي إليها هي الاعتراف بالدول الجديدة يجب أن يكون على أساس مشروعية الدول القائمة وصحة تمثيلها ذلك أن واجب عدم الاعتراف بالدولة الجديدة يفرض نفسه، إذا نشأت هذه الأخيرة بالقوة غير المشروعة (دولة منشوريا) أو إذا كان نشؤها يناقض مبدأ تقرير المصير(جنوب افريقيا).

وفي المقابل فإن الشعوب المناضلة لها حق تكوين الدولة وأن الاعتراف بها مطابق للشرعية الدولية، وفي هذا الإطار يمكننا القول بأن الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هو اعتراف مشروع ويتماشى مع شرعية النضال التحرري الذي يقوم به الشعب الصحراوي.

ويعرف الاعتراف الذي يتم قبل استكمال الواقعية من طرف الدولة الجديدة بأنه مبكرا أي سابق لأوانه، وهو مشروع كان تكوين الدولة مطابقا للقانون الدولي.

1 – جيرهارد فان غلان القانون بين الأمم (ترجمة عباس العمر)، مرجع سابق، ص103.

2 – أثبرت هذه القضية لأول مرة أثر الاحتلال الياباني سنة 1931 لمنظمة منشوريا الصينية حيث أن الحكومة اليبانية أرادت جعل من هذه المنطقة دولة جديدة منفصلة عن الصين وهذا ما دفع الجمعية العامة لعصبة الأمم أن تطلب من دول الأعضاء بعدم الاعتراف بدولة منشوريا.

وهكذا اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بالجمهورية العربية الصحراوية عام 1982 كما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة مسبقة باستقلال غينيا بيساو بقرارها الصادر في 1973/11/02 ويستند هذا القرار على التحليل الذي قام به السيد:"كابرال"، حيث قال آنذاك:" إن الوضعية التي تسود في غينيا بيساو، متشابهة لوضعية دولة مستقلة احتل جزءا منها بالقوة من طرف القوات الأجنبية"[1].

إن اعتراف وإن كان في اعتقادنا لا يشكل عنصرا من عناصر قيام الدولة، إلا أنه مع ذلك يعتبر ضرورة ملحة لإبراز الشخصية الدولية للدول الجديدة، وهذا ما تفسره لنا اهتمامات الدول الحديثة التي تعمل جاهدة للحصول على الاعتراف بها، بل ذهب اتجاه إلى اعتبار العلاقات الدبلوماسية المحدودة (الضيقة) قرينة على عدم توافر الاستقلال أو اكتمال السيادة.

وهكذا لفتت الصين النظر إلى أن علاقات منغوليا الدبلوماسية محدودة وذلك للتدليل على افتقارها للسيادة، كما دافعت كل الولايات المتحدة وفرنسا بأن نيبال، تمارس علاقات دبلوماسية واسعة وذلك للتدليل على تمتعها بالاستقلال وأنها هي المسؤولة عن علاقتها الخارجية إذن فحسب هذا المفهوم أن انحصار العلاقات الدبلوماسية وضيق نطاقها قد ينهض دليلا على عدم توافر الاستقلال الواقع أن الاعتراف وإن كانت له أهمية كبيرة في مجال العلاقات الدولية إلا أنه لا يجب المبالغة فيه، إذ غالبا ما نجده يرتكز على ظروف ايديولوجية واقتصادية بحتة، بحيث أنه لا يمكن الاعتداد به كمعيار لاستقلال الدولة أو لاكتمال سيادتها.

**المطلب الثاني: المقاومة الصحراوية خلال الحقبة الاستعمارية**

إن التاريخ سيخص الصحراويين بفصل كفاحي مشرف بمواجهة شتي أشكال الاستعمار،فوضعية الصحراء الغربية منذ الاحتلال الأوروبي لدول المغرب العربي كانت وضعية صعبة،إلا إن الثوار الصحراويين كانوا يجدون منافذهم مرة بالتعبئة الشعبية التي تنذربلهيب حرب ضدا المستعمر،ومرة بالتحالفات التي يعقدها مع ثوار الدول العربية المجاورة ،وفي مطلع السبعينات وفي ظل

1- محاضرات مالك بوعلام في قانون الدولي العام السداسي الثاني، مرجع سابق، ص 53

التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية مماساهم في ظوهور المقاومة الصحراوية في شكلها الجديد المتمثل في الجيش الشعبي الصحراوي الجناح العسكري لجبهة لبوليساريو والذي خاض حرب طويلة ضد الاستعمار الاسباني و الموريتاني و المغربي حامل أثا ثوريا عظيما لتحرير الوطن وعليه سندرس المقاومة الصحراوية في هذا المطلب من خلال فرعين ،سنتناول في الفرع الاول المقاومة الصحراوية للاحتلال الاسباني في ظل جيش التحرير الصحراوي وفي الفرع الثاني المقاومة الصحراوية للعدوان الثلاثي (موريتانياوأسبانياوالمغرب

**الفرع الأول: المقاومة الصحراوية للاحتلا الاسباني في ظل جيش التحرير الصحراوي**

إن أية محاولة لتحليل ظاهرة الكفاح الوطني الصحراوي، لا بد وأن تأخذ بعين أنتروبولوجيا الشعب الصحراوي، فللشعب الصحراوي خصائص مجتمعية-تاريخية أبرزها:

- مجافاة الصحراوي للقبول بالخضوع للسلطة المركزية، أيا كان شكله، والتفاهم حول مجالسهم المنتخبة التي تمثل ضمير الشعب الصحراوي، والتعبير الأكثر طوعية عن شكل القيادة الجماعية، الأمر الذي سيجعل الشعب الصحراوي أشد نفورا من غيره في قابلية أن يكون مستعمرا

-الوضع القتالي المتقدم للصحراويين، بحكم التقاليد العريقة، التي لعبتها القبائل المقاتلة، منذ أن سكن الصحراويون قطرهم.

-الدور الوطني الذي لعبته الزوايا الدينية في الصحراء الغربية وأهمية هذا الدور تأتي من الطبيعة الروحية العميقة لهذه الزوايا التي تحتكم في شؤونها الدينية، لربط الديني بالسياسي، وبالتالي محاربة الكفر وأهله والاستعمار هو الكفر بالنسبة للصحراويين.

-القيادة المنظمة للصحراويين من خلال تنظيمهم التاريخي العريق " مجلس آية الأربعين" الذي يشرف على شؤون الحرب والسلم والتجييش، هو القوة القادرة على تنظيم أغلبية الشباب الصحراوي في وقت قصير، بحيث تلبي دعوة هذا المجلس دون تردد.[1]

1 - نبيل الملحم، بوليساريو الطريق إلى المغرب اىلعربي الكبير، مكتب الفيحاء، دمشق، سوريا، 1987م، ص 25

إن هذه الخصائص ستجعل من المجتمع الصحراوي، مجتمعا قادرا على حماية حدوده الوطنية... وبرز هذا الأمر منذ المحاولات الاستعمارية الأولى التي جاءت على يد البرتغاليين وصولا إلى مكافحة الاستعمار الاسباني وإخراجه من الصحراء، ليواجهوا غزوا ثالثا ممثلا بالنظام الكومبرادوري المغربي، وفي تجربة جيش التحرير الصحراوي سنعثر على حالة تمثل شكلا كفاحيا راقيا طالما أغفل الحديث عنها[1].

إن شكل المقاومة التاريخية للصحراء الغربية، سواء قبل الاحتلال المباشر للصحراء أم بعده كان يتَّخذ الشكل التالي:

في أي محاولة أو اعتقاد، بأنَّ ثمة غزو للأراضي الصحراوية كان مجلس آية الأربعين – باعتباره السلطة المسؤولة عن كل أمور الشعب– يعلن النفير العام، فيستدعي كافة الصحراويين المؤهلين للسلاح، وعلى كل واحد من المدعوين أن يأتي بسلاحه ومركوبه، وبهذا الشكل تتكون القوات العسكرية، التي هي في الأصل مدربة من خلال الاستخدام الدائم للسلاح، هذا من جانب، أما من الجانب الآخر، فإن الصحراويين يأخذون المثل الصحراوي المتداول: "وني من السيل قبل ما يوني بيك"، منحا في مواجهتهم للمخاطر، وهذا المثل يعني أن عليك مقابلة السيل قبل أن يأخذك، وهذا ما حدث خلال الغزو الفرنسي للمغرب والجزائر، حيث سارع الصحراويون يتنادون للجهاد وذلك ضد الفرنسيين، الذين اجتاحوا الأقطار المجاورة للصحراء، وبدأوا بقيادة مجلس آية الأربعين، ينظمون مراكز للتجنيد في مختلف المواقع الصحراوية، ولكل مجموعة من هذه القوات قياداتها، التي تخطط لهجمات على المراكز الأساسية للقوات الفرنسية، فوصلت هجماتهم إلى عمق (2000) كلم داخل الأراضي المجاورة للصحراء كما حدث في هجماتهم على موريتانيا، ومثالها معركة "طويلة"، حيث دخل الصحراويون إلى مسافة (2000) كلم قاطعين الرمال الصحراوية وذلك عام 1910، وقبلها معركة (المئة الأولى)، التي وقعت قبيل معركة طويلة بأشهر قليلة، وفي هذه المعركة وقعت خسائر كبيرة للقوات الفرنسية، ومازالت هذه المعركة ماثلة في الأهزوجة الشعبية الصحراوية وفي ذاكرة الشعب الصحراوي[2].

[1] – سليمان محمد سيدنا، مشكلة الصحراء الغربية وأثرها على المغرب العربي، مرجع سابق، ص 17.

[2] – نبيل الملحم، بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص 52.

معركة يوم الحفرة، وكانت أيضا داخل الأراضي الموريتانية ثم معركة "شرواطة" التي هاجم فيها الصحراويون القوات الفرنسية حتى وصلوا إلى مالي سنة 1914، وهي معركة هامة، ففي هذه المعركة، لك تكن القوات الإسبانية قد استعمرت الصحراء، وكانت محاولاتها الاستعمارية ما تزال محصورة في إطار احتلال مواقع بحرية على شكل أسواق تجارية، في حين كانت المحاولات الفرنسية حثيثة لاستعمار الصحراء، ومن الحملات الفرنسية التي وصلت إلى الصحراء حملة "جيرار"، الذي سحقه الصحراوين، وسحقوا حملته في معركة "القليب"1912 قرب تيفاريتي.

إن الصحراوين لم يكونوا حتى مطالع 1936 قد انتظموا لمواجهة الاستعمار الاسباني، بل كانت مقاومتهم محصورة في شن عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية.. إلا أن الاحتلال الاسباني للصحراء، فرض متغيرات كفاحية، فقد تحولت قواتهم لمقاتلة الاسبانية التي بذلت محاولات حثيثة لاحتلال كامل التراب الصحراوي، والمرحلة الممتدة من 1936-1956 كانت مرحلة كفاح متصل بمواجهة الاستعمار الاسباني، غير أن هذا الكفاح قد صعد في مطلع الخمسينات بصورة نوعية وهذا النهوض لا شك بأنه مرتبط بنهوض الحركات التحررية في الأقطار المجاورة حيث أثر وتأثر بها، من خلال التنسيق الكفاحي بين حركات التحرير في هذه الأقطار، وهي الحركات التي نهضت بنهوض قوى شعبية وطنية عفوية ومنظمة بمواجهة المستعمر.

-مناضلون من جيش التحرير الوطني الجزائري، يقاتلون في صفوف جيش التحرير المغربي ومثالهم (قويدر بوستة)، أحد قادة جيش التحرير المغربي، وهو المناضل الجزائري الذي التحق بالثورة في المغرب الأقصى.

-مناضلون صحراويون التحقوا بجبهة التحرير الجزائرية وآخرون التحقوا بجيش التحرير المغربي، وجزء كبير منهم التحق بالقوى الوطنية الموريتانية، وع هذا فقد كان تأسيس جيش التحرير الصحراوي، وهو الأكثر أهمية، إذ شهدت مطالع الخمسينات نهوض هذا الجيش استجابة للغضبة الشعبية العارمة في الصحراء الغربية، والتي أدت إلى التفاف مجموع القبائل الصحراوية حول جيشها[1].

1 – jonwaterbury,le comande vrdeslroyants(parisse universita.ver de franncer,parisse,1975),p 236

-كما سبق وقلنا فإن حركات التحرير في أقطار المغرب العربي، لم تكن حركات إقليمية معزولة، بل كانت في مضمونها تعبير عن أفق وحدوي، بحيث كانت جميع الأطراف المناضلة تعرف حقيقة أي استقلال أحادي، هو استقلال منقوص، وأن الاستقلال الحقيقي هو استقلال جميع أقطار المغرب العربي الكبير، وعلى هذا الأساس فقد كانت هذه القوى تضرب حلقات الاستعمار وفق تنسيق دقيق، فعندما تتركز الهجمات على القوات الفرنسي في موريتانيا، فذلك لأن ضرب الحلقة الأقوى من الاستعمار سيضعف الحلقة الأضعف، غير أن التنسيق شيء، والتبعية شيء آخر ففيما يخص جيش التحرير الصحراوي، كان مستقلا بقيادته وقواعده، فمنذ مطلع الخمسينات تشكل وفد من قادة هذا الجيش، وتوجهوا إلى المغرب لمقابلة الملك محمد الخامس، وذلك لطلب المساعدات التي انحصرت في مطلبين:

-أولا: أن تساهم في إرسال بعض المدربين.

-ثانيا: أن يساعد الثوار الصحراويين ببعض الامدادات.

وفعلا فقد ساعدهم محمد الخامس، بإرسال مدربين، وإرسال إمدادات في إطار التعاون المتبادل، دون قيد ولا شرط، ودون طلب للتبعية، فقد حصل مع هذا الوفد ما يلي[1]:

عندما وصل الوفد الصحراوي إلى قصر الملك محمد الخامس، احتج مسؤول التشريفات على عدم قيام أعضاء الوفد بالطقوس والبروتوكولات التي تقدم عادة للملك، ومنها الانحناء وتقبيل اليد، وعندما أظهر استغرابه شجبه الملك مؤكدا أنهم ليسوا من رعاياه، وعلى هذا فهو يتعامل معهم معاملة النّد للنّد، وفي واقع الحال فإن قيادات هذا الجيش وقواعده جميعا من الصحراويين، ومن أبرز قادته محمد ولد زيّو الذي أصبح فيما بعد وزيرا للعدل في الجمهورية العربية الصحراوية، والشيخ علي ولد ميّاره ولد الشيخ ولد بويه، وولد داعلي، وابراهيم المريشان (الذي استشهد في معركة بمواجهة الفرنسيين)، ومحمد السيد أحمد (الذي استشهد في معركة ميجك)، وغيرهم[2].

[1] – نبيل الملحم، بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص 55.

[2]- Chroniques Etrgngères : Espagne (La Documentation Française, Paris), n° 18 1, 31 mats 1957, p. 19-

إن هذا الجيش بقي محافظا على بنيته، ووحدته العسكرية حتى عام 1958، حيث حصلت تطورات حوصر على إثرها، وضربت بنيته العسكرية من خلال التطويق الذي عاناه بعد معاهدة أوكافيون التي عقدها محمد الخامس مع القوات الاستعمارية[1].

فبعد أن منحت فرنسا المملكة المغربية استقلالها، قامت بعقد معاهدة منح الملك محمد الخامس، وبموجب هذه المعاهدة التي اشتركت فيها اسبانيا، سلمت اسبانيا اقليم طرفاية الصحراوي الواقع جنوب واد درعا، إلى المملكة المغربية، وتعهدت اسبانيا وفرنسا باحترام استقلال المغرب، مقابل أن تقوم المملكة المغربية بمنع الثوار من الانطلاق من إقليم طرفاية، ومنحهم حقَّ التتبع إلى مسافة 40 كلم في الأراضي المغربية، وبنفس الوقت يقوم الملك محمد الخامس، بحل جيش التحرير المغربي، وفعلا قام الملك بمطاردة الثوار الصحراويين، وضرب خلايا جيش التحرير المغربي، وفرض عليهما أن يرميا السلاح، فكان أن استجابت بعض كوادر جيش التحرير الصحراوي ورمت السلاح، أما الأغلبية العظمى فقد فرت إلى المدن الصحراوية، وإلى المناطق القريبة من تندوف، أما فيما يتعلق بجيش التحرير المغربي فالجزء الأعظم من قواعده استسلم لمطالب الملك... بعضهم التحق بالجيش النظامي، وبعضهم الآخر رمى السلاح، وجزء يسير فرَّ خارج حدود المغرب الأقصى، ومن بينهم محمد البصري الفقيه، الذي هرب إلى الجزائر.

لقد استطاع محمد الخامس اقفال المدى الحيوي بوجه جيش التحرير المغربي بعد استيلائه على إقليم طرفاية الذي كان مركزا للقوى الوطنية الصحراوية – المغربية ما قبل معاهدة أوكافيون، غير أنه فيما يتعلق بجيش التحرير الصحراوي، فإن نسبة ضئيلة من عناصره استسلمت لمطالب الملك (الانضمام لجيشه النظامي – أو إلقاء السلاح)، والبقية فقد فروا إلى مراكز التجمعات الصحراوية الأساسية، ليس هذا فحسب بل أنهم استولوا على مستودعات الأسلحة الموجودة في طرفاية، وهربوا إلى المدن الصحراوية وسلاحهم بيدهم، وإلى الآن يتذكر الشعب الصحراوي ما يسمى "بكسر المغازه"، والمقصود يوم كسر المخازن، اذ استولى الثوار على مخازن السلاح، وذلك عند بدايات ضرب القاعدة الأساسية لقوات جيش التحرير

[1] - Pierre Bonte, « Multinational Compagnies and National Development : Miferma and Mauritania », Review of Ariican Political Economy, n° 2, janvier-avril 1975, p. 94 ; Chaffard, op. ait., Vol. 1, p. 257-258.

في ذلك الوقت كان فرانكو قد أقام صلات طيبة مع محمد الخامس، حيث سبق وأن لعب فرانكو دور الوساطة بين الملك والفرنسيين أثناء مفاوضات الاستقلال، ومن نتائج هذه الصداقة، لقاء محمد الخامس بفرانكو في مدريد، حيث أقرا اسبانيا باعترافها بالمغرب كدولة كاملة السيادة، كما أقرت بشرعيتها الدولية، في الوقت الذي كان فيه فرانكو يقض مضاجع المعارضة الإفريقية في إسبانيا، وفي 21 آب 1956 أعطى فرانكو توجيهاته بتعيين قائد مباشر على الصحراء الغربية هو الجنرال "دي بلازس برنيسياس"، وبهذا فإن فرانكو الذي يؤيد استقلال المغرب، سنجده يعارض وبشدة استقلال الصحراء الغربية، بل ويشدد قبضته على قواها الوطنية، فيرفع عدد جنوده فس الصحراء إلى 175 ألف جندي يقودهم كبار ضباطه( )،معززا هجومه على الصحراء الغربية- بالإضافة لدوافعه العسكرية الاستعمارية- بالدوافع الاقتصادية حيث كان مستشاره الجيولوجي (آمنويل الياميدينا) قد أفاده بالأهمية الاستثنائية للفوسفات المكتشف في المناطق الساحلية للصحراء الغربية، وفي تلك الفترة – أي في الفترة التي كان فيها فرانكو يؤكد على حقوق المغاربة بالاستقلال- كانت وكالات الأنباء تتناقل أخبار انتصاراته العسكرية على الصحراويين في العمليات التي تصاعدت في واد نون، وفي العيون وسمارة، وغيرها من المدن الصحراوية[1].

في واقع الحال، فقد كان جيش التحرير الصحراوي يضع الملك محمد الخامس أمام احراجات بمواجهة فرنسا التي تعهد لها بتصفية هذا الجيش في معاهدة أوكافيون، غير أن جيش التحرير طور من إمكانياته العسكرية، وطور وضعه التسليحي عن طريق أسلحة الغنائم، وجمع شمل القبائل الصحراوية، وباتت مجاميع قواته تهاجم الفرنسيين في موريتانيا والجزائر وتهاجم الاسبان أينما وجدوا في مناطق الصحراء الغربية... في حماده قرب "تندوف" وفي "اغمار" داخل الأراضي الموريتانية، وفي مناطق المصادر المائية التي تبعد قرابة خمسين ميلا عن الحزام الفرنسي، واستولت قواته على مناطق واسعة من الصحراء الغربية، وامتدت حرب الميليشيات لتصل إلى مناطق الاستثمارات الدولية التي أسست عام 1952 بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا الغربية، فضربوا الشركة التابعة للاستثمارات الفرنسية الصناعية في زويرا بموريطانيا، وكذلك هاجموا قواعد المطارات في شمال موريتانيا، وسنلحظ هنا توزع عمليات جيش

[1] – نبيل الملحم، بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص 57.

التحرير الصحراوي على كافة المناطق المستعمرة في الأقطار المحيطة، فهذه القوات تهاجم القوات الفرنسية في الحدود الجزائرية، كما تهاجمها في موريتانيا وبذات الوقت تضرب القوات الاسبانية في الصحراء، وهذا سيوسع بدوره قاعدة العداء لهذا الجيش، وسيدفع القوات الفرنسية لعقد مجلس عسكري أعلى في منطقة "تندوف" الجزائرية برئاسة الجنرال "ايليه"، رئيس أركان القوات الفرنسية، وبحضور الجنرال "غابرييل بورغوند"، قائد القوات الفرنسية في غرب إفريقيا، كذلك الجنرال "رينيه كوينيه"، قائد القوات الفرنسية العامة في موريتانيا، وهذا الاجتماع الذي ضم قادة القوات الفرنسية في غرب افريقيا والجزائر سيرتب نتائج هامة من بينها دعوة سكرتارية الدولة الفرنسية للقوات للتدارس في وضع هذا الجيش وكيفية شله ومنعه من الاستمرار.

من جهته تعهد الملك المغربي على لسان وزير خارجيته محمد بلفريج، بمسؤوليات الحمومة المغربية للجزء المتعلق بها ومفادها منع ثوار جيش التحرر من التغلغل في الأراضي المغربية، ففي اجتماع "داستون- كوسين" الذي حضره بلفريج في داكار قال: "اننا مستعدون للعمل على ذلك"، أي قطع مناطق الشمال الصحراوي على الثوار الصحراويين غير أن بلفريج أضاف: "مع أنني أقر بصعوبة مهمتي".

في حزيران (جوان) 1957، عينت مدريد مفوضا عاما لإدارة المناطق الإسبانية في الصحراء الغربية، فوقع اختيار الديكتاتور فرانكو على الجنرال "ماريانو غوميز زامالوا"، الذي وصل إلى إقليم ايفني ليتسلم مهامه الجديدة ويدير العمليات من هناك، وما أن وصل حتى عمت المظاهرات معظم المدن الصحراوية ومن ضمنها ايفني المحتلة من قبل الاسبان، فقامت قوات الاحتلال بإطلاق النيران على المتظاهرين، في حين قام جيش التحرير بمهاجمة مواقع القوات الاسبانية، وحينما أقدم الجنرال "ماريانو غوميز زامالوا"، على قمع التظاهرات بالنار والرصاص، تسللت عناصر من جيش التحرير الصحراووي ليطلقوا النار عليه هو نفسه، فجرح الجنرال جرحا أوشك أن يودي بحياته، مما جعل الجنرال "زمالوا" مرغما على طلب نجدات إضافية من فرنسا لصد هجومات جيش التحرير.[1]

[1] - Cité dans Chroniques Etrangère : Espagne, n° 181, 31 mars 1957, p. 19-20. Cf. aussi Chaffard, op. vit., vol. 1, p. 261

في 12 تموز (جولاي) التقى زمالوا الجريح، بالقائد الفرنسي "بورغنت" في فيلا "الداخلة"، واتفقا على أن تسمح القوات الإسبانية للقوات الفرنسية باحتلال 50 ميلا من الصحراء لمواجهة قوات جيش التحرير لكي يتمكن الطيران الفرنسي من حماية المواقع الإسبانية... إلا أن "بورغنت" طيرانه مع الطيران الإسباني لقصف مئات المناطق الصحراوية، وقد ووفق على هذا الإجراء من قبل حكومتي باريس ومدريد.

بعد شهرين من هذه العملية، قام جيش التحرير بشن هجمات صاعقة على مواقع الإسبان في "ايفني"، ودمروا سبعة قواعد فيها، فيما انطلقت قوات أخرى من جيش التحرير لتشمل عملياتها مواقع أخرى لقوات الاحتلال.

من جهة كان الأمير "الحسن" (الملك الحسن الثاني فيما بعد) أحوج ما يكون للإعلان عن حسن نواياه تجاه الإسبان والفرنسيين، ففيما كانت طائرات "ميسر شميتس" الإسبانية تنطلق من جزر الكناري وتقصف مجموعات جيش التحرير، كان الأمير الحسن، يبعث بقواته النّظامية ليقوم بقصف المجموعات عبر وحدات مشاته بالاشتراك مع الفرنسيين والإسبان وخاصة الوحدات المتواجدة في جنوب طرفاية والمناطق الحدودية ما بين المغرب والصحراء الغربية، في نفس الوقت كانت القوات الإسبانية تخرج من جزر الكناري لتعلن بعد ثمانية وأربعون ساعة عن مقتل إثنان وستون من عناصر هذه القوات بعد مهاجمتها للمدن الصحراوية.

إن جيش التحرير عاود هجماته المركزة على مواقع القوات الاستعمارية في الصحراء، فهاجمت مجموعاته قواعد "بوجدور" الجوية، وسبعة مواقع في ساعات الليل، وعزلت هذه المواقع عن أماكن الإمداد الاسبانية، واعترفت وزارة الحرب الإسبانية بأن الإسبان قد هاجموا قواعدها قرب العيون، وكذلك في مواقع أخرى قرب الداخلة، كما أشار أرشيف الحرب الإسبانية.

في كانون الثاني (يناير) 1957، هاجمت قوات جيش التحرير القواعد الإسبانية في العرقوب التي تبعد عن الداخلة قرابة 10 كلم[1].

1 – نبيل الملحم، بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مرجع سابق، ص 60.

إن هذه الفترة التي وصلت فيها حرب التحرير الشعبية أوجها، وصل الاتفاق الفرنسي-الاسباني ذروته باتفاقية الجنرالين "كوسين-بورغون"، وكان مختار ولد داده في ذلك الوقت قد دخل في اتفاقية وقف اطلاق النار المشتركة في 16 كانون الأول (ديسمبر)، بناء على طلب وزارة الحربية الفرنسية، وفي 17 كانون الأول (ديسمبر) تجمعت القوات الفرنسية المتواجدة شمالي موريتانيا مع القوات الإسبانية المتواجدة جنوب الصحراء الغربية، لتتلقى تعليمات كبار الضبط الفرنسيين – الإسبانيين، المتضمنة تطويق مناطق الثوار في الصحراء.

إن الأمر الخطير، الذي سيواجه جيش التحرير، إضافة للتطويق الشامل الذي قامت به القوات السابقة الذكر هو خيانة بعض أعضاء هذا الجيش، فلقد برز من بين هؤلاء خطري ولد الجماني ، الذي أصبح تحت تحت إمرة القيادة المراكشية، ليكتب في 15 كانون الثاني (يناير) 1958 إلى كوسين ما يفيد أنه:

"يطالب بمساعدته ضد جيش التحرير الذي يهاجم مناطقنا". وذهب بعيدا ليقول: "إن هذه المساعدة، ليست جزئية بل إنها في غاية الأهمية لرسم حدودنا التي تمتد من ضرواع إلى المحيط الأطلسي، ومن سطوف إلى قديات الجل، إلى بير مغرين، إلى تندوف، إلى واد درعا، هذا هو الإقليم الذي نطلب مساعدتكم من أجل ضمه"[1].

لم يكتفي خطري ولد الجماني بهذا، بل بات يرافق الطائرات الحوامة، ليلقي بمنشورات فوق المدن والتجمعات السكنية الصحراوية وقوات جيش التحرير يقول فيها: "من خطري ولد الجماني، إلى الصحراويين...أطالبكم بالاستسلام"، كذلك صار الجماني وولد البخاري (شريك خطري في هذه المؤامرة)، يمضيان كإدلاء للطيران الفرنسي – الإسباني على مواقع جيش التحرير.

إنَّ ما هو مؤكد أنه في 15-17 أيلول (سبتمبر) 1958 استدعى الملك محمد الخامس وزير خارجيته أحمد بلفريج ليلتقيا بطنجة، ومنها بعث الملك ببلفريج إلى كاستيلا معلنا قبوله بأن واد درعا

1 – يوجد النص الكامل لرسالة خاطري ولد سعيد ولد الجماني الموجهة إلى كوزان في Chaffard مرجع سابق، في " الموجة السابعة للمحيط " الذي إشتراه سيدي احمد الركيبي من أحد سلاطين المغرب في القرن السادس.

هو منطقة التقاطع بين قواته والقوات الإسبانية، وأن قواته الملكية جاهزة لصد هجمات جيش التحرير ومنعهم من الاحتماء أو اللجوء إلى إقليم طرفاية أو المناطق الواقعة شمال واد درعا، ومنذ ذلك التاريخ أُحكم الطوق على ثوار جيش التحرير، غير أنَّ كل هذا التطويق لم يجد بما فيه الكفاية فلقد تابعت فصائل هذا الجيش هجماتها ومن ثم الهجمات – هجوم 12 كانون الاول (ديسمبر) من نفس العام، حيث واجهت قوات جيش التحرير القوات الإسبانية في مدينةالعيون وتبادل إطلاق النار معها طيلة نهار كامل، ثم معركة "الدشيره" التي قتل فيها 51 جنديا من جنود الاحتلال إضافة لعشرات العمليات الجزئية الأخرى.

لقد طورت القوات الإسبانية وعزز تسليحها، فقامت بقصف جوي لمنطقة "رغيوة" كما قصفت المدينة الروحية "ســـمارة" على مرحلتين، ووصل عدد أفراد القوات الإسبانية المهاجمة إلى 9 ألاف جندي، كما استخدمت 60 طائرة حربية لقصف مجموعات الثوار، أما هذه المجموعات فقد تحركت جنوبا إلى المناطق الموريتانية، حيث دارت معارك طاحنة، قاد القوات الإسبانية خلالها الجنرال "بورغون"، أما القوات الفرنسية فقد قادها الجنرال الركن "لوبيز فالنسيا"، وبعد هذه المعارك التي اشتركت بها بمواجهة الصحراويين ثلاثة أطراف، وسقط فيها مئات الشهداء الصحراويين، في هذه اللحظات المأساوية أرسل خطري ولد الجماني إلى كوسين يقول:

"أشكركم باسم سكان الصحراء، لما فعلتموه من عمل جليل بالنسبة لهم".

وفي الوقت الذي كانت فيها قوات جيش التحرير الصحراوي تلملم شظاياها في "رغيوه"، هاجمت فصائله مجموعات العناصر التي خانت وتمركزت في "طرفاية" المحمية من القوات المراكشية الإسبانية.

كثير من مناضلي هذا الجيش لم يكن يعرف ما الذي تخبئه الغيوم في طياتها من أوجاع الأسر في "رغيوه"، الغيوم التي حملت كثيرا من أرواح الأطفال والنساء الصحراويين.

بعد هذا جاء الفرنسيون بمؤن إعاشة لكل من يضع نفسه تحت إمرتهم... أرسلوا أكياس الطحين والشاي والملابس والأشياء الأخرى، وأعطيت كميات كبيرة إلى بعض زعماء القبائل كوسيلة لضمان موالاتهم.

قوافل من الدبابات المعززة بالطائرت، غطت مساحات واسعة من شمالي موريتانيا، وانتشرت على أنساق، لتغطي مئات الكيلومترات، وقوات إسبانية جاءت إلى السواحل الصحراوية باتجاه العيون والداخلة نحو أواسط الصحراء، وكذلك جاءت قوات فرنسية من الحدود الجزائرية بتواطؤ مع الملك محمد الخامس[1].

السمارة، رغيوه، تيفودارك، وادي الساقية، كل هذه المناطق كانت تغص بثوار جيش التحرير رغم الضربات الموجعة التي تلقاها هذا الجيش.

إن هذا الوضع المدرك من قبل ثالوث، فرنسا، إسبانيا، المغرب، قاد هذه القوى لتجديد الضربة فقامت بمسح الأرض بقنابل طائراتها واستطاعت بعد حملة الدم الطويلة هذه أن تشل جيش التحرير.

مختار ولد داده، أعلن أن مناطق وادي الذهب والساقية الحمراء وترنكيت هي مناطق موريتانية وليست صحراوية وأنها جزء من (موريتانيا العظمى)، ومن 2 إلى 5 أيار (مايو) 1958، حضر خطري ولد سعيد الجماني ممثلا في مؤتمر حزب مختار ولد داده في (آلاغ).

البنك الدولي أرسل مساعداته وخبرائه للتنقيب في مناطق الطاقة في موريتانيا والصحراء الغربية لحساب فرنسا، إسبانيا، وأمريكا، وهكذا انطفأت جذوة ثورة شعبية لتتقد ثانية في مطلع السبعينات حيث ستنهض جبهة البوليساريو، حاملة إرثا ثوريا عظيما

1 – سليمان محمد سيدنا، مشكلة الصحراء الغربية وأثرها على المغرب العربي، مرجع سابق، ص 24.

**الفرع الثاني: المقاومة الصحراوية للعدوان الثلاثي ( المغرب، موريتانيا، اسبانيا ) على الصحراء الغربية في ظل الجيش الشعبي الصحراوي:**

إن بداية الغزو هي في الواقع الحالي أولى المراحل الحرب الصحراوية و للوقوف عندهما و الدخول في تفصيلات و وقائع ما حصل منذ 1975 الى 1991 حيث ستدخل الحرب في منعطف جديد حسب المراحل التالية:

**أولا:** مرحلة الدفاع الإيجابي: عرفت بمرحلة الدفاع الايجابي و ذلك تبعا لطبيعة المهام التي تصدت لها الجبهة في هذه المرحلة ، إذ كان على قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي أن تتصدة للاجتياح العسكري المغربي الموريتاني و كان عليها في نفس الوقت إنقاذ آلاف من المواطنين الصحراويين الفارين بإتجاه المناطق الآمنة و تأمين الحماية و الرعاية للذين أخرجوا من مدنهم تحت وابل القنبلة و تعرضوا للابادة تحت وطأة العسكرتارية المغربية و حليفها ولد داداه، و كان التصدي لبدابة الغزو في مناطق أجديرية، الفرنيبة، حوزة، العيون و كذلك مدينة لكويرة، تشلت إنما لا يمكن تجلهله أن قوات أدليمي في بداية غزوه للصحراء قامت بمجموعة من العمليات الوحشية ضد الشعب الصحراوي حيث ارتكبت مجازر العيون، المحبس، السمارة، الداخلية حيث ان الطائرات المغربية قد ركزت قصفها على الأهالي المدنيين، ففي 18 شباط/فبراير تعرض مخيم أم أدميكة الذي يحتوي على 25 ألف لاجيء ليس فيهم إلا الأطفال و النساء و الشيوخ، إلى عملية قنبلة وحشية قامت بها الطائرات (ف س) و بلغت ضحايا هذا القصف 25 قتيل و 300 جريح و 125 مفقود، و في 26 من نفس الشهر، عادت الطائرات المغربية لتقصف هذا المخيم تاركة ورائها 100 قتيل و أعداد كبيرة من الجرحى، إذ استخدمت في قصفها قنابل الفوسفور الأبيض و قنابل الغاز القاتل و القنابل الجرثومية[1].

إن دخول موريتانيا الحرب تنامنة مع الإنسحاب الاسباني للصحراء الغربية لتقوم هذه الوحدات بتشكيل الجناح الثاني للقوات الغازية بهدف محاصرة البوليساريو، فقامت قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي بمواجهة القوات الموريتانية و محاصرتها في معركة لكويرة التي دامت عشرة أيام.

1- نبيل الملحم، البوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مكتب الفجاء، دمشق، قطاع 1987 ص199

لقد شهدت الثلاثة أشهر الأولى من عام 1976 تكثيفا لعمليات جيش التحرير الشعبي الصحراوي من خلال الهجومات الخاطفة و الموسعة على كافة الجبهات و أثناء هذه المعارك التي دارت في حوزة، الخنقة، أجديرية، امغالا، اقتصرت القوات المغربية الموريتانية على العمل الدفاعي فلم تنجوا من القواعد الخلفية لقوات هذه الجيوش من العمليات الخاطفة، إذ نقل جيش التحرير عملياته إلى داخل الأراضي المغربية الموريتانية في عين بنتيلي، بئر أم أغرين و وادان، شنغيط، الزاك، لمسيد[1].

و مع نهاية 1976 استكمل بناء جيش التحرير الشعبي الصحراوي و أخذ هذا الأخير استراتيجية حرب العصابات لتكون المرحلة الثانية من حرب الصحراء أعقاب إستشهاد الولي مصطفى السيد بعد عودته من الهجوم على نواكشوط.

**ثانيا: مرحلة هجوم الشهيد الولي:**

في هذه المرحلة قام جيش التحرير الشعبي الصحراوي بهجوم واسع امتد من نواكشوط الثانية و ازويرات في مطلع أبار ماي 1977 حيث تمت مهاجمة المنشآت الاقتصادية الموريتانية المدارة من قبل الشركات الفرنسية مما دفع فرنسا إلى التدخل المباشر، فاستخدمت طائرات الجاكوار لقصف القوات الصحراوية ، أما فيما يخص الجبهة الشمالية فقد وقعت سلسلة من المعارك في بوكراع، العيون، بوجدور، الطنطان، الطرفاية[2].

منذ نهاية 1976 وبداية 1977 كان المقاتلون الصحراويون ينتشرون على جبهة تمتد من عمق التراب المغربي حتى كامل التراب الصحراوي وهذا التواجد خلق وضعية أربكت النظام المغربي والموريتاني والخبراء الفرنسيين فصاعدت هذه الأطراف حربها من خلال القصف المكثف وملاحقة الأهالي المدنيين في الأراضي الصحراوية المحتلة، وكان رد الفوات الصحراوية حاسما من خلال الهجوم الكاسح الذي سمي هجوم الشهيد بومدين، وكانت أولى عمليات هذا الهجوم عملية لمسايل في كانون الثاني 1978، وبعد هذه العملية جاءت عمليات الجنوب فكانت عملية بئر زران التي وقعت في الشهر

1- نبيل الملحم، البوليساريو الطريق الى المغرب العربي الكبير، ص 201

2- نبيل الملحم، نفس المرجع، ص 201

السابع من 1979 حيث كان هذا الموقع يلعب دورا في التنسيق بين القوات المغربي والموريتانية وفي هذه العملية استطاع الثوار الصحراويون دخول المواقع العسكرية المغربية كما استطاعوا الاستيلاء على مجموعة كبيرة من المصفحات والآليات، بعضها من صنع بريتوريا العنصري، من المفيد إلى أن هذه المعركة قد صورت في شريط سينمائي وهو وثيقة تدلل على الامكانيات العسكرية لجيش التحرير الصحراوي والتكتيك العسكري له، ومما يجدر ذكره أن الصحافة الأجنبية قد وصفت عملية بئر زران ب (وادي الموت).

وإذا ما تذكرنا عملية المحبس التي أطلقت عليها الصحافة الأجنبية عملية (ديان بيان فو)، وقعت معركة المحبس 12 تشرين الثاني أكتوبر 1979 والمحبس منطقة تقع في أقصى شمال الجمهورية الديمقراطية، موقعها هذا استراتيجي بالنسبة للقوات المغربية، وقبل الهجوم على المحبس درس الثوار الصحراويون الموقع وأخذوا أدق التفاصيل والمعلومات عنها حيث استطاع النفاذ إلى عمقه مخترقين أحزمة الألغام والأسلاك الشائكة والرادارات الأرضية، كما استطاعوا فتح ممرات للقوات الراجلة والمدافع المحمولة ليقصفوا القوات المغربية من داخل الموقع ويسقط الموقع بأيديهم أدت هذه العملية إلى أسر عدد كبير من القوات المتواجدة في الموقع وغنم معظم الأسلحة، تراجع الثوار ليتركوا وراءهم هزيمة شنيعة لأسطورة أدليمي التي طالما تباها بها الملك.

إن مجمل العمليات السابقة جعلت الملك المغربي يحاكم عشرات الضباط بتهمة الخيانة كما قام بتغيير استراتيجية العسكرية بعد معركة (الوار كزيز) التي كانت بذاتها أسطورة صحراوية ذات دلالة كبيرة على المستوى السياسي والعسكري.

لواركزيز هي سلسلة من الجبال الواقعة في جنوب شرق المغرب، في بداية الشهر الثالث من عام 1980 في محاولة استعادة السيطرة على الجنوب المغربي، حاول الحسن الثاني تنظيم حملة عسكرية لاكتساح مناطق الواركزيز فقام برسم مخططات لشن حملة نشيطية على المنطقة ووضع مخططاته عسكريا ضم مختلق القوات المغربية.

إلا أن عمليات بئر نزران والبويرات والسمارة أظهرت عدم جدوى التخندقات التي تتخذها القوات المغربية وحول هذا الوضع كتب قائد قاعدة البويرات محمد ازلماط يوم 10 تموز أغسطس في تقرير إلىهيئة الأركان المغربية يقول: "إن رجال السرية الثالثة للمدرعات المنهكين والمنحطي المعنويات، ليسوا في وضعية تسمح لهم بالقتال ويجب انتظار كارثة ذات عواقب وخيمة إذا لم تأخذ هيئة الأركان بعين الاعتبار وضعية هذه القوات".

بمواجهة هذه التغيرات خاض المقاتلون الصحراويون معارك عديدة وخير مثال معركة البويرات التي وقعت في 24 أب أغسطس 1979 والتي وصفتها الصحافة الفرنسية بمقبرة الدبابات في حرب الصحراء الغربية، كانت نتائجها مقتل 562 جندي مغربي وتدمير 45دباية و38 آلة مدرعة وغنم 125 عربة مغربي بينهم ضباط صف، إضافة لتحرير 166 مواطن صحراوي.

عودة إلى معارك الواركزيز التي خاضتها قوات جيش التحرير الشعبي الصحراوي نرى كيف كان مصير التكتيكات الجديدة من خلال فيالقها، أحد، الزلاقة، بدر وقد أعلنت الإذاعة المغربية آنذاك أن هذه القوات ستهي البوليساريو، فتوجهت الفيالق المذكورة سابقا لتقوم بعملية مسح وذلك بتخطيط الديلمي وإشراف الحسن الثاني مباشرة على الخطة، وشرعت المعارك منذ بداية آذار (مارس) وعلى مدى أحد عشر يوما كانت حصيلتها ايقاف الزحف الملكي وإفشال التجمع للشروع في هذا المخطط[1].

وقال بعض العسكريين المغاربة الأسرى 137 بينهم ضباط كبار أن هجوم البوليساريو الأول استهدف مجموعة زلاقة بعد ساعات من انكلاقها، وتحت عنف الصدمة انسحبت المجموعة على نحو فوضوي وتبعها عناصر مجموعة أحدّ، أما الزلاقة المتجهة نحو البويرات فقد ردت على أعقابها لدى وصولها إلى ممر نجيب في جبال الواركريز التي تحيط بواد درعى.

1- قد أوردت وكالة الانباء الفرنسية أحداث هذه المعارك كما يلي: "أن معركة طاحنة من أجل السيطرة على جنوب المغرب، زجت فيها القوات الملكية المغربية نحو 8 آلاف جندي مزودين بأسلحة حديثة نشطت بين القوات المغربية وقوات البوليساريو واستمرت 11 يوما، ولقد حققت الجبهة انتصارا عسكريا وبقيت قواتها في المنطقة أن شتت قواتها أفراد القيلقين المغربيين أحد، وزلاقة، وزار مجموعة من الصحفيين أرض المعركة وروى مراسل وكالة الأنباء الفرنسية أن جثث الجنود المغاربة تعد بالعشرات وقد تراكمت في أماكن عدة.

وبعد هذه الهزائم وقعت حالات اشتقاقية عديدة داخل الجيش الملكي المغربي وصلت إلى دعوة الجنرال الديلمي إلى الرباط في محاولة لإحداث انقلاب على الملك توفي على إثرها الجنرال الديلمي بطريقة غامضة[1].

في اثار البحث عن مخرج من المأزق العسكري زار الحسن الثاني باريس وعاد إلى الرباط مزود بنصيحة البراء الفرنسيين ببناء عازل بين المناطق الواقعة ضمن "المثلث المفيد" وباقي الصحراء.

حيث بدأ بناء الجدار العازل الذي يتكون من عوائق ترابية عالية محمية بحقول ألغام حيث أشرف عليه مهندسون عسكريون فرنسيون.

**ثالثا: جدار اليأس**

إن الجدران السابقة التي أشرف على بناءها الحسن الثاني ونفذها مجموعة من الخبراء الفرنسيين والأمريكيين هي عبارة عن قواطع رملية مرتفعة تتراوح ما بين 2 و3 أمتار تتقدمها حقول ألغام على مسافات متفاوتة وأمام هذه الألغام أسلاك شائكة وتمتد هذه الجدران الدفاعية من جبال الواركريز في شمال شرق الصحراء الغربية مرورا بمنطقة جديرية وحوزة ثم مدينة السمارة تمر عند منطقة بوكراع إلى ميناء بو جدور ويبلغ الطول الكلي للجدار الدفاعي 1500 كلم[2].

الهدف الرئيسي من بناء هذه الجدران كان وجهة النظر العسكرية المغربية قطع المجال الجوي للثوار وقطع الطريق عليهم في تكتيك حرب العصابات الذي يتبعونه لكن هذه الخطة لم تجد نفعا.

وحصل الحسن الثاني في هذه المرحلة على صفقة أسلحة ولا سيما ضواريخ جو أرض (مافريك) وطائرات (ف5) الأمريكية[3] ، لكن فشلت الأحزمة الدفاعية للأسباب التالية :

1 –النهار، نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية 1980/02/16.

2 – أنشأ الجدار الأول في عشرة 1980 والثاني فبراير 1984 هون مكمل للأول يمتد من بوكراع إلى أمقالا إلى حوزة، والثالث في ماي 1984 يحط بجدرية وفي 1985، ثم إنجاز الحزامين الرابع والخامس أما الجدار السادس 1987 توجد بها 170 ألف جندي و25 ألف من القوات الجوية.

3 – موقع سفارة الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر.

- أنّها لم تستطيع حماية الجيش المغربي من ضربات الجيش الصحراوي .

- أنها بعثرت لقوات المغربية على جهة طولها 2000 كلم.

- فقدان الجيش المغربي لهامش مناورة الهجوم أصبقح في مواقع دفاعية.

# الفصل الثاني

# مسلسل السلام في الصحراء الغربية

لقد بذلت الكثير من الجهود الدولية والإ قليمية والمساعي الدبلوماسية،لحل نزاع الصحراء الغربية من قبل مختلف الأجهزة الدولية ،سواء على مستوى منظمة الامم المتحدة التي أهتمت بالنزاع الصحراوي المغربي حيث وضعته في إطار قضايا تصفية الاستعمار وتطبيق للائحة الأممية رقم 1415الصادرة سنة 1960التي تنص علي ضرورة تصفية الاستعمار وتقرير المصير ،ولفهم ودراسة مسلسل السلام في الصحراء الغربية سنقوم بتقسيم هذا الفصل الي مبحثين حيث سنتناول في المبحث الاول الجهود الدولية والاقليمية لحل نزاع الصحراء الغربية وذلك باستعراض جهود الامم المتحدة من خلال استعراض أهم القرارات الصادرة عن الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة ،وكذلك سنعرج على المساعي والجهود الاقليمية من خلال منظمة الوحدة الافريقية وكذلك الاتحاد الافريقي مرورابا لدور الذي لعبته جامعة الدول العربية،أما المبحث الثاني فاسنسلط الضؤا على أهم المساعي الدبلوماسية المبذولة لحل نزاع الصحراء الغربية،من خلال مخطط التسوية الاممي وكذلك لحلول السياسية التي جاءت بعد فشل مخطط التسوية الاممي ،ثم نتناول جولات المفاوضات بين البوليساريو والمغرب تحت أشراف المبعوث الاممي لصحراء الغربية وكذا أهم العراقيل التي حالت دون أيجاد تسوية أوأحراز تقدم في حل النزاع .

## المبحث الأول: الجهود الدولية الإقليمية لحل نزاع الصحراء الغربية

تعتبرمشكلة الصحراء الغربية من أعقد المشاكل وأصعب القضايا التي واجهة المنظمات الدولية والإقليمية في وقتنا الراهن، فقد بذلت جهود كثيرا في حل هذا التزاع سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي فقد بذلت الأمم المتحدة الكثير من الجهود في حل هذا التزاع ،كما كانت هناك جهود أقليمية بذلت من العديد من المنظمات الاقليمية،كمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي وعليه سنتناول في هذا المبحث الجهود الدولية و الاقليمية لحل نزاع الصحراء الغربية في مطلبين

### المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في حل نزاع الصحراء

لقد أهتمت الامم المتحدة بقضية الصحراء الغربية منذ سنة 1963 باعتبار أقليم الصحراء الغربية منطقة من المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها وأكدت ذلك في القرار رقم 2072 الصادر في 16 12 1965 الذي طالبت بموجبه من أسبانيا العمل علي تصفية الاستعمارمن الصحراء الغربية وكذلك مختلف لقرارات الصادرة عن الاجهزة الرئسية لها

#### الفرع الأول: القرارات الصادرة عن الجمعية العامة

سنتعرض هنا إلى مضامين هذه القرارات ثم نتبعها باستخلاص أهم النتائج المترتبة عليها.

#### أولا: عرض القرارات

لقد اعتمدت الجمعية العامة سلسلة من القرارات والتوصيات أكدت فيها على وجوب تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وفقا للسياسة المتبعة في هذا الإطار والقائمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وأهم هذه القرارات هي:

- القرار 2072 (الدورة 20) 16 ديسمبر 1965 وقد جاء في فقرته الثانية "ونرجو بإلحاح من حكومة إسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة القيام فورا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير إقليمي افني والصحراء الإسبانية من السيطرة الاستعمارية[1].

1 – بن عامر تونسي، تقرير مصير وقضية الصحراء ، مرجع سابق، ص196.

كما نصت أيضا توصية الجمعية العامة رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960 المتعلقة بالإعلان حول منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ثم تكررت التوصيات الدولية المعترفة بحق الشعوب المستعمرة في الكفاح لانتزاع حقها في تقرير المصير والاستقلال، وهو ما أضفى الشرعية الدولية على حروب التحرير الوطني [1].

وقد كان مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير [2] أساس حرب الاستقلال الأمريكي عن الاستعمار الانجليزي سنة 1776 وفي إطار السعي لهدم نظم الحكم الملكية لإحلال محلها نظام حكم جمهوري وأكدت الثورة الفرنسية لسنة 1789 حق الشعوب في تقرير المصير بالاستناد إلى إرادة الشعب (سيادة شعبية) و مع ذلك فالدول الغربية لم تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير رسميا إلا في سنة 1970 حينما صوتت لأول مرة في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على التوصية التي كرست هذا المبدأ قاعدة قانونية دولية وهي توصية رقم 2625 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1970.

القرار 2229 (الدورة 21) 20سبتمبر 1966 وبعد أن أكد على حق شعب الصحراء الاسبانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 طلب من الدولة القائمة بالإدارة وبالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معني آخر بأن تحدد الاجراءات اللازمة لعقد الاستفتاء برعايته الأمم المتحدة بغية تمكين سكان الاقليم الأهلين من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية ولتحقيق ذلك فإنه يتعين:

**أولا**: تهيئة الجو الملائم لإجراء الاستفتاء على أساس ديمقراطي نزيه تماما والسماح خاصة بعودة المنفيين إلى الإقليم.

**ثانيا**: اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قصر الاشتراك في الاستفتاء على سكان الاقليم والأهالي وحدهم.

1 – عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص 142. تنص المادة 55 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2 - بن عامر تونسي تقرير المصير وقضية الصحراء ، مرجع سابق، ص 197.

**ثالثا:** توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتمكينها من الاشتراك الايجابي في تنظيم الاستفتاء.

**رابعا:** عدم إثبات أي عمل من شأنه تأخير عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية[1].

- القرار 2428 (الدورة 23) 18 ديسمبر 1968 وأكدت فيه من جديد على حق الشعب الصحراء الإسبانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما أقرت فيه الفصل بين الصحراء الغربية وبين إقليم افني[2].

- القرار 2711 الصادر في 14 ديسمبر 1970، وقد أكدت فيه من جديد على حق شعب الصحراء الإسبانية غير قابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 كما اعتبر استمرار الحرب في الإقليم يعرض الاستقرار والوئام في إفريقيا الشمالية الغربية للخطر، وبعد أن تأسفت الجمعية عن الأحداث الدموية التي وقعت في الإقليم في يونيو 1970 طلبت الحكومة الإسبانية تحديد إجراء استفتاء بمشاركة الأمم المتحدة.

- وفي الأخير دعت جميع الدول إلى الامتناع عن إقامة أي استثمارات في الإقليم من أجل الإسراع بتحقيق تقرير المصير لأهالي الصحراء الغربية، على أن هذا لم يمنعها من التأكيد على شرعية الكفاح الذي يخوضه من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وترجو من جميع الدول منحه كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة في هذا الكفاح.

وفي 15-12-1971 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والعشرين قرار جديد حول الصحراء الغربية وقد طالب القرار السكرتير العام بتشكيل وفد خاص للقيام بزيارة استقصائية إلى الصحراء، وكان أهم ما تضمنه القرار هو مطالبة الحكومة الإسبانية باتخاذ الخطوات اللازمة مباشرة للتعجيل بتصفية الاستعمار عن إقليم الصحراء الغربية وفقا لما جاء في القرارات السابقة

1 -بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء، مرجع سابق، ص197.

2 – فصلت منظمة الأمم المتحدة بين إقليم افني والصحراء الغربية على إثر توصية قدمت إلى الجمعية العامة من طرف تقرير تقصي الحقائق.

والتي اتخذتها الجمعية العامة وبمراعاة مطالب السكان المحليين، وذلك بتحديد أقرب وقت لإجراء الاستفتاء وتحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

وعلى صعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا، أشار بعض الممثلين إلى أنَّ مبدأ تقرير المصير هو مثال من أمثلة القواعد الآمرة، ففي دورتها الخامسة والعشرون أثناء صياغة إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار 2625 الدورة 25) المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 ذكر ممثل العراق أنه يعتقد أن مبادئ القانون الدولي الأساسية الواردة في الإعلان، ومن بينها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ويمكن أن تعتبر ملزمة حقا[1].

وقد أمعنت النَّظر الجمعية العامة في مسألة الصحراء الغربية، إذ تعيد تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة 1514 الدورة الخامسة عشر المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإذ تشير أيضا إلى قرارها 143/51 المؤرخ في 13 ديسمبر 1996، وتشير إلى الموافقة من حيث المبدأ التي أبدتها في 30 أغسطس 1988 المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب على المقترحات المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مؤتمر رؤساء دول.[2]

وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في سياق بعثة المساعي الحميدة المشتركة التي قام بها[3].

- **القرار 2283**: 1974/12/14 فبعد أن أكد نفس الأسس التي جاءت بها القرارات السابقة (حق شعب الصحراء في تقرير المصير، المطالبة بالاستفتاء، الكفاح والمساندة)، فإنه طلب من الدول الامتثال بقرارات الجمعية العامة بشأن نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وإلى الامتناع على المساعدة على استمرار الحالة الاستعمارية في الإقليم بواسطة الاستثمار فيه.

1 – عمر اسماعيل سعد الله: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في الميثاق وأعمال منظمة الأمم المتحدة، الجزء الأول أكتوبر 1984، ص 146.

2– الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الخامسة والعشرون، اللجنة السادسة، الجلسة 1180.

3 –الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة 52، الملحق رقم 23.

وأهم جديد في هذا القرار هو تأكيده على المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في جميع المشاورات الرامية إلى تمكين الأهالي من التعبير عن إرادتهم بكل حرية.

**القرار 3162**: 1973/12/14 يؤكد على تعلق الأمم المتحدة بمبدأ تقرير المصير وحرصها على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء الخاضعة للسيطرة الإسبانية التعبير عن إرادتهم تعبيرا حرا خالصا وفقا لقرارات الأمم المتحدة الوجيهة في هذا الشأن.

**القرار 3292**: ديسمبر 1974 وقد تقرر فيه تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لإعطائها رأيا استشاريا حول الصحراء الغربية[1]، كما طلبت من إسبانيا بصفتها الدولة القائمة بالإدارة أن تؤجل الاستفتاء الذي أرغمت إجراءه في الصحراء الغربية حتى تقرر الجمعية العامة السياسية الواجب اتباعها من أجل الإسراع بعملية تصفية الاستعمار من الإقليم وفقا لقرارها 1514 وفي ظل أفضل الظروف الممكنة، وعلى ضوء الرأي الاستشاري المطلوب من محكمة العدل الدولية[2].

**القرار 3458**: 1975/12/10 والذي نصَّ على:

- أن الجمعية العامة تحيط علما بالاتفاق الذي عقد بين إسبانيا، المغرب وموريتانيا، في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1975.
- وتؤكد الجمعية العامة مرة أخرى أنَّ جميع الصحراويين المنتمين للإقليم لهم الحق في تقرير المصير وفقا للقرار، 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- وتطالب أطراف اتفاقية مدريد التكفل باحترام أماني السكان الصحراويين المطالب بها بكل حرية وشفافية.

1 –سيتم مناقشتها في تحليلنا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

2 – لمزيد من القرارات، ملحق بحث لنيل شهادة الماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية بن عامر تونسي.

وتمّ اتخاذ هذا القرار بعد أن قررت لجنة تصفية الاستعمار رغبة سكان الصحراء الغربية في الاستقلال عن كل من المغرب والمجموعة الموريتانية، وكانت الأمم المتحدة أكدت عام 1966 على حق شعب الصحراء الغربية الغير قابل للتصرف، في تقرير المصير استنادا إلى القرار الأممي 1514[1].

- وعادت الجمعية العامة لتصدر مرة أخرى قرار حمل رقم 5040 سنة 1985، والخاص بالمشكلة الصحراوية وفيه دعوة إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، تمهيدا لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وتطلب من طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة، يتم الاتفاق من خلالها على شروطا الاتفاق المقترح[2]

**ثانيا**: النتائج التي نستخلص من هذه القرارات:

إن أهم ما يمكن استنتاجه من هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة مايلي:

1- أنها تؤكد بصفة قطعية على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[3].

2- أنها تعتبر المشاورات بين الإدارة المسؤولية عن الإقليم والمغرب وموريتانيا أو أي طرف أخر (الجزائر) كمرحلة ضرورية لتهيئة الجو المناسب لتطبيق إجراءات الاستفتاء للتعبير عن إرادة سكان الإقليم الأصليين.

3- تعتبر الاستفتاء الوسيلة الشرعية لتصفية الاستعمار، ويجب أن يكون بمشاركة الأمم المتحدة ويجب أن يشمل كافة السكان الأصليين.

4- جعلت المنظمة على عاتقها مسؤولية تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.

5- اعتبارات من السبعينات بدأت تؤكد على شرعية كفاح الشعب الصحراوي لتقرير مصيره وطالبت من الدول تقديم الدعم اللازم لهذا الكفاح.

---

1 – الناجم بشرى، قمر عبد القادر، دور المنظمات الدولية في إدارة النزاع في الصحراء الغربية، شهادة لنيل ليسانس في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 38.

2 – نفس المرجع، ص 59.

3 – حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره جاء تأكيده في كافة القرارات الصادرة بشأن قضية الصحراء الغربية.

إن الأمم المتحدة لم تتخذ الصفة الجدية في الضغط على اسبانيا وبشكل واضح إلا بعد هذه المرحلة، وفي 22 أكتوبر 1975 انعقدت جلسة طارئة لمجلس الأمن بطلب من اسباني لمناقشة المسألة الصحراوية على ضوء استعداد ملك المغرب إرسال ما عرف بالمسيرة الخضراء قصد الشروع في احتلال الصحراء الغربية وفي ظرف 10أيام يصدر مجلس الأمن لائحة الثانية حول الصحراء الغربية التي يبدي فيها قلقه الشديد حول التطورات التي تعرفها المنطقة دون أن يتخذ خطوات فعلية ثم تأتي اللائحة الثالثة بعد تنفيذ المغرب لمسيرته لتستنكر رفض المغرب الإذعان للشرعية الدولية وتطلب وقف هذه المسيرة دون إبطاء، كما تحض جميع الأطراف على تجنب جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة[1] .

كما سبق وقلنا بأن الأمم المتحدة لم تضغط على اسبانيا إلا بعد السبعينات وهذا لسببين هما:

أ- يتمثل في التحرك الديبلوماسي الذي عرفته الصحراء الغربية على الساحة الدولية بصفة خاصة ضمن مجموعة عدم الانحياز[2].

ب-ولادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث أنّ ميلاد هذه الجبهة أعطى للمنطقة مسار حقيقيا، باعتبارها قوة ضاغطة بفضل الدعم الجزائري والليبي وبمطالبتها للاستقلال، امتد إلى سنة 1991 عندما جمع النّزاع سياسيا بوقف إطلاق النار ابتداءا من 1991/09/06 بعد مصادقته من طرف الأمم المتحدة، وتعاد إثارة قضية الصحراء الغربية باتجاه تدويلها كما تشير المواقف والتطورات من لبنان إلى دارفور، وفي يوم 2004/10/04 دعت إسبانيا المعنية مباشرة بالنزاع الصحراوي لدور أممي رئيسي لجعل الأمم المتحدة مرجعية الحل، موقف فرنسا بالمقابل أقرب للموقف

1 – الصحراء الغربية http:/www.wsahara.net

– اطلاق المسيرة الخضراء كان في بداية نوفمبر 1975

2 – يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض اللوائح الصادرة عن مجموعة البلدان غير المنحازة: لائحة مؤتمر القمة الثالث للبلدان غير المنحازة (لوزاكا من 08-1970/10/10).

– مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة (جورج تاون من 08- إلى 11 أوت 1972).

– كذلك مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة الذي انعقد في الجزائر من 05 إلى 09 سبتمبر 1973، ونفس الشيء أكدته كافة المؤتمرات اللاحقة وخاصة مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد في نهاية 1979 بهافانا.

المغربي وهو الدعوة لتفاوض الجزائر والمغرب الذي رفضته الجزائر بشدة معتبرة أن التفاوض يجب أن يكون بين المغرب والبوليساريو.

- وفي يوليو 2003 تبنت الأمم المتحدة خطة تقوم على حكم ذاتي للصحراويين مدة أربعة إلى خمسة سنوات يتبعه استفتاء يقررون فيه إذا ما كانوا يرغبون بالاستقلال أو السيادة المغربية، وقد حدثت خلافات حول هوية الصحراويين الذين يحق لهم التصويت، مما عطل تنفيذ الخطة وأدى إلى استقالة واضعها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بعد سبع سنوات من توسطه بتخويل من الأمم المتحدة[1].

**الفرع الثاني: القرارات الصادرة عن مجلس الأمن:**

خلافا للجمعية العامة التي أدانت في كثير من قراراتها تأخير تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، فإن قرارات مجلس الأمن كانت محدودة ولا تحمل أية جهود لحل المشكل، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض القرارات التي أخذها مجلس الأمن اتجاه القضية الصحراوية.

و لم يهتم مجلس الأمن بحل نزاع الصحراء الغربية بسبب الضغط الفرنسي الذي يبرهن برهانا قاطعا على السياسة الاستعمارية التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة وفرنسا في هذه المنطقة بالذات وطالما أن هذين البلدين هما عضوان في مجلس الأمن لذلك لا تطمع أكثر من هذه "الأدبيات الأخلاقية" التي جاءت عن طريق قرارات مجلس الأمن السالفة الذكر، ومن هنا فإننا لا نستغرب إذا كان لمجلس الأمن مواقف سلبية اتجاه قضية الصحراء الغربية.

ويمكن الإشارة في الأخير إلى تقرير البعثة الزائرة التي وجدت أن الشعب كله في الأرض المعنية، أو على الأقل أغلب الأفراد التي قابلتهم أبدوا تأييد حقهم في الاستقلال، وضد مطالب المغرب وموريتانيا، حيث يعتبر هذا التقرير مساهمة كبيرة في إبراز حقيقة الشعب الصحراوي وممثله الشرعي جبهة البوليساريو.

1 - كما صرح وزير الداخلية المغربي السابق بأنّ لا حل لمشكلة الصحراء الغربية إلا بتنظيم استفتاء تقرير المصير كما اتفق الطرفين طبقا لخطة بيريزدي كويلار سنة 1991 وما جرى من تعديلات في خطة بيكر، جريدة الخبر 2004/11/08 إدريس البصري، ص03.

- القرار رقم 621 الصادر في 20 ديسمبر 1988، وفيه وافق مجلس الأمن الدولي على اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلا خاصا عنه في الصحراء الغربية، ويكلفه بمتابعة ملف النزاع على كثب

- وبعده أصدر القرار رقم 658 الصادر عام 1990، وفيه يشكر مجلس الأمن جهود الأمين العام للأمم المتحدة على الجهود المبذولة لحل المشكلة الصحراوية، ويطلب منهم تقديم تقارير مفصلة عن خطة التسوية الأممية في الصحراء الغربية.

- القرار رقم 690 الصادر في 1991/04/29، ويتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السلام الأممي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة، والذي حاز على رضا وقبول طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليساريو، والقرار المذكور المؤسس على صيغة القرار الإفريقي 104 وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5040، وعلى أساس القرار 690 هذا وضعت الترتيبات لتنظيم عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية، والتي تمر بعدة مراحل، تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتبارا من 06 ديسمبر 1991، وتنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في يناير 1992[1].

- القرار رقم 1017 الصادر في 22 سبتمبر 1995 والذي يحمل كل من المغرب وجبهة البوليساريو المسؤولية عن تعثر سير عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية، وهدد بسحب بعثة المينورسو من الإقليم في حالة عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ عملية السلام، ومع انتهاء فترة بقاء قوات الأمم المتحدة في الصحراء الغربية في 21 يناير 1996

- القرار رقم 1042 الذي نص على تمديد فترة بقاء تلك القوات حتى 31 مايو 1996 وعبر مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء حالة الجمود المسيطرة التي باتت عائقا أمام عملية تحديد الهوية وتنظيم استفتاء في الإقليم، وهو ما ترتب عنه عدم إحراز تقدم في إنجاز مخطط السلام الاممي[2]، مما جعله يجدد في كل مرة ولاية المينورسو، ومع حلول عام 1997 تولى السيد "كوفي عنان" منصب الأمين العام

1 – الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، دار المختار، دمشق، 1997، ص112.

2 – الناجم بشري وقمر عبد القادر، دور المنظمات الدولية في إدارة النزاع الصحراوي، مرجع سابق، ص 59.

للأمم المتحدة، جدد ولاية البعثة بالقرار 1084 حتى غاية 31 مايو 1997، بعدها دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات أكثر جدية من أجل إنهاء النزاع.

- وفي نهاية 2001 تبنى مجلس الأمن اللائحة رقم 1359 التي يطالب فيها كل الجهات المعنية بدراسة وفحص "اتفاق الإطار" والتفاوض على إدخال تغييرات مجددة وجوهرية ومناقشة كل اقتراح من شأنه التوصل إلى تسوية سلمية ترضي الطرفين.

- وفي 27 فبراير 2002 مجلس الأمن يصدر اللائحة رقم 1397 القاضية بتمديد عهدة مهمة بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وكذلك اللائحة الأممية 14/95 القاضية بتمديد مهمة البعثة إلى غاية 2003/10/31[1].

- القرار رقم 1720 الصادر في 2006 أكد مجلس الأمن على ضرورة التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع متفق عليه بين الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو)، يتيح تقرير المصير بحرية الشعب الصحراوي.

- تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1754 الصادر في 2007 حثّ على إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو فيما بينها:

- في تقرير مجلس الأمن الصادر في 26أفريل2012 رقم 2244 الذي تبناه مجلس الأمن حول الصحراء الغربية والذي يعكس جوهر نداءات الأمين العام للأمم المتحدة في عدة أجزاء من تقريره.

وهكذا توالت قرارات مجلس الامن وكلها لا تحمل في طياتها اية مقاربة لحل النزاع وفقا لأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية.

- القرار رقم 2152 الصادر في 2014/04/09 حيث دعى مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة المفاوضات.

- القرار رقم 2218 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7435 يوم 2015/04/28م حيث لم يحمل جديدا، بل عجز عن ادراج مراقبة حقوق الانسان ضمن صلاحيات بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية، المينورسو، كما مدد ولاية بعثة المنيرسو 2016م.

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة رقم 1975/380، 2004/10/18، ص 01.

**الفرع الثالث: التكييف القانوني للنزاع الصحراوي أمام محكمة العدل الدولية:**

**أولا: الوضع القانوني للصحراء الغربية أثناء الاحتلال:**

إن تعرضنا للوضع القانوني للصحراء الغربية أثناء الاحتلال يتعين علينا أن ندرس ماهي أهم أسباب عرض النزاع على محكمة العدل الدولية؟

ثم نبين هل كانت الصحراء الغربية أثناء الاحتلال أرض بدون مالك؟

**1- أهم أسباب عرض النزاع على محكمة العدل الدولية**

لقد سبق وأن ذكرنا أن اسبانيا الدولة المحتلة للإقليم سابقا أعلنت عن رغبتها في الانسحاب من الصحراء وتنظيم استفتاء لتقرير المصير تطبيقا للقرار الأممي رقم 1514 الصادر في 1960/12/14[1].

بناء على طلب من المغرب وموريتانيا[2]، أصدرت الجمعية العامة توصية بتاريخ 1974/12/18 تطلب فيها من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا، الهدف منه هو مساعدة الجمعية العامة في عملها حول موضوع متعلق بمتطلبات ترابية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية الخاصة بتصفية الاستعمار.

إن الدوافع التي طرأت على سياسة الحسن الثاني في المغرب العربي، متصلا بالصحراء الغربية، فظهور الكفاح المسلح ووجود علاقات نضالية بين عناصر في جبهة البوليساريو، وعناصر وطنية مغربية وموريتانيا يهدد بقلب الأوضاع في مجموعة المنطقة.

1- عبرت إسبانيا عن هذا صراحة أمام الدورة الأممية في نهاية 1974 وفي رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة مؤرخة في 1975/05/23.

2 - في سنة 1974 طلب المغرب من إسبانيا عرض قضية الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية لتعطي رأيا استشاريا لكن إسبانيا رفضت وبعدها وبتأثير بعض الدول المؤيدة للمغرب كموريتانيا تم عرضها على محكمة العدل الدولية.

ولذلك عمد الحسن الثاني إلى ذلك الإخراج المسرحي الذي ظهرت فصوله الأولى في 1974 عندما نظم حملة دبلوماسية واسعة حول الصحراء الغربية جند فيها قيادات أحزاب المعارضة التقليدية، وقد وقعت تلك القيادات التقليدية في الفخ دون كبير عناء، فقد كان الحسن الثاني في حاجة إلى شبهة "الإجتماع الوطني" هذه ليحل بها إشكالا معقدا يواجهه على الصعيد الداخلي، فمطلب مغربية الصحراء هو شعار الحركات الوطنية المغربية المعروفة يقتضيه الدخول في صدام مسلح مع الاستعمار الإسباني، وبما أن الملك لا يمكنه أن يعتمد على تعبئة الشعب للقيا بهذا الصدام فيبقى الجيش هو الأداة الأساسية، لكن بين الجيش والملك حسابا طويلا ظهر في حادث الصخيرات، وحادث البوينغ، وتعقد بما تلاه من تصفيات وإعدامات أدت إلى قيام تنظيم سري داخل الجيش نفسه عرف بحركة 16 أوت، إذن لا بد من تعبئة قيادات الأحزاب التقليدية أولا حتى يتحقق عن طريقها ضمان نوع الإجماع الشعبي حول شخصية الملك تعيد له الاعتبار وتضمن له الشرعية وهي أشد ما يحتاج إليه وبذلك يمكن إيجاد رادع معنوي لكل حركة داخل الجيش تفكر في الانتفاض على النّظام الملكي، إلا أن هذه التعبئة حول العرش لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها ولا يمكن أن تتم إلا طبقا لما يريده الملك، وفي نفس الوقت يتطلب الأمر عدم التريث طويلا لأنَّ ظهور الكفاح المسلح في الصحراء إيذان بأن المسألة لم تعد تقبل الانتظار، وبعبارة أخرى أن المسألة من ناحية تتطلب سرعة التحرك ومن ناحية تتطلب المناورة لربح الوقت.

وبين هذين المطلبين لا يبقى إلا هامش ضيق المناورة.

في هذا الإطار ظهر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية الذي لا يوجد له مبرر في الواقع، فالاستعمار الاسباني لم يحاول خلال السنوات الأخيرة ضم هذه الأرض نهائيا إلى السيادة الإسبانية على خلاف **سبتي** و **مليلة** اللتين يعتبرهما أرضا إسبانية لا مجال للنقاش فيهما، كما أن إجماع الأحزاب الوطنية المغربية على مغربية الصحراء الغربية كان في إعطاء الشرعية لكل تحرك عملي ضد الاستعمار الإسباني في الميدان[1].

1 – محمد الميلي من أجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية (الحل الأمثل)، مجلة الثقافة، السنة السادسة، العدد 32 ربيع الثاني – جمادى الأولى 1396 ه/ ابريل – مايو 1976م الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 16-17.

بل إن كل تحرك نضالي ضد الاستعمار كان يلقى ليس فقط تأييدا عربيا شاملا بل كان يسمح بصهر وحدة نضالية مع الذين رفعوا السلاح ضد الاستعمار الإسباني من أبناء الصحراء الغربية أنفسهم، فاللجوء إلى محكمة العدل الدولية لا يمكن فهمه إلا في نطاق مناورة محسوبة لربح الوقت.

ليس من المستبعد أن يكون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية يهدف في نفس الوقت إلى إيجاد تبرير قانوني لتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، يسهل من خلاله تمرير الاقتسام الثلاثي الأطراف لثروتها بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا.

وهذا التأويل تؤكده عدة مظاهر أهمها:

- هو أن رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، تم في نفس الوقت الذي تم فيه الاتفاق سرا بين ملك المغرب ورئيس موريتانيا على اقتسام الصحراء، كشفت عن ذلك صحيفة أنجلو-سكسونية في صيف 1974، كما يعترف بذلك المختار ولد دادة نفسه[1].

- فما معنى رفع القضية من طرف الاثنين لمحكمة العدل الدولية، مع تأكيد الحسن أن الصحراء جزء من المغرب، ودعوى ولد دادة أنها جزء من موريتانيا.

كما عبر المغرب بعد ذلك صراحة عن هذا الموقف وطلب من الجمعية العام للأمم المتحدة ان تعرض النزاع على محكمة العدل الدولية وتعطي رأيها في المسألة.

ولقد أصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين 1974 لائحة تحت رقم 3292 أهم ما جاء فيها " إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تشير إلى القرار رقم 1514 (الدورة الخامسة عشر)والمؤرخ في 1960/12/14، والمتضمن إعطاء الشعوب المستعمرة الحق في تقرير المصير، وبعد أن رأت أنَّ هناك خلافا قانونيا قد برز خلال المناقشات بشأن المركز القانوني للإقليم محل البحث وقت استعمار إسبانيا له، ولهذا رأت أنه من الضروري أن تحصل الجمعية العامة على رئيس استشاري حول بعض الجوانب القانونية للمشكلة، وعلى هذا الأساس تقرر تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية

1 - صحيفة جون أفريك العدد الصادر بتاريخ 27 فبراير 1976.

حول مسألة بدون التقيد المسبق بتطبيق المبادئ التي تضمنها القرار 1514 المشار إليه[1]. وبالتالي يمكننا حصر الإشكال القانوني والانسداد الذي اعترض مشكلة الصحراء الغربية على مستوى الأمم المتحدة في كون الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد صادقت على العديد من القرارات واللوائح والتوصيات لصالح القضية الصحراوية وأعلنت عن موافقتها لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وذلك بناء على القرار 1514 المذكور أعلاه من جهة ومن جهة أخرى هناك الادعاءات المغربية والموريتانية حول الحقوق التاريخية المزعومة لهما في الصحراء الغربية.

ولكل وسط بين الدعائيين، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية في صيغة سؤالين مباشرين[2].

- سنحاول الإجابة عنهما خلال المطالب القادمة.

## 1- الصحراء الغربية بدون مالك أثناء الاحتلال

لقد وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب المغرب سؤالين إلى محكمة العدل الدولية:

**السؤال الأول**: هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء، وادي الذهب) وقت استعمارها من طرف إسبانيا إقليما بلا مالك؟[3]

**السؤال الثاني**: إذا كان الجواب على هذا السؤال بالنفي، فهل كانت توجد روابط قانونية بين الصحراء الغربية وكل من المملكة المغربية والمجموع الموريتاني؟[4].

1 - في 1974/12/13 صادقت الجمعية العامة على اللائحة 3292 تطلب فيها من محكمة العدل الدولية إعطاء رأيها في المسألة.

2 -http://www.algazeera.net/in

3 - مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية، بحث لنيل شهادة الماجيستير في القانون (فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية)، ص 52.

4 - اللائحة الأممية 3292 الصادرة عن الأمم المتحدة في الدورة 29 (نهاية 1974).

ونخصص في هذا الفرع الإجابة على السؤال الأول بينما يبقى السؤال الثاني في الفرع الثاني من المطلب الثاني الإجابة عنه.

لقد أجابت المحكمة عن السؤال الأول، بأن الإقليم لم يكن أرضا بلا مالك، وفي نفس المالك لم تشر إلى وجود سلطة مغربية أو موريتانية فيه، ويستنتج من هذا أنَّ ادعاء المغرب بوجود روابط السيادة بينه وبين الإقليم لا أساس لها واتضح للمحكمة ذلك من خلال الوثائق التي قدمت لها بأن إقليم الصحراء الغربية كان مسكونا عند الاحتلال الاسباني من طرف قبائل بدوية يغلب عليها طابع الترحال، وبالرغم من طابع التنقل الدائم لهؤلاء فإنهم كانوا منظمين اجتماعيا وسياسيا على شكل قبائل يعملون تحت سلطة قادة اكفاء يقومون بمهامهم.

وباحتلال هذا الإقليم فإن إسبانيا لم تتصرف كدولة وضعت تحت سيادتها الترابية أرض بدون مالك، حيث أعلنت سنة 1884 بأنها وضعت وادي الذهب تحت حمايتها بناء على اتفاقيات مبرمة مع زعماء القبائل المحلية، ولهذه الأسباب المقدمة أجابت المحكمة بالنفي على السؤال الأول.

وقد حاول كل من المغرب وموريتانيا تفسير هذا النفي لصالحهما باعتبار أن الصحراء لم تكن إقليما بدون مالك، لأن ذلك معناه حسب المغرب وجود سيادتها عليها.

وحسب موريتانيا فإن هذه القبائل المحلية (أي الساكنة في الصحراء الغربية) كانت تشكل جزء من بلاد شنقيط أو المجموعة الموريتانية[1].

وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه **آمون** اللبناني إذ يرى بأن الصحراء لا تعد إقليما بدون مالك ليس لأن قبائلها كانت منظمة سياسيا واجتماعيا وعقدت اتفاقيات مع إسبانيا، وإنما السبب في ذلك يعود إلى وجود علاقات قانونية مع كل من المغرب وموريتانيا[2].

1 – الفقرة 85 منة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

2 – CID.rec1975-op ind de ammoun p84

بينما رأي القاضي الأمريكي DILLARD في رأيه المتمثل في أن النتيجة التي توصلت إليها المحكمة وهي أن الصحراء الغربية ليست أرضا بدون مالك لا يعني أنها كانت تحت سيادة أحد الأطراف المعنية، طالما وجد في هذه المنطقة قبائل مستقلة لها تنظيم اجتماعي وسياسي[1].

**أولا**: وجود قبائل منظمة ومستقلة ذات سيادة.

**ثانيا**: إن الإجابة بالنفي على السؤال الأول هي نتيجة موضوعية لما لاحظته المحكمة، أولا يجب أن يعطي حكما مسبقا على وجود علاقات قانونية مع المغرب وموريتانيا.

**ثانيا: ضرورة إدخال القانون الدولي.**

## 1- العلاقات القانونية مع المغرب

### أ- معنى عبارة الروابط القانونية

قبل تحديد العلاقات القانونية مع المغرب يجب تحديد معنى عبارة **الروابط القانونية** عند احتلال الإقليم من طرف اسبانيا لأن هذه العبارة لم يكن لها معنى محدد، ولذلك وحسب رأي المحكمة البحث عن معناها المستعمل في السؤال الثاني.

انطلاقا من موضوع وهدف توصية الجمعية العامة 3292، والتي تطلب فيها رأيا استشاريا[2]

من هنا رأت المحكمة بأن تفسر العبارة المذكورة على ضوء ومدى تأثيرها على السياسة المتبعة في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، كما أن المقصود من الروابط القانونية ليست تلك الروابط المباشرة مع الاقليم، فحسب وإنما أيضا روابط القانونية الموجودة وبصفة عادية بالنسبة للأشخاص. إن هذا التفسير الواسع يتعارض مع الاتجاه القائل بأن الروابط القانونية حسب رأي الجمعية العامة هي

1- Maurice barlier. Op.cit p73.

2 – الفقرة 84من الرأي الاستشاري

روابط المباشرة والموجودة مع الاقليم بصرف النظر عن السكان الموجودين، وفي هذا يقول كاسترو لقد قصد فقط الروابط الدولية المتعلقة بالإقليم والتي من شأنها أن تنشئ حقا سياديا على الإقليم[1].

وفي نفس الاتجاه يرى القاضي rude بأن السؤال حدد بالروابط القانونية ذات الطابع الإقليمي لأن الهدف من ذلك هو معرفة إمكانية انتماء الصحراء الغربية إلى المغرب او المجموعة الموريتانية[2] .

أما القاضي الفرنسي فقد عاب على المحكمة عدم تقيدها بالروابط الاقليمية إذا أن بحث المحكمة عن روابط أخرى غير الروابط المتعلقة بالسيادة على الاقليم يجعل منها تنظر في روابط غير قانونية، وإنما ذات طبيعة دينية وثقافية مما سيتبعه عدم اختصاص المحكمة في الجواب على السؤال الأول[3] .

وانطلاقا من هذه المعطيات فإنه من الطبيعي أن تبحث المحكمة الروابط القانونية ليس فقط بالنسبة للإقليم وإنما أيضا المتعلقة بالأشخاص وفي هذا الإطار سارع كل من المغرب وموريتانيا إلى إثبات وجود هذه الروابط القانونية بطرق متباينة ومتعارضة في بعض الأحيان، مما استوجب على المحكمة أن تدرس كل أطروحة بمعزل عن الأخرى مبتدئة بالمغرب ثم المجموعة الموريتانية ثم توصلت إلى نتيجة متناقضة سنحاول مناقشتها في الأخير.

**ب–موقف المغرب واسبانيا وموريتانيا من القضية الصحراوية:**

لقد ادعى المغرب بوجود روابط قانونية كانت حسب رأيه تربطه بالصحراء الغربية وقت الاستعمار الاسباني وهي روابط سيادية ناتجة عن تملكه للإقليم في فترة زمنية غير محدودة ويستند المغرب فيما يدعيه على حجج يضمنها جملة من الأحداث قدمها لمحكمة العدل الدولية في لاهاي ضمن مذكرة أثناء مداولتها حول الصحراء الغربية سنة 1975 بعدما أحيلت إليها القضية الصحراوية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءا على طلب من مندوب المغرب في 1974 سعيا منه لإثبات تواصل ممارسته للسيادة تاريخيا على منطقة الصحراء الغربية مثل: ظهير(مرسوم ملكي) تعيين القادة في الصحراء

1 – C.J ree 1975 cp.ind de decastro.p135-136.

2 – Iden.or ind du juge ruda p : 175.

3 – cij,ree.sp.ind du juge G205page 75 et 77.

الغربية – جناية الضرائب تبعية بعض القبائل للسلطان دور الشيخ ماء العينين كمثل شخصي للسلطان في الصحراء الغربية مقاومة الاستعمار، حملات السلاطين في المنطقة الجنوبية من السوس في 1882 و1886، مجاورة الصحراء الغربية للمغرب والطبيعة الصحراوية للإقليم(اعتبارات الإقليم امتدادا طبيعيا للمغرب)، الأحداث المتعلقة بالصحراء الغربية( اتفاقيات، معاهدات، مراسلات دبلوماسية)[1].وقد صنفت المحكمة الحجج المغربية إلى جزأين.

**أحداث داخلية**: (تصرفات داخلية) تدل على وجود سلطة مغربية على الإقليم فقبل أن تدلي المحكمة برأيها رأت من الضروري أن تذكر بمواقف كل من المغرب وإسبانيا وموريتانيا، فبالنسبة للمغرب وكبرهان على سلطته في الميدان الداخلي ذكر أساسا العناصر التي تؤكد خضوع شيوخ القبائل الصحراوية للسلطان، وكذلك قدم وثائق تعيين القادة caids وأخرى متعلقة بأن المغرب لم يقم أبـــدا بجباية الضرائب من الإقليم، كما قدم وثائق عسكرية تثبت تصرفاته حول تصديه للغزو الأجنبي للإقليم الصحراوي.

ومن جهة أخرى وبعد تنصيب الشيخ ماء العينين في سنة 1890 في منطقة أسمارة في الساقية الحمراء تبين نشاطه لم يعد دليلا على وجود سلطة للسلطان في الإقليم، إضافة إلى حجة المجاورة غير واردة ولا يمكن تطبيقها على هذه الحالة لوجود مطالب أخرى (موريتانيا) بنفس الحجة ولأن الأرض ما هو له بقبائل منظمة على المستوى السياسي والاجتماعي[2]. كما أن حزب الاستقلال المغربي تحت زعامة علال القاسي الذي كان ينادي بضرورة استرجاع الإقليم التي كانت تنتمي إلى المغرب الكبير، وعند زيارة البعثة الأممية إلى الصحراء وتباحثها مع ملك المغرب "الحسن الثاني" آنذاك وأيضا لقاءاتها مع الوزير الأول المغربي، ووزير الشؤون الخارجية لفترة "العراكي" وأيضا مشاوراتها مع زعيم حزب الاستقلال "محمد بوستة" وبعض الأحزاب الصحراوية المؤيدة للضم[3].

1 – http://www.saadasahara.com.

2 – أزمة الصحراء الغربية الجزيرة: http://www.algazeera.net/in

3 – Maurice barbier (op cit) p122.

تبين بجلاء هذه البعثة، أن السلطات المغربية وأغلب الأحزاب والشخصيات التي التقت بها، تنادي بحقوق المغرب التاريخية في إقليم الصحراء الغربية، وأن مطالبها الاساسية هي استرجاع هذا الإقليم للمغرب[1].

نستخلص أن إسبانيا كانت تحاول التخلص بأية وسيلة من القضية الصحراوية وكانت تريد تسليم الإقليم، إما بتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وإما بتسليم الإقليم إلى الأمم المتحدة لتتولى تنظيم الاستفتاء..

أما الجانب الموريتاني فلتبيان موقف موريتانيا من القضية الصحراوية يجب التمييز بين مرحلتين:

**الأولى:** ما قبل الانقلاب العسكري والتي امتد من 1974 إلى 1979 وما تميزها هو موقف الرئيس السابق **مختار ولد دادة** من القضية بحيث كان يعتقد أن الجزء الجنوبي من الصحراء كان دائما إقليما موريتانيا منذ القدم، وثبت هذا الموقف للرئيس الموريتاني بعد قيامه باتفاقية سرية مع ملك المغرب في أكتوبر 1974[2].

وتكرست بعد ذلك المطال الموريتانية اتجاه الصحراء بتوقيعه على اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975 أين تحصل على جزء من إقليم الصحراء الغربية.

تمَّ لقاءه مع الملك الحسن الثاني في 1975/12/31 لترتيب الغزو المغربي والموريتاني للصحراء.

أما المرحلة **الثانية** فكانت ما بعد الانقلاب العسكري فما يميزها هو وقوع انقلاب عسكري ضد الرئيس الموريتاني السابق **مختار ولد دادة** من قبل بعض الضباط في الجيش وكان ذلك في جويلية 1978، والنتيجة المباشرة لهذا الانقلاب العسكري هو أن جبهة البوليساريو أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد اتجاه موريتانيا، ولقد استحسنت السلطات الموريتانية الجديدة هذا التصرف وبدأت تحضر لتوقيع اتفاقية مع "جبهة البوليساريو" وانسحابها النهائي من الصحراء الغربية، ولقد وقعت فعلا

1 – تقرير البعثة الاممية في هذا الشأن ص 84-94-116.

2 – Maurice barbier (op cit) p169.

اتفاقية السلام بين الحكومة الموريتانية وجبهة البوليساريو وكان ذلك بالجزائر في 1979/08/05 أين توصل الطرفان بصفة نهائية إلى حل النزاع بينهما[1].

وتكللَ هذا الاتفاق بعد ذلك بالاعتراف الرسمي لجمهورية موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية، وكان ذلك في سنة 1984.

أما إسبانيا فإنها أكدت على عدم وجود أية وثيقة أو أدلة تبرهن سلطة المغرب السياسية على الصحراء الغربية، كما نفت بأن يكون الشيخ ماء العينين ممثلا للسلطات بل كان يمارس نشاطه في جنوب الدراع بكل حرية وعلاقاته مع السلطات قائمة على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة التي كانت تتجلى في التصدي للقوات الفرنسية في الجنوب وهذه العلاقات متساوية بين الشيخ والسلطان و لم تكن أبدا روابط سيادة أو خضوع[2]، كما أن موقف اسبانيا أخذ توجيهين:

في الأول رحبت إسبانيا بمجيء البعثة الأممية إلى الصحراء، واقترحت تمكين الصحراويين من ممارسة حقهم في تقرير المصير الذي يجب أن يكون في فترة وجيزة، ثم يكون استفتاء تقرير المصير الذي يجب أن يكون في فترة وجيزة، ثم يكون استفتاء تقرير المصير تحت لواء منظمة الأمم المتحدة)[3].

وكانت إسبانيا ترى أن الاستفتاء يجب أن يعطي للصحراويين الذي يقيمون في الإقليم فقط، وكانت ترفض أن يوسع هذا الاستفتاء إلى اللاجئين في الدول المجاورة[4].

أما الموقف الثاني لإسبانيا فظهر مباشرة بعد ذهاب البعثة الأممية إلى الصحراء وهنا تراجعت إسبانيا عن موقفها السابق بسبب تزايد الضغط السياسي المغربي والموريتاني، لذلك قررت إسبانيا مراسلة الأمم المتحدة برسالة مؤرخة في 1975/05/23، أبلغت الأمم المتحدة عن نيتها في الانسحاب من

1 – في هذا الصدد اتفاقية السلام الموريتانية – الصحراء التي وقعت بالجزائر في 1979/08/05 (وثيقة وزارة الخارجية الجزائرية).

2 – الفقرة 102 من الرأي الاستشاري لعام 1975.

3 – Maurice barbier (op cit) p118.

4– Maurice barbier (op cit) p119.

الإقليم في أقرب وقت وتطالب أيضا من الأمم المتحدة إقامة مؤتمر دولي حول الصحراء يشارك فيه كل الأطراف المتنازعة وإلا فإنها ستنسحب فورا من الإقليم.

يفسر بعض المتتبعين لمشكلة الصحراء الغربية، أن التطور الذي طرأ على مواقف إسبانيا في تلك الفترة المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها إسبانيا ومنها وفاة الحاكم "فرانكو" إلى غيرها من المشاكل.

**التصرفات الدولية**: والتي اعتبرتها المغرب دليلا على اعتراف دول أخرى بسيادته على الأرض، غير أن تفسير هذه المعاهدات من طرف إسبانيا أدى إلى نتائج متناقضة لما يدعيه المغرب، وحتى يسهل على المحكمة دراسة هذه التصرفات فإنها وضعتها في أربع مجموعات هي:

* **المعاهدات المبرمة مع إسبانيا**: أول هذه المعاهدات هي معاهدة مراكش المبرمة في سنة 1967 الذي ظهر فيها اختلاف حول تفسير المادة 18 والمتعلقة بتأسيس مخزن وتنظيم عمليان الصد لسكان جزر الكناري على السواحل الغربية لواد تون، أن المغرب يؤكد بأن النسخة العربية للمادة 18 لها المعنى التالي: "ان جلالة السلطان يحذر سكان جزر الكناري بأن لا يصطادوا على سواحل واد تون، وهو غير مسؤول عن كل ما يجري لهم من طرف العرب حيث من العسير تطبيق عليهم القرارات لأنهم غير مستقرين في مكان معين وينتقلون حسب أهوائهم، وحيثما يريدون ولذلك فإن سكان الكناري مؤكدون بأنهم سيعاملون أسوء معاملة من طرف هؤلاء العرب".

– إذن المغرب يعتبر النص العربي هو الرسمي، من أن السلطة أخذت القرارات حول سكان واد تون معترف بها للسلطان رغم صعوبة تطبيق هذه القرارات، أما إسبانيا فتؤكد هي الأخرى بأن النّص الإسباني للمعاهدة هو أيضا نص أصلي ومعناه كالتالي: "أن جلالة الملك لم يقبل تأسيس المخزن التي أرادت أن يؤسسه جلالة السلطان الكاثوليكي على واد تون، لأن سلطتها لم تمتد إلى تلك المنطقة من santa crus إلى الشمال ولكن جلالة الملك يسمح للكناريين الصيد وهذا الحق لن يطبق على أية أمة اخرى".

- إن المحكمة لم تر من الضروري فض الخلاف الذي ظهر من خلال تفسير المادة 18[1].

كما أنه لا يمكن لأحد الأطراف أن يتمسك بهذا النص طالما أن النص المماثل له متناقض معه، وهو الأمر الذي أكدته المحكمة بقولها أنه لا يمكن للمغرب أن يستشهد به نظرا لوجود نص إسباني معارض[2].

وبعد ذلك انتقلت المحكمة إلى دراسة الاتفاقية الإسبانية المغربية لعام 1861، غير أنه وقع نفس الخلاف حول تفسير المادة 38، إذ أدى المغرب بأن هذه المادة تثبت ممارسة سيادته على إقليم الصحراء الغربية، بينما إسبانيا رأت أن منطقة سوس ونون لم تكن خاضعة للمغرب، وحسب رأي المحكمة فإن الدراسة التي سبقت توضح بأن المعاهدات السالفة يجب أن تفسر كتظاهرات أو تأثيرات شخصية للسلطان على بعض القبائل القاطنة في الإقليم[3].

* **المعاهدة البريطانية المغربية:** بحثت المحكمة الدولية هذه المعاهدة التي أبرمات في 1895/03/13 والمتعلقة بشراء المغرب لمصنع وذلك على إثر الاتفاقية التي تمت بين صاحب شركة غرب إفريقيا (دونالد ماكينسي) والشيخ بيروك، ويرى المغرب بأن معاهدة 1895 تؤكد على انه إذا ما تم الشراء لن تستطيع أية سلطة أن تكون لها متطلبات إقليمية على المناطق الممتدة بين واد دراع حتى راس بوجدور والمسماة طرفاية لأنها مملوكة للمغرب وعليه فإن بريطانيا تعترف بالسيادة المغربية والتي تمتد حتى راس بوجدور، غير ان المحكمة لم تساير هذا التفسير وهذا انطلاقا من الوثائق المقدمة للمحكمة والمتعلقة بهذا الشراء والتي تؤكد في عدة مرات بأنّ بريطانيا أظهرت رأيها بان راس بجدور خارج الإقليم المغربي، وعليه فإنها أي المحكمة خرجت بتفسير مقتضاه بأن بريطانيا اعترفت للمغرب لا بالسيدة الإقليمية وإنما فقط لمصالحها الحيوية في المنطقة.

1 - المادة 18 مستبدلة بالمادة 38 بين معاهدة لاحقة أبرمت بين إسبانيا والمغرب حول التجارة والملاحة في 1861/11/28.

2 - الفقرات 109-110-111-112 من الرأي الاستشاري لعام 1975.

3 - الفقرة 118 من الرأي الاستشاري لعام 1975.

*** الوثائق الدبلوماسية:**

درست المحكمة الوثائق الدبلوماسية والمتعلقة بتطبيق المادة 8 لمعاهدة تيطون لسنة 1860 ومعاهدة أخرى مبرمة مع إسبانيا في 1900 وحسب المغرب فإن هذه الوثائق تؤكد اعتراف إسبانيا بالسيادة المغربية والتي تمتد حتى راس بوجدور، ونظرا لعدم وجود أدلة مباشرة لتأكيد هذه المعلومات وخاصة بعد الشك الذي وضعته كل من إسبانيا وموريتانيا حول صحة البروتوكول 1900 فإنها قررت عدم الأخذ بهذه الوثيقة[1].

*** الرسائل:**

وأخيرا نظرت المحكمة إلى الرسائل المتعلقة بمعاهدة 1911/11/04 بين فرنسا وألمانيا والتي تشكل حسب رأي المغرب اعتراف هذه الدول بالسيادة المغربية على الساقية الحمراء، غير أن إسبانيا اعترضت على هذا التفسير مستند على الاتفاقيتين ىالاسبانية الفرنسية 1904-1912 والتي اعترفت فيها فرنسا بكل وضوح بأن الساقية الحمراء موجودة خارج الإقليم المغربي، وعليه فإن المحكمة رفضت اعتبار هذه الرسائل كأدلة لسيادة المغرب على منطقة الصحراء، لأن هذه الوثائق تحدد فقط المصالح الحيوية لطرف من الأطراف، وكنتيجة توصلت إليها المحكمة من خلال دراستها للعناصر المقدمة من طرف المغرب بأنها لا تشكل اعتراف الدول سيادة المغرب على المنطقة وقت الاستعمار الاسباني، وعليه فإن المحكمة ترى بأنَّ التصرفات الدولية والداخلية لم تبرهن عن الروابط القانونية ذات السيادة الإقليمية بين الصحراء الغربية والمغرب[2].

**2- العلاقات القانونية للصحراء الغربية مع المجموعة الموريتانية.**

درست المحكمة وضعيةالإقليم وقت الاستعمار الإسباني بالنسبة لموريتانيا على حدى والسبب في ذلك أن الروابط القانونية التي تدعي بها موريتانيا تخالف ما زعمته المغرب، وقبل أن تدلي المحكمة برأيها فإنها ذكرت بالمواقف المتناقضة لكل من موريتانيا وإسبانيا.

1 - الفقرة 119-120 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

2 - الفقرة 123 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

**أ- موقف موريتانيا**

- إن عبارة المجموعة الموريتانية استعملت أول مرة في عام 1974 أثناء الدورة التي أذت فيها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتوصية 3292 وذلك لتعيين المجموعة الثقافية والجغرافية والاجتماعية الموجودة في تلك الفترة من منطقة الصحراء الغربية التي تأسست في الجمهورية الإسلامية الموريتانية[1].

- طبقا لموريتانيا فإن المجموعة الموريتانية تحدد جغرافيا ما بين واد الساقية الحمراء في الشمال إلى واد السنغال في الجنوب وهي تضم حاليا موريتانيا ووادي الذهب وكانت تسمى هذه المنطقة بشنقيط وهي مجموعة سكانية ذات خصائص معينة تمتاز بوجود تنظيم معين ولغة ودين مشترك، كما تقسم إلى نوعين من الإمارات (وهي أربعة أهمها أدرار) ومجموعة من القبائل لا تشكل إمارات، وكانو قبائل مستقلين و لم يجمعهم بالسلطان المغربي أية رابطة، كما أن موريتانيا تعترف بأن الإمارات والقبائل لم يكن لها أي تنظيم مشترك.

- وتضيف موريتانيا بأن المجموعة الموريتانية كانت تمتد من وراء السنغال حتى واد الساقية الحمراء وهي تشكل قانونا جزءً من المجموعة الموريتانية، وبناء على هذا الأسس المقدمة، طلبت موريتانيا من المحكمة أن تعترف لها بوجود روابط قانونية بين هذه المنطقة والمجموعة الموريتانية[2].

**ب- موقف إسبانيا:**

إنَّ رأي إسبانيا أن بلاد شنقيط لا يناسب المجموعة الموريتانية، وذلك لما له من معنى واسع، كما أن عبارة المجموعة تعني الانتماء وتستلزم المساواة بين العناصر المكونة للمجموعة على خلاف المجموعة الموريتانية التي كانت تشكل من عناصر غير متساوية، البعض عبارة عن قبائل والبعض الآخر مركبا في شكل إمارات، وبالنسبة لإمارة أدرار والتي كانت تعتبر العمود الفقري للمجموعة الموريتانية تؤكد إسبانيا بأنها منطقة خاصة ومستقلة عن كل المناطق المجاورة سواء في الميدان السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي كما كانت الإمارة وقت الاستعمار تتخبط في مشاكل داخلية، وكانت تهاجم

1 - الفقرة 131 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. والخاص بالصحراء الغربية الصادر في 1975/10/16.

2 - الفقرات 134- 135- 137، من الرأي الاستشاري لعام 1975.

من طرف الإمارات المجاورة، زيادة على ذلك الوثائق المبرمة بين القبائل المستقلة للصحراء والمكتشفين الإسبان ومع فرنسا أيضا، والتي تخالف مفهوم المجموعة الموريتانية وتضيف إسبانيا بأن الإقليم الحالي للصحراء الغربية كان يشكل أساس الشعب الصحراوي وذوي طابع خاص ومحدد ومشكل من قبائل مستقلة من كل سلطة خارجية.

ومن ثم فإسبانيا تصرح بوجود شعب صحراوي متميز عن الإمارات الموريتانية و لم يعتبر نفسه منتميا إلى البلاد الشنقطية أو المجموعة الموريتانية[1].

وترى أيضا بأن موريتانيا توجد أمام صعوبة قانونية، ذلك لأن الجمهورية الموريتانية الإسلامية لا تعتبر الوارث المباشر للمجموعة الموريتانية التاريخية لأن كلمة موريتانيا ظهرت في 1904، أي الوقت الذي كان لإقليم الصحراء الغربية فعلي وقانوني[2].

فبناء على هذه المعطيات المتناقضة فإن المحكمة توصلت إلى نفس النتائج التي سبقت أن أعطيناها في حالة المغرب، فمن جهة نفت أن تكون لموريتانيا روابط قانونية ذات سيادة على الإقليم.

ومن جهة ثانية رأت المحكمة بأن رحيل معظم سكان الصحراء الغربية وقت الاستعمار الإسباني ولد بعض الروابط ذات الطابع القانوني بين قبائل الإقليم وقبائل المناطق المجاورة وبلاد شنقيط.

فالمحكمة تعلن بأن هذه الحقوق كانت تشكل روابط قانونية بين إقليم الصحراء الغربية والمجموعة الموريتاني[3].

### 3- خلاصة الرأي الاستشاري

يمكن أن نلخص ما وصلت إليه المحكمة في النقاط التالية:

---

1 – الواقع أنه لا يمكن الجزم بوجود شعب صحراوي بالمفهوم القانوني الحالي في فترة ما قبل الاستعمار، وإن كانت هناك قبائل متجانسة ذات خصائص معينة سبق ذكرها، إن عبارة شعب بمعناها القانوني تطلق حاليا على كيان معين ليستفيد من حق تقرير المصير.

2 – الفقرات 145-146، من الرأي الاستشاري لعام 1975.

3 – الفقرة 152 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

بعد أن درست المحكمة المعلومات والعناصر المقدمة لها فأجابت بقرار كان مفاده "لا تنكر المحكمة وضعية سلطان المغرب بوصفة رئيسا دينيا، لكن يبدو لها بناء على المعلومات التي زودت بها والحجج التي قدمها المغرب أن دعوى المغرب بشأن الممارسة الفعلية للسيادة على الصحراء الغربية تصطدم بمصاعب أساسية، فعناصر الملف الموجود بين أيدي المحكمة تبدو مؤكدة بأن كل ظهير أو غيره من الاوامر الإدارية، الصادرة لحاكم الإقليم، قد تناولت جهات توجد داخل ما يعرف اليوم بالمغرب، ولا تكفي في التدليل على أن سلطة مغربية قد ظهرت فعلا في الصحراء الغربية كما يمكن القول أيضا بأن المعلومات التي بلغها المغرب للمحكمة لا تبرهن بكيفية قاطعة، على أن المغرب قد تقاضى ضرائب هذا الإقليم وفيما يتعلق بالشيخ ماء العينين يمكن لمختلف مراحل حياته أن تثير الشكوك حول طبيعة علاقاته بالتدقيق مع السلطان، وهي علاقات كانت موضوع تأويلات مختلفة وبالإجمال فإن مجموع العناصر الموجودة في متناول المحكمة لا تكفي في إقناعها بأن نشاطاته تعبر مظهر على سلطة السلطان على الصحراء الغربية أثناء الاحتلال[1].

**الفرع الرابع: بعثة تقصي الحقائق**

لقد قامت الدولة التابعة للجنة تصفية الاستعمار والتي أرسلتها الأمم المتحدة برئاسة "سيمون آك" من ساحل العاج وعضوية ممثل كوبا وإيران في نهاية شهر ماي وبداية شهر يوليو من عام 1975 بتقصي الحقائق في كل من إسبانيا والصحراء والمغرب والجزائر، وموريتانيا وقد توصلت البعثة إلى معرفة مواقف كل الأطراف المعنية بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وقدمت نتائجها في تقرير شامل إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في 11 أكتوبر 1975 وقد تضمن التقرير مايلي:

**أولا: بالنسبة لإسبانيا**

أعربت الحكومة الإسبانية عن استعدادها لتصفية الاستعمار طبقا للوائح الأمم المتحدة، وأظهرت استعدادها التعاون مع دول المنطقة والمنظمة الأممية بما يسمح لسكان الصحراء التعبير عن إرادتهم بحرية وتقرير مصيرهمّ، غير أن هذا الموقف لا يعبر عن حقيقة موقفها الذي ظهر فيما بعد.

1 – الفقرة 103 من تقريرمحكمة العدل الدولية.

**ثانيا: المغرب**

وبالنسبة للحكومة المغربية، فقد أكدت على مطالبها الترابية في الصحراء الغربية وعلى ضرورة إلحاق هذا الإقليم بالمملكة المغربية مع العمل على إنهاء المشاكل المتعلقة باللاجئين الصحراويين وغيرها بالاتفاق مع الحكومة الموريتانية بعد رحيل القوات الإدارية الإسبانية في الصحراء الغربية.

وهذا الموقف يؤكد ما قلناه في السابق من إن المغرب لا يرى الاستفتاء إلا صورتين، وأما ضم الإقليم الصحراوي للوطن المغربي، أو إبقائه تحت الاستعمار الإسباني كما أن هذا الموقف ينكر وجود الشعب الصحراوي، معتبرا أي مجموعة لاجئين يمكن حل مشكلتهم بالتقسيم مع موريتانيا، وهو بهذا ينكر بالأساس حق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

**ثالثا: الشعب الصحراوي**

أكد الصحراويين الذين تحدثت معهم البعثة اعتراضهم على الأطماع المغربية والموريتانية وأملهم في رؤية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وهي تساعدهم في الحصول على استقلالهم، ومن خلال التظاهرات والاتصالات التي قامت بها البعثة، فإن مساندة مبادئ جبهة البوليساريو أسبحت واضحة أكثر من أي وقت آخر مضى، وهو ما دفع البعثة للاتصال بجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الاذهب والمنظمة السياسية الأخرى "حزب الاتحاد الوطني الصحراوي" فأعلنت لها هذه المنظمات رفضها المطلق لسياسة التوسع المغربية الموريتانية ومواصلة نضالها عبر تجنيد الجماهير الصحراوية حتى النَّصر.

**رابعا: موريتانيا**

أما عن الجانب الموريتاني فقد قوبلت البعثة الأممية بوجهات نظر متناقضة بين مؤيد لفكرة الضم ومعترفة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فهي لم تجد في هذا ابلد رأيا واضحا، وهي نتيجة منطقية، توصلت إليها البعثة فيما يخص موريتانيا باعتبار أن هذه الاخيرة لم تتبع منذ الداية سياسة واضحة ومحدودة من قضسة الصحراء وقد سبق أن بينا هذه السياسة المتذبذبة.

**خامسا: الجزائر**

أما الحكومة الجزائرية فقد أكدت على موقفها الذي ينفي أية أطماع ترابية، وترى فقط أن الاستعمار يجب أن يرحل عن هذا الإقليم طبقا لمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرهما والتي دعت إلى إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير ليعبر عن إرادته دون ضغط، تحترم الحكومة الجزائرية وتقبل أي حل يراه الشعب بالأمر مناسبا له.

إن هذا الموقف الصريح للجزائر يعبر بصدق عن السياسة التي اتبعتها منذ الاستقلال والتي تقوم أساسا على حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساندة حركات التحرر عبر العالم، وهي مواقف مكرسة في مواثيقها الداخلية كتعبير عن إرادة شعبها الذي لا يرضى أبدا بالاستعمار أينما كان وفي أي شكل، وباعتبار أن الشعب الجزائري قد عرف مذاق الاستعمار وذاق مرارته وهو بذلك لا يعرف للحرية بديلا[1].

وقد انتهى تقرير البعثة بعدة توصيات تتعلق بتصفية الاستعمار من المنطقة انطلاقا من تمكين سكان الإقليم الصحراوي على أن يقرروا مصيرهم بكل حرية وفي جو من السلم والأمن والطمأنينة وقد اعتبر الاستفتاء تحت اشراف الأمم المتحدة كوسيلة لبلوغ هذا الهدف[2].

---

1- تنص المادة 92 من الدستور لسنة 1976 على مايلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، و الاستعمار الجديد، و الإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة. "يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية. كما نجد المادة 8 من القانون الأساسي للحزب تنص على:

- يناضل حزب جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي في سبيل مساندة حركات التحرير في كفاحها ضد السيطرة الاستعمارية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها"

- تعزيز التضامن بين جميع قوى التقدم في العالم ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري وإقرار السلم والعدل في العالم.

- توفير الشروط الكفيلة بتحقيق وحدة الشعوب العربية، نشر وتوزيع قسم الإلام والثقافة مطابع الحزب، جوان 1980.

2 - كان أولى بالجمعية العامة أن تعتمد فقط على نتائج البعثة الدولية لشهر ماي 1975.

- إضافة إلى المينوروسو التي أشار التقرير الأممي في أعقاب مجلس الأمن تمديد عهدة المينوروسو لمدة إلى غاية 2005/04/30 بهدف تقرير المصير في الصحراء الغربية.

## المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في حل نزاع الصحراء الغربية

سنتناول في هذا المطلب الدور الذي لعبته النظمات الاقليمية في أدارة التزاع في الصحراء الغربية ،وسيكون التركيز على منظمة الوحدة الافريقية التي لعبة دوركبير وفعال في التزاع بكل الإوراق التي بيدها،ثم دور الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية مستعرضين أهم الجهود المبذولة

### الفرع الأول: القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية:

ليس هناك شك في الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الإفريقية تجاه تصفية الاستعمار ضمن القارة الافريقية منذ تأسيسها كما أنها عالجت مختلف التراعات السياسية التي قامت بين الدول الافريقية وخاصة المتعلقة منها بمشاكل الحدود، ومعالجة قضية الصحراء الغربية تدخل ضمن تعهداتها الرامية إلى تصفية جميع صور الاستعمار من القارة بغية تحقيق الاستعمار الكامل لجميع الأراضي الافريقية[1] .

ورغم أن منظمة الوحدة الافريقية تعتبر الإطار الفريد من التنظيمات على مستوى القاري(الإفريقي)، إلا أن دورها مع ذلك كان نسبيا إذا ما قيس بالدور الذي لعبته منظمة الأمم في مجال تصفية الاستعمار في بعض الأقطار الافريقية، كما أن الامم المتحدة قد اهتمت بقضية الصحراء الغربية قبل منظمة الوحدة الافريقية بتذكير الحكومة الاسبانية بقرارات الجمعية العامة.

و لم يتبدل هذا الوضع إلا بعد النصف الثاني من السبعينات، وعلى ذلك فإننا نتناول دور منظمة الوحدة الإفريقية بشأن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية والتأكيد على حق الشعب الصحراوي في مرحلتين:

#### أولا: مرحلة ما قبل 1975:

أن أول مبادرة من طرف المنظمة ترجع إلى تاريخ 22أفريل 1965 حينما أصدرت لجنة التحرير التابعة لها قرارا يدعو في مضمونه كلا من فرنسا وبريطانيا واسبانيا إلى الاعتراف بحق تقرير

1 – المادة 2 فقرة 5، وكذلك المادة 3 فقرة 6 من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية.

المصير للشعوب الخاضعة لسيطرتها، أما مؤتمر القمة الإفريقي الرابع المنعقد في اديسا بابا ما بين 31 أكتوبر و4نوفمبر 1966 فقد أصدر قرارا طلب من اسبانيا تصفية وجودها من المناطق التي تحتلها.

وفي 12جوان 1972 اجتمع وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية بالرباط وأصدروا قرارا جاء فيه:

1-يعرب المجلس عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة الاسبانية .

2-يلزم اسبانيا أكثر من أي وقت مضى بإيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان هذا الاقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال في أقرب الآجال وطبقا لميثاق الأمم المتحدة.

3-يطلب من الدول الأعضاء المهتمة مباشرة بتكثيف جهودها لدى الحكومة الاسبانية لتطبيق لائحة الجمعية العامة رقم 2711 وخاصة الترتيبات المتعلقة بتنظيم استفتاء في أقرب وقت ممكن.

وكذلك نجد قرار مجلس وزراء الوحدة الافريقية المنعقد في مقديشو من 06 إلى 11 سنة 1974 وقد نددوا فيه بمناورات الحكومة الاسبانية الرامية إلى التخلي عن التزاماتها بشأن تصفية الاستعمار من المنطقة، كما أعلن المؤتمر عن تضامنه مع شعب الصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية.

كما طالب المجلس من الدول المجاورة المعنية مباشرة متابعة مشاوراتها وتوحيد وتكثيف جهودها لوضع حيز التنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 3162، وكذلك وضع الترتيبات الخاصة بتنظيم استفتاء في أقرب وقت بقصد تمكين السكان الأصليين من التعبير الحر عن إرادتهم طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتحت مسؤولية وبضمانات من الهيئة الدولية.

ومن خلال ما تقدم يبدو لنا أن دور منظمة الوحدة الافريقية بقي شكليا يدور في اطار قرارات الأمم المتحدة، و لم تقم بأي عمل ايجابي من شأنه أن يساعد على تصفية الاستعمار من المنطقة وهذا يعود في اعتقادنا إلى عدة عوامل منها:

أ-عدم النضج التحرري لدى غالبية الأنظمة المكونة للمنظمة وهذا بالرغم من أن معظمها قد عرف الاستعمار.

ب-عدم وضوح القضية ويعود ذلك إلى الغموض الذي اكتنفها من جراء الأطماع التوسعية التي أبداها كل من المغرب وموريتانيا والحصار الإعلامي الذي فرضته اسبانيا.

ج-الموقف العربي السلبي من القضية[1]، واعتبارا أن النزاع قائم بين المغرب والجزائر.

د-عدم وجود قيادة سياسية صحراوية تنشط على المستوى الدولي حتى ظهور جبهة البوليساريو التي عرفت كيف تقود الأمور السياسية والعسكرية في آن واحد.

**ثانيا: مرحلة ما بعد 1975:**

وتأتي هذه المرحلة بعد تغيرات عديدة طرأت على مسرح القضية، تمثلت في صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وتأكيده عل حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وكذلك باتفاق مدريد وغزو لجيش الملكي للأراضي الصحراوية.

كل هذا جرى أمام مرأى عن المنظمة التي ظلت مخدرة بالداعية المغربية وتهديداته بالانسحاب ومحاولة ايجاد تقسيم داخل المنظمة الافريقية.

وهكذا لم يتمكن مؤتمر القمة الثالثة عشر لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقدة بجزيرة موريس 1976 من مناقشة قضية الصحراء الغربية بشكل يعطي للشعب الصحراوي إمكانية تقرير مصيره، وهذا سبب معارضة كل من المغرب وموريتانيا، باعتبار أن ملف قضية الصحراء قد انتهى.

وفي مؤتمر بورلوبس طرحت دولة بينين مشروع حول مشكلة الصحراء الغربية بهدف إلى تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وفقا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، و لم تتوصل المنظمة إلى تبني التوصية نظرا لانسحاب المغرب من أعمال المؤتمر.

1 – نستثني ليبيا والجزائر، البلدين اللذين وقفا مع الشعب الصحراوي في جميع المجالات العسكرية والسياسية.

وفي الدورة الرابعة عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في ليبروفيل(الغابون) في عام 1977 قرر المؤتمرون استدعاء مؤتمر طارئ لمناقشة القضية الصحراوية ما بين 24 و30 مارس 1978 في لوزاكا عاصمة زامبيا، ويلاحظ أنه خلال هذا المؤتمر قد قبل مشاركة وفد عن جبهة البوليساريو[1] .

والواقع أ، مؤتمر ليبروفيل كان يمثل الصراع القائم حول الصحراء الغربية بين الأنظمة التقدمية من جهة، والانظمة المعتدلة من جهة أخرى، وهذا الموضوع هو الذي جعل المؤتمر عاجزا عن اتخاذ قرارات صريحة بشأن القضية الصحراوية و لم يتمكن سوى من اصدار قرار لاستدعاء مؤتمر طارئ لمناقشة القضية[2]

والمعلوم أن الاجتماع الطارئ بشأن المشكل الصحراوي لم ينعقد لا في لوزاكا ولا في أي عاصمة أخرى حيث تم تأجيله مرتين الأول في 1977/05/16 والثانية عندما أعلنت زامبيا عن عدم استعدادها لتنظيم الاجتماع بسبب عدم توفر شروط الأمن الضرورية لانعقاد وقد تم تأجيله إلى أفريل 1978.

وفي جويلية 1978 قرر مجلس منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الخرطوم إدخال قضية الصحراء الغربية ضمن جدول أعمال مؤتمر رؤساء الدول.

وهكذا اعتبرت قمة الخرطوم كمرحلة هامة في اتجاه المنظمة لمعالجة قضية الصحراء الغربية، حيث أكد المؤتمرون على ضرورة وضع حد للعمليات العسكرية في المنظمة من جهة والبحث على ايجاد تسوية للمشكل طبقا لمبادئ المنظمة وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالرغم من أن مشكلة الصحراء الغربية قد طرحت كبند من بنود جدول أعمال المجلس، إلا أنها مع ذلك قد شكلت اهتمام المؤتمرين، بحيث أن أغلب المناقشات قد دارت حولها.

1 – B. MALEK. SP. CIT P : 385.

2– Révolution africaine du 13 au 19/07/1977.

وقد انتهى مؤتمر الخرطوم بعدة توصيات[1]، كان أهمها إنشاء لجنة خاصة تتكون من خمسة رؤساء دول أعضاء في المنظمة وهم على التوالي: جعفر النميري(السودوان)- احمد سيكوتوري(غينيا)- موسى طراوي(مالي)- اباسنجو(نيجريا)- جوليوس نيريري(تترانيا).

وقد كلفت اللجنة بدراسة جميع المعطيات الخاصة بالصحراء الغربية فيها ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير وذلك بغية تقديم ملف شامل حول القضية ليقدم بعد ذلك إلى رؤساء الدول الافريقية.

وتطبيقا لذلك فقد انبثق عن اللحنة الخاصة لجنة فرعية مكونة من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ورئسا مالي، ونيجريا حيث قامت بزيارة إلى كل من الجزائر وموريتاني، والمغرب خلال الفترة الواقعة مابين 1 و5 مايو 1979.

واستنادا إلى المناقشات التي أجرتها اللجنة الفرعية مع رؤساء الدول المذكورة أعلاه، وكذلك مع ممثلي البوليزاريو فإنها قدمت تقرير إلى اللحنة الخاصة خلال الاجتماع الذي عقد في 23جوان 1979 في الخرطوم، والذي انتقل على اثره الأمين العام للمنظمة إلى اسبانيا حيث استمع إلى رأي الحكومة الاسبانية حول قضية الصحراء الغربية.

ومن خلال تقرير اللجنة الفرعية وتقرير الامين العام توصيات اللجنة في نهاية أشغالها إلى إعداد ملف كامل للقضية والذي قدم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في منروفيا(عاصمة ليبريا) مابين 20 جويلية 1979 وقد صادق المؤتمر بأغلبية الثلثين على توصيات اللجنة الخاصة والتي جاء فيها مايلي:

"وباعتبار أن كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير، ولما كان الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب لم يمارس حقه في تقرير المصير، ولما كان الاتفاق الثلاثي بين واسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسلم الإدارة الأرض للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليما للسيادة، فإن اللجنة الخاصة توصي مايلي:

1 - نص لائحة مؤتمر القمة الافريقي 15 حول الصحراء الغربية (ملحق الوثائق).

1-الاعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق النار عام وفوري.

2-ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبني أحد الاختيارين التاليين:

أ-الاستقلال التام

ب-المحافظة على الوضع الراهن

3-اجتماع كل الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.

4-تشكيل لجنة خاصة من 06 أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية من طرف دورتها العادية العاشرة لمؤتمر القمة[1] .

وتكلف بتحديد الاجراءات ومراقبة تنظيم الاستفتاء وبالتعاون الكامل مع منظمة الأمم المتحدة على أساس مبدأ صوت لكل شخص[2].

وقد اجتمعت هذه اللجنة المشار إليها أعلاه من 04 إلى 05 ديسمبر 1979 بالعاصمة الليبيرية، وقد حضرت جميع الأطراف باستثناء المغرب، وفي نهاية أشغالها عبرت اللجنة من خلال توصية لها عن أسفها لغياب المغرب أحد الأطراف الرئيسية في النزاع في الصحراء الغربية، كما هنأت جمهورية موريتانيا الإسلامية على قرارها الشجاع، والصريح الذي أدى إلى توقيع معاهدة السلام مع جبهة البوليزاريو وتخليها عن كافة المطالب في أراضي الصحراء الغربية وأكدت في الأخير بصفة خاصة على:

- سحب القوات المغربية من المنطقة التي انسحبت منها موريتانيا.
- دعوة مافة الأطراف في النزاع إلى ملازمة وقف إطلاق النار حالا في كامل أراضي الصحراء الغربية.
- توصية بتشكيل قوة للمحافظة على السلام تابعة لمنظمة الوحدة الإفرقية[3].

1 - تتكون هذه اللجنة من السودان، غينيا، مالي، تنزانيا، وهي برئاسة ليبريا.

2 - جريدة المجاهد الجزائرية، 1979/07/27، العدد 998، ص 14.

3 - أنظر النص الكامل: "لائحة لجنة المصالحة " في الملحق ص306.

– وهكذا في هذه النّصوص يطغى عليها طابع الاستعطاف والمصادقة والتذكير بالقرارات السابقة بدون اتخاذ أية قرارات حاسمة، وهو ما أكده السيد آدم كوجو الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في أعقاب هذا الاجتماع بتصريح لوكالة الأنباء الفرنسية قال فيه "أن اللجنة الإفريقية الخاصة قد اكتفت بالقيام بأعمال توضيحية تمكن جميع الأطراف في يوم ما أن تلتقي وتتحاور".

ورغم هذه القرارات التي لاقت رفضا مطلقا من طرف المغرب وأمام هذا التعنت المغربي، فلم تجد لجنة المصالحة سوى مواصلة البحث من جديد وبذل الجهود لتقريب وجهات النَّظر[1].

ثم انعقد إجتماعان في أفريتاون عاصمة سيراليون في جويلية وسبتمبر 1980 وقد أكد الإجتماع الأول على كما جاء في الدورة الثانية للجنة المصالحة، كما طالب المؤتمر من اللجنة مواصلة البحث وبذل الجهود للتوفيق بين أطراف النزاع وإيجاد حل نهائي لهذه المسألة.

واجتمعت اللجنة من جديد في فريتاون في شهر سبتمبر 1980 ورغم محاولة المغرب كعادته في بث الفوضى والتشكيك، وذلك لتأجيل حكم اللجنة وعليه فإن المؤتمر أصدر عدة توصيات[2].

وفي جوان 1981 انعقد مؤتمر القمة الثمن عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية بنيروبي والذي أصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار.

كما أنشأ لجنة تتكون من سبعة أعضاء مهمتها تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية، وخاصة بعد موافقة الوفد المغربي على مسألة وقف النار وإجراء استفتاء حر ونزيه تحت إشراف المنظمة الإفريقية وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.

1 – جريدة الشعب الجزائرية، السبت 8 ديسمبر 1979، ص7.

2 – Malek. Op. cit p412.

كما صرح الحسن الثاني على أعقاب ذلك بأن سنة 1981 تعد سنة للحل النهائي لقضية الصحراء الغربية[1].

أما الثاني فقد انعقد ما بين 8 و9 فيفري 1982 والذي ضم أعضاء اللجنة السباعية وتشارك في هذه القمة أيضا الأمين العام للمنظمة الإفريقية السيد آدم كوجو والجزائر وموريتانيا، وطرفي النزاع المغرب والبوليزاريو، إلى جانب حضور خبراء من هيئة الأمم المتحدة[2].

وفي هذا الاجتماع تم مناقشة الوثيقة المقدمة من طرف الأمين العام وتتضمن هذه الوثيقة تطبيق القرارات التي اتخذتها اللجنة السباعية حيث تلح الوثيقة على ضرورة جلوس الكرفين المتنازعين "المغرب وجبهة البوليساريو" على مائدة التفاوض تحت إشراف اللجنة الإفريقية[3].

بعد مرور قمة نيروبي الثانية والثالثة، قرر الأمين العام "آدم كوجو" الإعلان صراحة بأن جمهور الصحراء الغربية هي واقع إفريقي موجود فرض حكمته وثوريته داخل أكبر منظمة إفريقية، ولهذا فعلى الدول الرافضة أن تعترف بهذا الواقع والتعامل معه[4].

و لم يكن أمام المنظمة سوى قبول الجمهورية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل الحقوق وهذا ما جعل في الدورة العادية 38 المجلس وزارة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في شهر فيفري 1982 بأديس ابابا، هذه الدورة التي ميزت تاريخ المنظمة بموافقتها على انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إليها وفقا للشروط المحددة في المادة 28 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[5] قامت بعض الدول بمقاطعة الاجتماع احتجاجا على انضمام الصحراء الغربية للمنظمة، الواقع أنَّ هذه المقاطعة لم تكن لولا تدخل بعض القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بعدة ضغوط

1 - Afrique. Asie , N° 260, Mars 1982, p27.

2 – جريدة المجاهد، 12 فيفري 1982 العدد 1123 ص 30.

3 – بن عامر التونسي تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 328-329.

4 – مجلة المجاهد الجزائرية، العدد 1131، 23 أفريل 1982، ص 23.

5 – تنص المادة 1/28 يمكن لأي دولة مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإداري في أي وقت يعزمها تأييد هذا الميثاق أو الانضمام إلى العضوية.

على بعض الوفود الإفريقية، بل ذهبت إلى استعمال التهديدات المالية لتحملهم على مغادرة الاجتماع بغية إفشال انضمام الجمهورية الصحراوية، التي حصلت على الأغلبية لبسيطة المطلوبة 26 دولة.

والجدير بالذكر أنَّ المجلس واصل أعماله تحت إشراف مكتب الدورة 38 الذي سبق أن انتخب عليه من طرف جميع الوفود، وافق المجلس على ميزانية المنظمة، وقرر في الأخير عقد الدورة 39 في طرابلس ليبيا[1].

**الفرع الثاني: موقف الاتحاد الإفريقي من قضية الصحراء الغربية**

ينبع موقف الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية من التاريخ الطويل لكفاح الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار، الاحتلال الأجنبي والفصل العنصري، وهو موقف مبدئي يستند على الدعم الثابت لحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقتضيات الشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار.

وينعكس هذا الموقف الراسخ في العديد من القرارات التاريخية التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي فيما بعد بدءاً من اللائحة H6/RES.104.XIX المتبناه في عام 1989 إلى غاية خطة عمل طرابلس، التي اعتمدتها الدورة الخاصة للمؤتمر الاتحاد الأفريقي المتعلقة بدراسة وحل الصراعات في أفريقيا، المنعقدة بطرابلس بالجماهيرية الليبية في 31 أغسطس 2009 وقد أكد الاتحاد من خلال خطة عمل طرابلس، دعمه للتوصل إلى حل يقوم على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ودعا إلى تكثيف الجهود الدامية إلى أجراء استفتاء لتمكين شعب الصحراء الغربية من الاختيار بين خيار الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

وقد أكدت الدورة العادية السادسة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المنعقدة بمقر الاتحاد الأفريقي بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في نهاية شهر يناير الفارط، على موقف الاتحاد الثابت المتضمن في خطة عمل طرابلس وقرارات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة.

1 – بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 332.

وللتذكير، فقد حثت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خلال القمة المذكورة، الاتحاد الأفريقي على القيام بدور استباقي كشريك كامل لا غنى عنه للأمم المتحدة في عملية السلام في الصحراء الغربية، تماشيا مع قرارات الاتحاد والمبادئ والتوجهية الواردة في خطة عمل طرابلس لعام 2009، وفي هذا السياق دعى الاتحاد إلى لعب دوره الريادة في الدفع بالأمم المتحدة إلى الإيفاء بالتزاماتها من حيث إجراء استفتاء نزيه لتقرير المصير في الصحراء الغربية وبالتالي تصفية الاستعمار من آخر مستعمرة في أفريقيا.

**مجلس السلم والأمن الأفريقي يتبنى قرارا حول النزاع في الصحراء الغربية:**

تبنى مجلس السلم والأمن الأفريقي قرار تناول مختلف جوانب النزاع في الصحراء الغربية، وذلك في اجتماعه 496 المنعقد بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا.

**نص القرار**: أن لمجلس:

1- يأخذ علما بتقرير رئيسة المفوضية حول الوضعية في الصحراء الغربية وكذلك بالتحديث الذي قدمه المبعوث الخاص لرئيسة المفوضية إلى الصحراء الغربية، الرئيس الموزنبيقي السابق جواكيم تسيساتو.

2- يذكر ببرنامج العمل الذي تم تبنيه من طرف الدورة الخاصة لجمعية الاتحاد للنظر في النزاعات الأفريقية وتسويتها، المنعقد في طرابلس، ليبيا، في 31 غشت 2009، الذي عبر عن دعم جهود الأمم المتحدة لتجاز المأزق في مسلسل السلام في الصحراء الغربية التي تكفل حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

3- يذكر كذلك بالقرار المتبني من قبل الدورة العادية 22 للمجلس التنفيذي المنعقد في أديس أبابا من 24 إلى 25 يناير 2013، الذي يطالب المفوضية باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل تنظيم استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

يذكر كذلك بقرار جمعية الاتحاد الأفريقي الذي تبنته الدورة العادية 24 لجمعية الاتحاد المنعقد من 30 إلى 31 يناير 2015، الذي يؤكد دعوات مجلس الأمن الدولي للطرفين لمواصلة التفاوض بدون شروط مسبقة وبنية حسنة.

يرحب بالجهود المتواصلة للأمين العام للأمم المتحدة وكذا جهود مبعوثه الشخصي في البحث عن حل في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها المشاورات التي أجراها المبعوث الشخصي كجزء من مقاربته الجديدة الموضحة في تقرير الأمين العام حول الوضعية المتعلقة بالصحراء الغربية في 10 أبريل 2014.

يرحب إضافة إلى ذلك بالخطوات المتخذة من قبل رئيسة المفوضية تطبيقا لقرارات هيئات الاتحاد الأفريقي السياسية ذات الصلة ودعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بما فيها تعيين الرئيس السابق جواكيم تسيساتتو كمبعوث خاص للاتحاد الأفريقي ومبادرة التعاطي مع طرفي النزاع ويعبر المجلس عن ارتياحه للمشاورات التي أجراها المبعوث الخاص مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وإسبانيا، باعتبارها قوة الاحتلال سابقا.

يلاحظ بانشغال عميق أنه بعد أربعة عقود من بدأ النزاع في الصحراء الغربية، فشلت إلى حد الآن كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل في تحقيق النتائج المرجوة، وأن الانسداد السائد لا يزيد من التوتر في المنطقة فحسب بل ويقوض جهود ترقية التكامل في المنطقة المغاربية، وعليه فإن المجلس يعتبر أن بذل المزيد من الجهود لتجاوز المأزق الحالي أمرا ملحا[1].

بهذا الخصوص فإن المجلس:

أ- يدعو إلى عمل دولي منسق باتجاه التنظيم العاجل لاستفتاء من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، بما يستجيب وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأفريقي وتوصيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

1 -pres www.sahara ، نص قرار مجلس السلم الأفريقي حول الصحراء الغربية، 2015/5/3.

ب- بحث مجلس الأمن الدولي على اتخاذ القرارات الضرورية لضمان احراز تقدم في البحث عن حل لنزاع الصحراء الغربية.

ج- يجدد دعمه لدعوات مجلس الأمن إلى أجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو بدون شروط مسبقة وبنية حسنة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل، دائم ومقبول لدى الطرفين، يكفل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

ويدعو المجتمع الدولي الواسع إلى تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تجاوز المأزق الحالي.

وباعتبار أن قضية الصحراء الغربية تظل قضية استكمال مسلسل تصفية الاستعمار في إفريقيا، فإن المجلس:

يقرر أن يعيد تفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات الخاصة بالنزاع في الصحراء الغربية[1].

كما دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلأى التنفيذ الفعال لقرارات مجلي الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي على حد سواء مما يتطلب مشاركة دولية معززة بشراكة بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة،مؤكدا التزام الاتحاد الأفريقي مواصلة لعمل من أجل أيجاد حل عاجل للنزاع في الصحراء الغربية على أساس الشرعية الدولية.

وعقد المجلس اجتماعه رقم 503، بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا لمناقشة قراره حول الوضع في الصحراء الغربية الذي توج أشغال دورته الماضية 496 بتاريخ 27 مارس 2015.

وتأسف المجلس الأفريقي في بيان توج أجتماعه على عدم موافقة مجلس الأمن الدولي على طلب الاتحاد الأفريقي المتعلق بتمكين المبعوث الأفريقي الخاص إلى الصحراء الغربية الرئيس الموزنبيقي السابق جواكيم تسيساتو من مخاطبة أعضاء مجلس الأمن الدولي وتبليغ محتوى موقف الاتحاد الأفريقي من قضية الصحراء الغربية خلال اجتماعات أفريل.

1 – قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي حوال الصحراء الغربية، جريدة المسار العربي، 2015/5/13.

وأضاف البيان أن هذا الوضع لا يعكس روح الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سينا في ما يتعلق بقضايا السلام والأمن في القارة الإفريقية بما في ذلك قضية الصحراء الغربية، التي تتطلب تطابق العلاقة بين الهيئتين وتوثيقها، معربا عن اقتناعه الراسخ أن تسوية النزاع في الصحراء الغربية ظلت في طريق مسدود منذ أكثر من أربعة عقود على الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئة[1].

**الفرع الثالث: موقف الدول العربية من نزاع الصحراء الغربية**

**أولا: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية:**

من المهام الاساسية لأي منظمة دولية أو اقليمية، تسوية ما قد ينشأ من منازعات وصرعات بين الدول الأعضاء، بالطرق السلمية وعندما نشأت جامعة الدول العربية عام 1945، كانت الايديولوجية السائدة في العالم العربي هي حكم القانون، ويرجع ذلك إلى تأثر القادة العرب بالمذاهب الدستورية الغربية، وبفلسفة عصبة الأمم أيضا، ولذلك رأت هذه أن الخلافات بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، لابد أن تتم تسويتها، من خلال محكمة العدل الدولية، إلا أن هذا الاتجاه لقي معارضة من بعض الدول العربية، التي كانت مشاركة في مفاوضات أنشأ الجامعة العربية، ويتضح من أساليب وطرق فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، من خلال تحكم مجلس الجامعة أو وساطته، أن القرارات غير ملزمة من دون موافقة أطراف النزاع، وتداركا لهذا القصور القانوني والعملي في مجال صلاحيات جامعة الدول العربية، لتسوية المنازعات، التي قد نشبت بين أعضائها من الدول حاول مجلس الجامعة إنشاء جهاز قضائي لتسوية المنازعات، وفي 13 أبريل 1950، كون المجلس لجنة من ثلاثة خبراء لاعداد مشروع محكمة عدل عربية، إلا أنه لم يصدر أي مشروع يهدف إلى إقامة محكمة عدل عربية حتى الآن، ولذلك فإن العديد من النازعات التي ثارت بين الدول العربية لم يفض آي نزاع منها وفقا للتحكيم، الذي يعتبر الهيئة المسؤولة عن تسوية المنازعات، في إطار جامعة الدول العربية.

1 – المجلس الأفريقي يدعو إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي،masp www.ahewar.org

**ثانيا: جامعة الدول العربية ومشكلة الصحراء الغربية.**

لقد كانت مشكلة الصحراء الغربية من أعقد المشكلات، التي واجهتها جامعة الدول العربية، حيث بدأت تتضح خطورة هذه المشكلة، وبالرغم من اهتمام جامعة الدول العربية بمشكلة الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات، فالهدف الاساسي لجامعة كان المطالبة بإنهاء الاستعمار الاسباني من الصحراء، بينما لم تتمكن جامعة الدول العربية من السعى لانهاء المشكلة والتعمق فيها، نظرا للقوة التي يفرضها ميثاق الجامعة على وسائل وطرق تسوية المنازعات، إلا أنها أصدرت العديد من القرارات بشأن مشكلة الصحراء الغربية من أهمها:

1- أصدر مجلس الجامعة العربية القراررقم 3016 بتاريخ 7 أبريل 1973، بشأن العلاقات العربية الإسبانية، والذي أكد أهمية قيام الأمانة العامة للجامعة العربية بإعداد الدراسة الخاصة بالعلاقات العربية الاسبانية، ووسائل تدعيمها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

2- قد الأمين العامة لجامعة الدول العربية تقريرا في الدورة وتضمن هذا التقرير عرضا متكاملا لمشكلة الصحراء الغربية مع المذاكرة، التي اعدها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الاسبانية.

3- صدر عن مؤتمر القمة العربية السابع للملوك والرؤساء العرب، الذي عقد بالرباط، خلال الفترة 26-29 أكتوبر 1974، قرار بشأن قضية الصحراء الغربية، وأعتبرت الدول العربية قضية الصحراء الغربية تصفية الاستعمار، فضية جوهرية تهم جميع الدول العربية، وتطالب أسبانيا باعتبارها دولة صديقة للعرب.[1]

عندما يدور الحديث في المغرب العربي حول تأثير الدول العربية على موضوع نزاع الصحراء الغربية، فإن أول ما يتبادر إلى ذهن العارفين بالشأن المغاربي هو تأثر الحكام العرب على مسار القضية والنزاع الذي يعمر اليوم أكثر من 40 سنة حيث أن جل الحكام العرب ظلوا يلعبون أدوارا يمكن وصفها بالسلبية، بل أن منهم ظل يلعب أدوار تسير في اتجاه معاكس للقانون الدولي، والمؤسف أنه

[1] -http/www.mounadil.com

أصبح مستقر في الأذهان لدى العالم أن الحكام العرب يريدون الإلتفاف على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

فحتما تعلق الأمر بالمواقف العربية من الحلول المتداولة لقضية الصحراء الغربية نجدها تنطوي على تبسيط شديد وهو إطلاق أحكام معاكسة لحقائق التاريخ وقرارات المجموعة الدولية، ولا تدري إن كانت المواقف المستخفة بحق شعب عربي مسلم أعزل تصدر عن حسن أو سوء نية.

وهذا القول لا يوحي إنكار بعض الأطراف العربية تطبيق الشرعية الدولية بالصحراء الغربية ووضع حد لمعانات الشعبين الشقيقين الصحراوي والمغربي، ويسجل في هذا المقام لأطراف عربية محاولات علانية أو سرية هدفت إلى تضييق الخلافات بين الطرفين.

وعليه فإن الجهود المبذولة من طرف جامعة الدول العربية لا ترقى إلى المستوى المنوط به و لم تكن جامعة الدول العربية تنظر بعين أوسع للصراع واتخاذ مواقف متوازنة وواضحة حتى تصبح راعية نزيهة لأية عملية سلام للنزاع في المنطقة، وتسهم مساهمة فعالة في البحث عن الحل العادل والمنصف الذي يعزز الأمن ويشيع السلام بمنطقة المغرب العربي.

فالأكيد أن التطورات العاصفة بالأمة العربية غيبت اسم الصحراء الغربية عن الخريطة السياسية العربية الرسمية والنظام الاقليمي العربي يعيش حاليا محنة حقيقية لم يشهد لها مثيل، منذ تأسس هذا النظام على أساس قواعد ميثاق جامعة الدول العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويسجل التاريخ العربي على كل حال وقائع لا لبس في دلالاتها تعكس انحياز معظم الدول العربية للطرح النغربي، فبعض الدول العربية ثابرت منذ 1975 على الدعوة إلى تجاهل قرارات المجموعة الدولية وراحت تعلن عن دعم كل القترحات المغربية، وهي تعلم أن الحلول التي يتحدث عنها المغلاب منقوصة ولا ترقي إلى الطموح الصحراوي ونصوص القرارات الدولية التي تقر للشعب الصحراوي بحقه في اختيار مصيره بصفة حرة ديمقراطية نزيهة.

حدث هذا فيما بقيت الجزائر تدعو وتساند دوما حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره طبقا للقرارات الدولية[1].

في الوقت الذي يشتد التنبيه من قبل الغرب وخاصة من قبل الطامعين في خيرات المنطقة إلى حساسية منطقة المغرب العربي، يصبح من اللازم على الدول العربية أخذ المواقف الدولية المطلقة من الشرعية الدولية مرجعية لحل قضية الصحراء الغربية بعين الاعتبار فيما يخص سبيل فض النزاع الصحراوي المغربي، وطالما أن هناك عدالة دولية في طور الاكتمال وأصوات وطنية عربية مخلصة تتصاعد، ةتطالب اللجوء إلى تنفيذ هذه العدالة، حتى لا تظل الشعوب العربية ضحية أهواء حكامها المستبدين في السلطة، سيبقى الشعب الصحراوي ينتظر من أمته العربية التي يعتز بانتمائه لها أن تعود إلى كلمة الحق واعتبار صوت العقل، واليوم بعد فشل الافتراح المغربي ومساعي بعض الدول العربية لشرعيته دوليا، يمكن الحديث عن مؤشرات عديدة تظهر أن بذور الواقعية السياسية في الساحة العربية قد تغيرت فيما يخص قضية الصحراء الغربية، ونتمنى أن نرى دورا عربيا ايجابيا تدعم المساعي الدولية الأخرى الهادفة لايجاد حل عادل ودائم، ويبقىالشعب الصحراوي يحرص من على أن تتحمل الدول العربية كل المسؤولية وتسجل لها حضورا في حل القضية و تحسيس على طرفين عربيين، حل يستند إلى قواعد واسس القانون الأولى و لم يعد يتحمل المجاملة والحسابات وطمس الحقائق والمزيد من الدعم العربي[2].

1 – لحسن بولسبان: الدور العربي الحلقة المفقودة في نزاع الصحراء الغربية، المستقبل الصحراوين 2015/5/4.

2 – السالك مفتاح، لماذا تفشل الامم المتحدة في ادارة وتسوية نزاع أخر مستعمرة افريقية، الحوار المتمدن، العدد 1908، 2007/5/7.

## المبحث الثاني: المساعي الدبلوماسية والسياسية لحل نزاع الصحراء الغربية

بعد الاتفاق على وقف أطلاق النار بين البوليساريو والمغرب بدات المساعي والجهود الدبلوماسية والسياسية لحل النزاع بدأن بمخطط التسوية الاممي وكذلك أنشاء بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية المينورسومرور بتعين مبعوثين أممين لصحراء الغربية ،وعقد العديد من جولات المفاوضات المباشرة والغير مباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب وعليه سنتناول المساعي الدبلوماسية في هذا المبحث من خلال مطلبين

### المطلب الأول: المبعوث الأممي في الصحراء الغربية بين قوة القانون وعنجهية السياسة

وكان هذا التدخل الأممي بعد جهد جهيد ومفاوضات عسيرة وشاقة انخرط فيها المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، حيث أجريت محادثات واجتماعات ثنا\ية وثلاثية في عواصم عالمية وإن بقية غير مباشرة وعبر الوساطة الدولية.

#### الفرع الأول: بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية minorso وتنظيم الاستفتاء:

قرر مجلس الأمن الدولي تشكيل بعثة الاستفتاء في القرار 690 بتاريخ 29 أبريل 1991 في الصحراء الغربية وذلك وفقا لتقرير الأمين العام والذي فصل فيه خطة تنفيذ مقترحات التسوية التي تم قبولها من قبل طرفي النزاع في 30 أوت 1988 والتي تتضمن ما يلي:

- وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.
- تقليص عدد القوات من كلا الطرفين في الإقليم، ومركزة قوات الطرفين.
- تحديد الهوية في الإقليم وإعداد قوائم المصوتين.
- عودة المؤهلين من اللاجئين للتصويت.
- إطلاح صراح المساجين السياسيين.
- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه وإدارة الإقليم مؤقتا[1].

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 61.

**أولا: تشكيل بعثة المينورسو**: تتكون البعثة من.

1- المبعوث الخاص للأمين العام الأممي في الصحراء الغربية ويضم أيضا أعضاء مكتبه، وتكون المسؤولية ملقاة على عاتقه في كل مسائل وتعاقب على هذا المنصب في الصحراء الغربية المبعوث الشخصي الأول هيكتور قروس انسبيل، لكنه استقال وخلفه السيد جوهانس مانس بداية من أكتوبر 1988، ثم جاء الممثل الشخصي جيمس بيكر بمخطط السلام، ليخلفه بان فالصون الذي فشل في إيجاد حل للتزاع بسبب انحيازه الواضح للمغرب، وجاء بعده الممثل والمبعوث الشخصي للأمم المتحدة السيد كريستوفر روس في عهد الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون والذي يواصل جهود الأمم المتحدة لحل التزاع حيث شرع في إجراء عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين لتقريب وجهات النظر كان آخرها في 13-14 مارس 2012[1].

2- وحدة مدنية: والتي يتراوح حجمها من 800 إلى 1000 شخص على أساس متطلبات المراحل المختلفة من المرحلة الانتقالية للمخطط السلمي وتتكون هذه الوحدة من أعضاء تنظيم الاستفتاء وأعضاء لجنة الهوية.

3- وحدة أمنية: وتتكون من 900 ضابط وشرطي، موزعة على كافة أقاليم الصحراء الغربية.

4- المكون العسكري: تتألف البعثة من حوالي 1700 عسكري، ينقسمون إلى 550 من رجال البحرية في ملاحتين عسكريتين، وتبلغ قوات المشاة حوالي 700 جندي مراقب بقيادة الجنرال "خورخي بوروسو" من البرتغال – مهمتها السهر على حفظ الأمن، ومراقبة وقف إطلاق النار من خلال دوريات ميدانية، وكذا التنسيق الجيد على الأرض سوى مع المملكة المغربية أو مع جبهة البوليساريو[2].

**ثانيا: مهام بعثة المينورسو**: حددت الأمم المتحدة لبعثتها في الصحراء الغربية المهام التالية:

1- مراقبة وقف إطلاق النار: وهذا ابتداء من تاريخ 06 سبتمبر 1991 الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة، والذي قبله كلا الطرفين "المغرب – جبهة البوليساريو"، من أجل التحقق من قيام المغرب

1 – مصطفى الكتاب- محمد بادي، التزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، مرجع سابق، ص115.

2 – مصطفى الكتاب- محمد بادي، المرجع نفسه، ص116.

بخفض عدد قواتها في الإقليم، من أجل تنظيم استفتاء للسكان الصحراويين دون أية ضغوط أو مخاوف أو إكراه عسكري مغربي يمارس على الصحراويين، بالإضافة إلى مراقبة ورصد تمركز قوات الطرفين في المواقع المحددة لهم من طرف الأمم المتحدة، ليتم مراقبة كل تحركاتها وعدم السماح لها بالتنقل إلا بإذن القوات الأمنية لبعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية "Minorso".

2- إطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين: من خلال بذل الجهود اللازمة من كل الطرفين لتبادل سجناء وأسرى الحرب، تحت إشراف "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" في أقرب الآجال وخاصة بعد دخول اتفاقية وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

3- تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم/ وذلك بالتركيز والاعتماد على الإحصاء الإسباني الذي أجرته عام 1974، ويشمل جميع الصحراويين المؤهلين للانتخاب، وقد أوكلت هذه المهمة إلى"لجنة تحديد الهوية" التي يكون لها مهمة تطبيق المقترحات التي وافق عليها الطرفان وفق الإحصاء الإسباني[1].

4- عودة اللاجئين الصحراويين: ويقوم بذلك المفوض بشؤون اللاجئين من قبل الامم المتحدة وينفذ برنامج الإعادة إلى الوطن.

5- تنظيم الاستفتاء: وذلك بإجرائه ومراقبته والإشراف عليه وكفالة الإعلام عن النتائج التي أسفر عنها الاستفتاء في الصحراء الغربية، مهما كانت صفة النتائج في يناير 1992 وقد تم رصد 200 مليون دولار أمريكي للعملية منذ البداية وحتى النهاية ووافقت الجمعية العامة على ميزانية "المينورسو" في 17 مايو 1991[2].

إلا أنه ومع بداية التطبيق الفعلي لهذه الإجراءات وبداية دخول مرحلة انتقالية بدأ عمل "المينورسو" يصطدم ببعض العراقيل أهمها:

- رفض المغرب إحصاء 1974 على الرغم من قبولها في بداية الأمر.

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 62.

2 – حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، دراسة لنيل إجازة في العلوم السياسية، دمشق، 2006/ ص 50.

- تقديم المغرب للائحة جماعية تضم حوالي 120.000، مغربي بدلا من الطلبات الفردية، حيث أن لجنة تحديد الهوية تستلزم طلبات الأشخاص المعنيين بحق الاستفتاء.

- ترحيل المغرب لـــ 170.000 شخص للأراضي الصحراوية على اساس أنهم صحراويين معنيين بالاستفتاء، "وهو ما يعرف بالمسيرة الخضراء"[1] كل هذه الخروق والعراقيل دفعت بالممثل العام للأمم المتحدة بالصحراء الغربية "جوهانس مانس" ببعث رسالة سرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة "دي كويلار[*]" بتاريخ 13 ديسمبر 1991، اقترح فيها مجموعة من التوصيات لتجاوز هذه العراقيل على غرار ضرورة إجراء الأمم المتحدة مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع، كما طالب من الأمم المتحدة ضرورة اتخاذ مواقف حازمة اتجاه المغرب والخروق العسكرية التي قام بها، إضافة إلى الخرق الكبير المتمثل في "المسيرة الخضراء" سنة 1975 [2].

لكن عوض اتباع توصيات المبعوث الشخصي "السيد جون هانس مانس" خضع الأمين العام الأممي للمطالب المغربية حيث قبل بضم قوائم الناخبين الإضافيين، وفي ديسمبر 1991 أي قبل نهاية عهدة "دي كويلارد" بأقل من شهر قام بإصدار تقرير يحمل رقم s/23299 يتضمن معايير جديدة لتحديد الهوية، وهو غير الذي اتفق عليه الطرفان في مخطط السلام وما يلاحظ عن تقرير "دي كويلارد" أنه مساير للسياسة المغربية المتبعة وتعقيدا لمسار التسوية.

إن تقرير "دي كويلارد" قوبل بالرفض التام من قبل جبهة البوليساريو لما شكله من انحياز كبير لطرف على حساب طرف وهو المغرب على حساب الشعب الصحراوي الذي هو صاحب الحق، وفي 31 ديسمبر 1991 أصدر مجلس الأمن لائحة يثني فيها على مجهودات "دي كويلارد" الذي انتهت عهدته، مبررا أنه سيأخذ اقتراحاته في عين الاعتبار غير أن مجلس الأمن فهم من أن تقرير "دي كويلارد" سيعقد من مخطط السلام الأممي[3].

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 63.

* – دي كويلار: مبعوث شخصي من الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية سنة 1991.

2 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، المرجع نفسه، ص 63.

3 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، المرجع نفسه، ص 63.

بمجيء الأمين العام الأممي الجديد "بطرس بطرس غالي"[*]، ظهرت جهود أخرى منحازة إلى تعزيز وتقوية الموقف المغربي الذي ينادي بضم الإقليم إلى المملكة المغربية، ولكن سجلت جبهة البوليساريو انعدام الموضوعية لدى المسؤولين عن الوصول إلى تسوية النزاع القائم في الصحراء الغربية.

إلا أنه في بداية سنة 1993، قدم الأمين العام الأممي ثلاث بدائل جديدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية إلى مجلس الأمن الدولي وهذه الخيارات هي:

1- تنظيم الاستفتاء من جانب واحد.
2- تمديد واستمرار بعثة "المينورسو" في الإقليم للقيام بمهمتها وتقريب وجهات النظر بين الطرفين.
3- الإبقاء على قوات بعثة "المينورسو" لمراقبة وقف إطلاق النار بين الجانبين[1].

وفي 30 مارس 1994، صدار قرار يحمل رقم 97، عن مجلس الأمن بتبني استمرار وتمديد بعثة "المينورسو" في الصحراء الغربية لمراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء، وبعد صدور هذا القرار عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد "إيريك وجنسن" ممثلا شخصيا له في الصحراء الغربية حيث باشر بالقيام بجهوده، واتصالاته ومحاولا التوفيق بين طرفي النزاع، حيث قدم مقترحات تشكل حلا وسطا وتوافقيا تضمنت ما يلي:

1- قبول كل الطلبات المقدمة للمشاركة في الاستفتاء.
2- البدء في دراسة وتحديد هوية العروش المبنية أسماؤهم في الإحصاء الذي أجرته السلطات الإسبانية عام 1974، والتي هي ليست محل خلاف بين الطرفين.
3- اعتماد لائحة الشيوخ الناجحين في انتخابات إسبانيا لسنة 1973 كقاعدة أساسية للشهادة الشفوية.
4- قبول مشاركة كل طرف بمراقبين في كل مكتب لتحديد الهوية، ومراقب واحد عن منظمة الوحدة الإفريقية.

* - بطرس بطرس غالي الأمين العام السادس للأمم المتحدة من 1996/1992.

1 - الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين البوليساريو والمغرب، مرجع سابق، ص 89.

إنَّ لائحة مجلس الأمن سمحت بتشجيع المباحثات والمفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع، حيث جرت مباحثات مباشرة في مدينة العيون حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على المغرب مقابل تدعيم الجزائر جبهة البوليساريو وتشجيعها على الحضور والمشاركة في المباحثات التي كان محتواها هو وضع المقاييس المختلفة والخاصة بتحديد الهوية للهيئة الناخبة. وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحى جيد بشير بالاستقرار في المنظمة حتى اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل النخبة[1].

وكانت جبهة البوليساريو في المباحثات تأمل إجراء استفتاء تقرير المصير، مقابل المغرب الذي كان يتجنب إعطاء أي شرعية للبوليساريو كطرف في النزاع.

ففي مايو 1995 أوفد مجلس الأمن بعثة من أجل تقسي الحقائق في الصحراء الغربية، وتباحثت البعثة مع الأطراف المعنية بالنزاع المشاكل التي تعيق تنفيذ مخطط السلام في المنظمة، ومع انتهاء عدة بعثة "المينورسو" في 31 يناير 1996 عقد مجلس الأمن جلسة اتخذ فيها القرار رقم (1042) الذي نص على تحديد فترة بقاء البعثة إلى غاية 31 مايو 1996، فيما قرر مجلس الأمن تقليص أعضاء البعثة في القرار رقم (1056)، وعلق أيضا أعمال لجنة تحديد الهوية احتجاجا منه على العراقيل الموجودة في طريق مخطط السلام، وتوالت التقارير من مجلس الأمن الذي يجدد ويمدد ولاية بعثة "المينورسو" في كل منرة[2].

وبانتهاء عهدة "بطرس غالي" تولى "كوفي عنان" أمانة الامم المتحدة عام 1997، وجد الأمين العام الجديد نفسه أمام مخطط متوقف بسبب اتساع الهوة بين مواقف أطراف النزاع، وعجز الأمين السابق ضمان سير عملية التطبيق، فكانت أولى خطوات الأمين العام الجديد هي إقحام الولايات المتحدة الأمريكية في القضية الصحراوية نظرا لكونها الدولي والإقليمي بتعيين "جيمس بيكر" المبعوث الخاص لها في الصحراء الغربية ابتداء من مارس 1997، حيث رحبت كل من المغرب وجبهة البوليساريو بالموقف

1 – الناجم بشري– قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 64.

2 – الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين البوليساريو والمغرب، مرجع سابق، ص 122.

الجديد للمنظمة، وبعد تعيينه مباشرة قام السيد جيمس بيكر، في أفريل بجولة إلى المنطقة بدأها بالمغرب والجزائر ثم موريتانيا وأخيرا مخيمات اللاجئين، تنطلق بتلك الخطوات مباحثات جديدة بين الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة التي أسفرت على توقيع اتفاقيات هيوستن في سبتمبر 1997.

مثل أي نزاع أو قضية في العالم تشد انتباه القوى الكبرى، استطاع نزاع الصحراء الغربية أن يستقطب العديد من المحاولات لإدارة وتسوية النزاع كالوساطة والحلول السياسية، إلا أنها اصطدمت في كل مرة بصعوبة التوفيق بين الطرفين، مما أدى باللجوء إلى مقترحات خارج إطار التسوية الذي كانت تسعى الأمم المتحدة إلى تطبيقه، هذه المقترحات الأممية تم عرضها على طرفي النزاع المغرب – البوليساريو.

**آلية تنظيم الاستفتاء**

بعد الـــتوقيع على اتفاقية إطلاق النار رسميا في 1991 ثم التشاور والبحث عن صيغة يمكن من خلالها الوصول إلى حل يحسم الخلاف بين الطرفين وهو ما تم التوصل إليه لاحقا من خلال قبول وتوافق الأطراف المتنازعة، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بـــدخول مسار التسوية السلمية للوحدة الإفريقية الذي تبنته الأمم المتحدة كآلية لحل النزاع وصادق عليه مجلس الأمن سنة 1991.

ويتم بمقتضاه وقف إطلاق النار وتحديد هوية المصوتين ثم عودة اللاجئين الصحراويين ومركز قوات الطرفين وتبادل الأسرى وذلك من أجل تنظيم استفتاء تقرير المصير يختار فيه الصحراويين في النهاية الاستقلال أو الانضمام للمغرب[1] على أن يتم ذلك وفق القرار الإفريقي 104 وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5040 وعلى أساس القرار 690 الصادر في أبريل 1991 من مجلس الأمن الدولي، وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية والتي تمر بعدة مراحل، تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الطرفين اعتبارا من 06 سبتمبر 1991 وينهي بإعلان نتائج الاستفتاء في يناير 1992[2] ويكون تنظيم هذه العملية تحت إشراف بعثة الأمم

1- حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، مرجع سابق، ص 49.

2 – الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين البوليساريو والمغرب، مرجع سابق، ص113.

المتحدة لـ'جراء استفتاء في الصحراء الغربية ولتمكين البعثة من تنظيم استفتاء بدون عراقيل (قدم السيد "خافيير دي كويلارد" تقرير يحمل رقم 23299-5 ويتضمن معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين وتتألف من خمسة معايير هي:

1- الأشخاص الوارد أسماؤهم في لوائح الإحصاء الإسباني سنة 1974.

2- الأشخاص الذي أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية أثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني و لم يتم تسجيلهم في الإحصاء.

وقد شهدت عملية تحديد الهوية التي ترعاها بعثة المينورسو المكلفة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية عدة مراحل وخصصت لها الأمم المتحدة عدة إمكانيات مادية وبشرية من أجل القيام بإحصاء الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في استفتاء تقرير المصير، حيث تم تحديد ستة مراكز لتحديد الهوية الصحراوية: مركزين في العيون العاصمة جنوب المغرب، والمرطز السادس في مخيمات اللاجئين الصحراويين بمنطقة تندوف الجزائر حيث توجد فيها أربعة أطراف مراقبة وهي كالتالي[1]:

1- بعثة المينورسو "Minorso" وهي بطاقمين.

2- طرفي النزاع "المغرب –البوليساريو" كل طرف يقدم مراقبين.

3- وجود شخصان من شيوخ القبائل الأول من المغرب والثاني من الصحراء الغربية.

4 – مراقبة من منظمة الوحدة الإفريقية.

مع ملاحظة أنه ليس للمراقبين الحق في التدخل إلا إذا كان هناك سبب يبرر ذلك، ومع ذلك استمرار مخطط الاستفتاء في مواجهة العراقيل خصوصا من ثلاثة أوجه: الإحصاء الوضعية القانونية للمصوتين ومراجعة لوائح المنتخبين طبقا للإحصاء الإسباني 1974، غير أن جولة جديدة من ةالمفاوضات أدت إلى مجموعة ثالثة من النصوص تشكل جسم مخطط الإستفتاء في الصحراء الغربية وتحل

1 – حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، مرجع سابق، ص 41.

مختلف النزاعات حول الإحصاء وتشكيل هذه المجموعة الثالثة من النّصوص من بروتوكول حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الإحصاء[1].

**مراحل عملية تحديد الهوية** :تمر العملية بثلاثة مراحل وهي:

1- المرحلة الأولى: وتكون خارج مركز التصويت وللعداد الأشخاص والمرور إلى الثانية التي يجري خلالها التعرف على الأشخاص واستخراج بطاقاتهم ثم توجههم إلى مكتب آخر لأخذ البصمات والصور الفوتوغرافية.

2- المرحلة الثانية: تجري داخل مراكز التصويت والتي يستوجب للشخص المعني عن إسمه الكامل وتاريخ ميلاده ومكان ميلاده ونوع المعيار الذي رشح على أساسه.

3- المرحلة الثالثة: وهي التي تقوم بتوجيه الشخص المرشح إلى شيوخ القبائل من أجل الإدلاء بشهاداتهم في شأن هذا الشخص، ثم يتم رفع هذه النتيجة إلى رئيس اللجنة بعد توقيع الشيخان عليه ويتغير الشيوخ حسب طبيعة المطلوب تبعا لقبائلهم[2].

وكعادته مع بداية تحديد الهوية يقوم المغرب بعراقيل لمخطط التسوية في الصحراء الغربية هذه العراقيل المتمثلة في الخلاف القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو حول معايير تحديد الهوية من يحق له التصويت والمشاركة في الاستفتاء فالبوليساريو تتمسك بإحصاء إسبانيا لسنة 1974 والمغرب رأت بضرورة إضافة معايير جديدة على ذلك الاستفتاء.

واستئناف عملية تحديد الهوية طبقا لاتفاقية هيوستن ثم تحديد هوية 147325 شخص منهم 34788 في المخيمات والمناطق المحررة من الصحراء الغربية و61198 في المناطق المحتلة التي كانت تحت سيطرة المغرب و45877 في المغرب و5462 في موريتانيا وتم قبول 85251 شخصا مؤهلا للتصويت كانو موزعين بين المخيمات اللاجئين والأراضي المحررة والأراضي المحتلة الخاضعة للمغرب ثم تم التوصل إلى هذه النتائج في سبتمبر 1989 لم ترفض المغرب بالنتائج كونها في صالح الشعب

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 70.

2 – مصطفى الكتاب– محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، مرجع سابق، ص121.

الصحراوي، مما دفع بها إلى تقديم قائمة تضم 65000 شخص من القبائل التي كانت محل خلاف وهم غير منضمين إلى قوائم الإحصاء الإسباني لسنة 1974 بهذا الإجراء الاستفتاء المغرب مرة أخرى من تأجيل إعلان قوائم الأشخاص المحددة هويتهم وبذلك عملية الاستفتاء[1]. أمام هذا الوضع المعقد من مشكلة تحديد الهوية قام الأمين العام الأممي بزيارة في المنطقة في 30 نوفمبر 1998 حاملا معه مقترحات جديدة من أجل تنشيط عملية الاستفتاء باسم "صفقة مقترحات" ترفض كلها أو تقبل كلها من قبل الطرفين وتضمنت هذه الصفقة من المقترحات التالية:

- تحديد هوية القبائل محل الاختلاف.
- استدعاء الأشخاص الذين تقدموا بطعون والمحدد هويتهم سابقا بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين إلى القبائل محل الخلاف.
- إعادة اللاجئين الصحراويين وهو مشروع تقدمت به المحافظة السامية للاجئين لطرفي النزاع وكذلك لدول المجاورة "الجزائر – موريتانيا" بصفتها دولة اللجوء.
- مشروع تقويم لمجموعة العمليات المؤهلة لإدخال مخطط التسوية حيز التنفيذ والذي يقوم على تنظيم الاستفتاء في ديسمبر 1999، وأصدرت الأمم المتحدة لائحة مؤقتة للمصوتين تشمل حوالي 86000 شخص وقد جاءت النتائج مخالفة لتوقعات المغرب مما جعله يتقدم بأكثر من 100000 طعن مقابل 100 طعن للبوليساريو مما أدى إلى تمديد مهمة البعثة نظرا لعدد الطعون[2].

وبعد أن تراجعت الهيئة الأممية وقبلت بإحصاء هذه القبائل وفقا "لصفقة المقترحات" التي تقدم بها الأمين العام في نوفمبر 1998، رفض المغرب مجددا هذه القوائم الجديدة لنتائج تحديد الهوية الثاني للمصوتين المنشور في يناير 2000، متهمة جبهة البوليساريو مرة أخرى بتبديل أسماء الأشخاص ومكان ميلادهم، وأعربت عن خيبة أملها عن النتائج المتوصل إليها، وبذلك حاولت المغرب في العديد من المرات الضغط على بعثة المينورسو والأمين العام الأممي، من خلال اتهاماتها المتكررة لجبهة البوليساريو في

1 – الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين البوليساريو والمغرب، مرجع سابق، ص116.

2 – حمادي عبد الرحمان موسى، عملية السلام في الصحراء الغربية وأفاقها، مرجع سابق، ص 42.

إعاقة عملية تحديد الهوية، مما جعل هيئة الأمم المتحدة تجد نفسها أمام طريق مسدود في كل مرة وهو ما يحتم عليها تغيير موعد الاستفتاء.

غير أن كل مرحلة من مراحل تحديد الهوية، تجد هيئة الأمم المتحدة نفسها أمام الرفض المغربي لنتائج عمل لجنة "المينورسو" من أجل تنظيم الاستفتاء، وذلك فيما يخص تحديد هوية الناخبين، ففي تقرير أصدره الأمين العام للأمم المتحدة في 26 فبراير 2006 ذكر فيه العراقيل التي تواجه عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية وهي:

1- حصيلة الطعون المقدمة على قوائم الناخبين والأشخاص الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء المعتزم إجرائه في الصحراء الغربية، وهذا يعني سنوات أخرى من العمل والبحث في هذه الطعون إذ أن مواقف الطرفين لا تعبر ولا تنبؤ بخير اتجاه مخطط السلام الأممي[1].

2- الكلفة الثقيلة لعملية الاستفتاء، حيث بلغت نفقات البعثة في المنطقة منذ إنشائها سنة 1991 ما قيمته (973) مليون دولار والمعدل الشهري للنفقات هو 3.4 مليون دولار، والإيجابية الوحيدة التي حققتها البعثة هي وقف إطلاق النار بين الطرفين.

وعلى هذا الأساس قام المبعوث الشخصي للصحراء الغربية "جيمس بيكر" بجولات ومحادثات من أجل حل المشاكل القائمة بين الطرفين "المغرب – جبهة البوليزاريو"، وكانت أولى المباحثات التي أجراها "جيمس بيكر" بين الطرفين في 14 ماي 2000 لندن وحضرتها "الجزائر وموريتانيا" كملاحظين، وجرى اللقاء الثاني ذلك بلندن في 28 جوان 2000، حيث عقض البحث عن حل لمشكل تحديد الهوية قام المبعوث الشخصي للأمم المتحدة في هذا الاجتماع بطرح اقتراحات لإيجاد حل للقضية الصحراوية وهي:

1- أن تبقى السيادة المغربية على الصحراء الغربية.

2- الاستقلال التام أو الانفصال.

1 –دراسة من إعداد قسم البحوث والدراسات الصحراوية، الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية للصحراء الغربية، الشهيد الحافظ، 2002، ص 24.

3- متابعة حل النزاع القائم عن طريق آليات الأمم المتحدة السلمية.

4- الحل السياسي والتفاوض معه[1].

وفي القرار (690) الصادر في أبريل 1991 أقر مجلس الأمن الدولي مصادقته على مخطط السلام الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة والمتضمن وضع الترتيبات الكاملة لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، وحدد القرار الأمور الآتية:

- تكون عبارة (نعم للاستقلال أو الانضمام للمغرب)، هما صيغة وسؤال التخيير المطروح على المقترعين.
- تنظيم الاستفتاء اعتمادا على الاحصاء الاسباني لسنة 1974، والمتضمن 75 ألف شخص وهم من يحق لهم التصويت.
- تشكيل لجنة "تحديد الهوية"، تكون مهمتها مراجعة لوائح المصوتين في الاستفتاء.
- تتولى منظمة الأمم المتحدة مهمة تنظيم ومراقبة سير عملية الاستفتاء في كافة مراحلها حتى ظهور النتائج.
- رصد مبلغ 200 مليون دولار أمريكي كغطاء مالي لعملية الاستفتاء[2].

**الفرع الثاني: توقيع اتفاقية هيوستن 1997:**

مع حلول عام 1997، وتولي السيد "كوفي عنان" رسالة إلى مجلس الأمن الدولي في 17 مارس 1997 يبلغه فيها عن تعيين السيد جيمس بيكر مبعوثا خاصا إلى الصحراء الغربية وردَّ مجلس الأمن على رسالة الأمين العام الأممي تلك بإصدار بيان في 19 مـــارس في نفس السنة رحب بموافقة الاعضاء الخمسة عشر باختيار السيد بيكر لمهمة مبعوث خاص أممي لعملية السلام في الصحراء الغربية،

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 69.
2 – المرجع نفسه، ص 70.

وفعلا قام جيمس بيكر بزيارة غلى المنطقة في نفس العام 1997، والتقى فيها مع جميع الأطراف على حدة وتباحث مع كل الأطراف – المغرب وجبهة البوليساريو-[1].

وكذلك قدم زيارة إلى كل من الجزائر وموريتانيا باعتبارهما دولتان مجاورتان للنزاع، وبناء على نتائج هذه الجولة في المنطقة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 366 إلى مجلس الأمن بتاريخ 05 مايو 1997 الخاص بقضية الصحراء الغربية والذي تمحور حول بعض النقاط الهامة من مخطط التسوية الأممي.

وجـــاءت اتفاقية هيوستن 1997 تكملة لعملية السلام في الصحراء الغربية، والتي قبلها الأطراف وصادق عليها مجلس الأمن الدولي والذي بدوره طلب من الأطراف مواصلة تعاونهما البناء مع منظمة الأمم المتحدة من خلال التطبيق الكامل لمخطط السلام واتفاقية هيوستن[2].

* **مضمون اتفاقية هيوستن**: لقد تضمنت اتفاقيات "هيوستن الثلاث" مايلي:

I- تصريح طرفي النزاع: وفيها أربع نقاط أساسية هي:

1- التزام الاطراف باستكمال مسار تحديد الهوية للسكان الصحراويين الأصليين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء.

2- الاتزام بمبدأ أن تكون الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تملك الصلاحيات الضرورية لتنظيم استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

3- الاتفاق حول صلاحيات الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية في الإقليم من جهة ضمانها حرية التعبير والإعلام.

4- إعطاء صلاحيات أكثر للمبعوث الشخصي للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، بإصدار قوانين تمنع الأفعال التي يراها مؤثرة في نزاهة استفتاء تقرير المصير[3].

1 – حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، مرجع سابق، ص 27.

2 – حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، مرجع سابق، ص 29.

3 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 68.

**II– الإجراءات العملية المطبقة لاستئناف عملية تحديد الهوية:**

تضمنت اتفاقية هيوستن (06) نقاط جوهرية تتعلق بتولي اللجنة الخاصة بتحديد الهوية مسؤولية الإشراف على تحديد هوية الأشخاص المصوتين في الاستفتاء، وتحديد التواريخ والأماكن الخاصة بإجراء عملية التصويت، ومطالبة رئيس اللجنة الطرفين تقديم قوائم المصوتين، وذلك بعد التشاور مع الأطراف ويتقدم شيوخ القبائل المعنية بتحديد الهوية، باستثناء القبائل التي كانت محل خلاف في التصويت بين الطرفين والتي وقفا من أجلها مسار التسوية عام 1996،

مع دعوة منظمة الوحدة الإفريقية لتكون لها صفة الملاحظ، طبقا لما هو موجود في مخطط التسوية الأممي، وحدد الأمين العام للأمم المتحدة توقيت انتهاء لجنة تحديد الهوية بـــ 31 ماي 1998، في تقرير إلى مجلس الأمن بـــ 15 نوفمبر 1997 الذي يحث على تطبيق كل ماتم الاتفاق عليه بين الطرفين من عام وشامل عن جميع المعتقلين السياسيين وإطلاق الأسرى والمساجين[1].

وكذا عودة اللاجئين بواسطة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بداية من 07 ماي 1998 إلى غاية 01 نوفمبر 1998، وتبدأ عملية الاستفتاء خلال الفترة الممتدة من 16 نوفمبر 1998 إلى غاية 06 ديسمبر من نفس العام ويجري الاستفتاء يوم 07 ديسمبر 1998، وتعلن النتائج خلال 06 أشهر من تاريخ الاستفتاء.

وبدأ السيد "جيمس بيكر" العمل وهو مستند على خبرته الدبلوماسية وكذا وزن بلده الدولي، إذ بدأ بإجراء مفاوضات على الأطراف وتميزت بما يلي:

- استكمال الجهود السابقة.
- السرية التامة في المفاوضات.
- اتباع منهج، خطوة بخطوة في إطار استراتيجية أشمل للحل.

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 96.

– في حالة فشل جهوده يقوم بالإعلان علانية عن نية المسؤول عن فشل مخطط التسوية الأممي[1].

وبذلك انطلقت المفاوضات والمباحثات بين الطرفين – المغرب وجبهة البوليساريو– في شهر أبريل سنة 1997 والتي جاءت في ظروف سياسية وإقليمية ودولية اتسمت بعدم إمكانية فتح قنوات اتصال بين طرفي النزاع خارج الأمم المتحدة ليقوم السيد "بيكر" بالبدء في المفاوضات بزيارات إلى المغرب والجزائر وموريتانيا وتيندوف (مخيمات اللاجئين الصحراويين) وبعد هذه الجولة تمَّ عقد اجتماعين بين طرفي النزاع الأول كان بـــ "لندن" في شهر ماي 1997 حيث اتسم بالسرية التامة بحضور أطراف مراقبة من الجزائر وموريتانيا، في حين الاجتماع الثاني كان بعد ذلك بشهر برعاية السيد "بيكر" وكان ذلك في جوان 1997 بلشبونة، وذلك من أجل تهيئة الرأي العام المغربي لتقبل فكرة التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو[2].

وفي الجولة الثانية من المحادثات والمفاوضات المباشرة في الفترة من 19-20 جويلية 1997، تم الاتفاق بين طرفي النزاع على مفوضية الأمم المتحدة اللاجئين بالعمل والإعداد لعودة اللاجئين الصحراويين إلى بلدهم وفي الجولة الثالثة بلشبونة في 29 أوت 1997 اتفق الطرفان على أن تقوم المغرب بتخفيض عدد القوات المغربية وإبقائها داخل ثكناتها وفقا لما جاء في خطة التسوية مقابل أن تبقى قوات البوليساريو في معسكراتها بشرط ألا تزيد عن 2000 فرد داخل المعسكر الموجود في إقليم الصحراء الغربية و إعادة جميع السجناء المحتجزين السياسيين الصحراويين إلى الإقليم.

وفي الجولة الأخيرة من المفاوضات بعد اتفاقية "هيوستن" عقدت ب"معهد جيمس بيكر للسياسة العامة" في هيوستن بولاية "تكساس" يوم 14 سبتمبر1997 وانتهت هذه المفاوضات بالوصول إلى اتفاق عملي حول سائر القضايا العالقة حيث اعتبر"جيمس بيكر"، أن الشيء الرئيسي في فشل تدابير الاستفتاء كان يتعلق بالتصويت و قد حسم فيها لأمر الذي قال عنه "بيكر" حققنا في اتفاقية هيوستن

1 – الناجم بشري – قمرا عبد القادر، المرجع نفسه، ص 66.

2 – مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية والحكم الذاتي، (07 جويلية 2001)، www.aljeazeera.net ، ص 17.

اتفاقا بشأن مدونة السلوك المقترحة للاستفتاء في الصحراء الغربية حيث إننا نكون قد اتفقنا اليوم على وثيقة تحتوي مبادئ معينة ستحكم استئناف عملية تحديد الهوية(1).

وبهذا توصل كل من العرب و جبهة البوليساريو إلى توقيع "اتفاقية هيوستن الثلاثة" ليتم صياغتها نهائيا وتقديمها إلى مجلس الأمن الدولي وترمي الخطة إلى منح الإقليم حكما ذاتيا لخمس سنوات ينتهي باستفتاء لتقرير المصير. وقد أدى فشل العمل بهذه الخطة إلى استقالة بيكر بعد سبع سنوات من الجهود الدبلوماسية. وقد امتنع 89 بلدا عن التصويت على مشروع القرار غير الملزم الذي طرح أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة الأممية بينما لم توافق عليه إلا 52دولة، و هو ما اعتبره المغرب انتصارا دبلوملسيا ورسالة انفتاح على الشرعية الدولية على حد تعبير بيان لوزارة الخارجية المغربية، واتهم البيان الجزائري ب" التعنت والتدخل في صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة و تقديم مشروع قرار يبتعد عن المقاربة المتفق عليها بين البلدين"، معتبرا النزاع في الصحراء الغربية نزاعا بين المغرب و الجزائر التي تظل مسؤولة عن كل تأخر في حل القضية. و قد شجب المبعوث الخاص في الأمم المتحدة" عبد الله أبا علي" ما أسماه الضغوط المغربية التي أدت إلى امتناع أغلبية الأعضاء عن التصويت بما في ذلك كامل أعضاء الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبر نتيجة التصويت في بيان نقلته وكالة الأنباء الجزائرية انتصارا جديدا ورفضا قاطعا لما أسماه السياسة الإستعمارية المغربية في الصحراء الغربية. يذكر أن النزاع في الصحراء الغربية اندلع بعد انسحاب القوات الإسبانية من الإقليم عام 1975، ليقرر المغرب ضمه باعتباره إقليما مغربيا وهو ما ترفضه جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر التي تعتبر أن القضية تندرج في إطار تصفية الاستعمار(2).

لقد وردت هذه المقترحات مفصلة في تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي يحمل رقم 52/360/18/06/1990، والذي اعتبر أن الهدف الأساسي للمقترح هو تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير والإستقلال، وهو يشكل قاعدة اتفاق معقولة لتطبيق القرار(104-

1 – ولد محمد سيدنا سليمان، مشكلة الصحراء وأثرها على وحدة المغرب العربي، ص09.

2– الناجم بشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، مرجع سابق ص06.

AHG)المتبني من طرف قمة "أديس أبابا" سنة 1983، و كذلك القرار(5040) للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1985، ولهذا الغرض قام الأمين العام للأمم المتحدة رئيس منظمة الوحدة الإفريقية باتصالات ومشاورات مع طرفي النزاع المغرب و جبهة البوليساريو لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من أجل الوصول إلى اتفاق يسمح بتنظيم الاستفتاء.

وعلى أساس هذه المقدمة تم وضع برنامج تنفيذي للمقترح وهي:

- وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع.
- تقليص عدد القوات المغربية بالإقليم.
- مركزة قواة الطرفين و تبادل أسرى الحرب.
- تحديد الهوية وتسجيل الناخبين.
- عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت.
- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه.
- إدارة أممية مؤقتة للإقليم.[1]
- حصر جميع القوات العسكرية لكلا الطرفين لتنفيذ وقف جميع الأعمال العدائية.

وفي سنة1991 صادق مجلس الأمن على قراره رقم 690 على هذه المقترحات، وبذلك تكون منظمة الوحدة الإفريقية قد نقلت النزاع و بشكل نهائي إلى منظمة الأمم المتحدة، وتكون قد ساهمت بشأن كبير في إدارة النزاع والتحكم في خيوطه.

1- مصطفى الكتاب – محمد بادي " النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق " دمشق، دار المختار 1998.ص115.

يقوم ممثل الأمين العام الأممي بتحديد التوقيت الخاص بداية عملية الإستفتاء وإعداد القوائم الإنتخابية على أن تكون إمكانية المشاركة دون أية قيود، مع احترام الحرية التامة للأفراد، وكذا حرية تنقل الصحافة[1].

**الفرع الثالث:مخطط السلام وفق مخططات "بيكر"**

**أولا : الاتفاق الاطار أو "الحل الثلث":**

لما أقرت الأمم المتحدة أن الاستفتاء أو تقرير المصير أصبح حالة قديمة وتجاوزته الأحداث على حد قولها سارعت المنظمة ممثلة في أمينها العام الى تبني مقترحات خارج اطار التسوية ، حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بتعيين مبعوثه الشخصي الى الصحراء الغربية "جيمس بيكر" الذي قدم آلية مقترحات من بينها "الاتفاق الاطار " او الحل الثالث.[2]

حيث في جويلية عام 2000 صدر قرار من مجلس الأمن ، المتظمن مبادرة الأمريكية الفرنسية التي تقترح حلا سياسيا لمشكلة الصحراء الغربية ، ويكون هذا الحل تفاوضي ، هذا ما أطلق عليه " اتفاق الاطار أوالحل الثالث" ونص على أن تمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع ابقاء الحكم تحت السيطرة المغربية لمدة 5 سنوات يمكن بعدها اجراء الاستفتاء، ووصف هذا المقترح "بالحل الثالث"الا أنه جاء ليضاف الى خيارين سابقين هما الاستقلال أو الانضمام الى المغرب ، اللذان كانا حديث السنوات الماضية.

والفرق بين الحل الثالث " أو الاتفاق الاطار مع الانضمام الى المملكة المغربية هو أن الحل الثالث يمنح استقلال ذاتي موسع دون الدمج الكلي للاقليم، ويقترح اتفاق الاطار أن تكون الجزائر

1- الناجم البشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، مرجع سابق ص69.

2 – حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، مرجع سابق، ص 42.

وموريطانيا بمثابة شاهدين عليه وأمريكا وفرنسا دولتان ضامنتين لتعزيز التسوية السلمية وتنفيذ الاتفاق .[1]

وفي 20 جوان 2001 قدم الأمين العام الأممي "كوفي عنان" تقريرا الى مجلس الأمن بخصوص القضية الصحراوية ، يتضمن مبادرة هي الأولى من نوعها في تاريخ النزاع المغربي الصحراوي " الاتفاق الاطار " ويحتوي على خمسة نقاط أساسية شكل السلطة بين طرفي النزاع والتي تتكون مما يلي:

1- يمارس سكان الصحراء الغربية عن طريق هيئاتهم " التشريعية والقضائية سلطاتهم الكلية على ادارة الاقليم محليا ، وذلك بالاشراف على ( الميزانية ، الضرائب ، حماية الأمن الداخلي ، الحالة الاجتماعية والثقافية والتربية ، والتجارة ، النقل ، الزراعة ، المناجم ، والصيد والصناعة ، البيئة . كذلك البنية الأساسية الأخرى".

**2-** تمارس المغرب في اطار هذا الاتفاق السلطة الكلية على العلاقات الخارجية ، بما فيها (العقود الدولية والمعاهدات الدولية والأمن الوطني والدفاع الخارجي ، بما في ذلك تعيين الحدود البرية والبحرية والجوية وحمايتها بجميع الوسائل الدفاعية)[2]

وجميع المسائل المتعلقة بانتاج الأسلحة والمتفجرات وبيعها وحيازتها واستخدامها ، وكذلك المحافظة على سلامة الاقليم من أي محاولات انفصالية أو عدوانا من الداخل أو الخارج ، بالاضافة الى هذا تكون " العملة النقدية والجمارك ونظم البريد والاتصالات المعمول بها في المغرب هي نفسها التي يستخدمها سكان الاقليم .

3- تخول السلطات التنفيذية في الصحراء الغربية لتهيئة تنفيذية تنتخب بأصوات الأشخاص الذين تم تحديد هويتهم من قبل لجنة تحديد الهوية كأشخاص مؤهلين للتصويت في استفتاء تقرير المصير ، ولكي يكون الشخص مؤهلا للتصويت يجب أن يكون اسمه مدرجا في قوائم المصوتين في الاستفتاء التي أجرتها الأمم المتحدة في 1998، وتنتخب هذه الهيئة التنفيذية لمدة (04) سنوات.

1 – مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية والحكم الذاتي، (07 جويلية 2001)، www.aljeazeera.net ، ص 17.

2 – الطاهر مسعود، " نزاع الصحراء بين المغرب والبوليساريو ، مرجع سابق ص74.

وتنتخب السلطة التشريعية بجمعية تشريعية ينتخب أعضائها مباشرة من قبل الناخبين الصحراويين لمدة 4 سنوات.

4- يجب أن تحترم جميع القوانين التي تصدر عن الجمعية التشريعية وجميع القرارات التي أقرتها المحاكم وأن تراعي دستور المملكة المغربية ، خاصة بما يتعلق بضمان الحريات العامة ، وتجري جميع الانتخابات والاستفتاءات المشار اليها في اتفاق الاطار ، مع ضمانات ملائمة وتماشيا مع قواعد السلوك التي وافق عليها الطرفان عام 1997 [1]

5- لا يحق للهيئات المغربية ولا للهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة للسلطة في الصحراء الغربية أن تقوم من جانب واحد بتغيير أو الغاء وضع الصحراويين في الاقليم ، ويجب أن توافق الهيئة التنفيذية والجمعية التشريعية في الصحراء الغربية على أي تغير أو تعديلات على هذا الاتفاق ، ويطرح وضع الصحراء الغربية على استفتاء تقرير المصير للناخبين الصحراويين المؤهلين في تاريخ يتفق عليه الطرفان في اتفاق الاطار وهذا خلال فترة السنوات الخمس التي تلي اتخاذ الاجراءات الأولية لتنفيذ هذا الاتفاق أو "الحل الثالث" ولكي يكون الناخب مؤهلا للتصويت في الاستفتاء يجب أن يكون قد أقام في الصحراء الغربية طيلة السنوات التي تسبق الاستفتاء ، ويقترح الاتفاق الاطار أن تكون الجزائر وموريتانيا شاهدين عليه في حين تكون فرنسا وأمريكا ضامنين له[2].

**موقف الجزائر وطرفي النزاع من مقترح "اتفاق الاطار"**

ان اعتماد "جيمس بيكر " على البحث عن حلول سياسية جديدة لنزاع في الصحراء الغربية جاء نتيجة حث الأمين العام الأممي "كوفي عنان " هذا الأخير في البحث عن آلية جديدة للتوصل الى حل سريع ودائم للنزاع ، وكان الاتفاق الاطار كمقاربة جديدة للنزاع ، والذي تم عرضه على الأمم المتحدة وكانت مواقف كل الأطراف منه كما يلي:

1 – محمد لمين المصطفى ، تبدل متغيرات نزاع الصحراء الغربية 30-03-2005 www.realinstitoelcano.og ص 15.

2- الناجم البشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، مرجع سابق ص75.

**موقف الجزائر**: إن موقف الجزائر هو موقف واحد ودائم من القضية الصحراوية، فلقد عبرت الجزائر عن رفضها الاتفاق الإطار ولك لتنافيه مع حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وأن هذا الاتفاق يمهد لضم الصحراء الغربية إلى المملكة المغربية وتحصين الأرضية اللازمة الخدمة مشروع مع المغرب.

**موقف المغرب**: إن المملكة المغربية قد سارعت إلى الترحيب بالمقترح كونه يتماشى مع أطروحته، وأن هذه الاقتراحات مغربية الأصل، حيث أشار الملك "الحسن الثاني" إلى أن كل شيء قابل للتفاوض ما عدا ختم المملكة وعلمها، وهو ما حققه اتفاق الإطار، حيث يرضي العديد من المطالب المغربية وابرزها نسألة السيادة، وكذا كل ما يرمز إليها من اختصاصات كالدفاع والعلاقات الخارجية والعلم والعملة والبريد، إذ يرى بعض من المحللين السياسيين للقضية الصحراوية إن عدم إدراج الموقف المغربي من "الاتفاق الإطار" في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 2001/06/20 هو دليل على قبول المغرب بالمقترح بالإضافة إلى التصريحات المغربية التي تقول أنَّ الحل النهائي للقضية الصحراوية يكمن في قرار الاتفاق الإطار[1].

**موقف البوليساريو**: أما من جانب جبهة البوليساريو فقد أبدت رفضها المسبق والمطلق لهذا المقترح والذي حسبها يستهدف النيل من حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال التام، باعتباره دعوى للاندماج مع المملكة المغربية بطريقة غير مباشرة وقد بررت جبهة البوليساريو رفضها الاتفاق الإكار لتنافيه مع الشرعية الدولية وتمسك الجانب الصحراوي بمخطط السلام الأممي، معتبرة إمكانية تطبيق خطة الاستفتاء مازالت متاحة لتكريس حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال[2].

**ثانيا: مقترح التقسيم**

إن اقتراح التقسيم هو الخيار الرابع الذي قدمه "جيمس بيكر" في مساعيه لحل النزاع إلا أن هذه الفكرة ليست جديدة حيث سبق للمغرب وموريتانيا أن قدما على تقسيم الصحراء الغربية خلال اتفاقية مدريد 1995، وجاءت هذه المبادرة بعد رفض البوليساريو والجزائر "الاتفاقية الإطار" وفكرة

1- الناجم البشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، مرجع سابق ص76.

2 – جريدة الصحراء الحرة، العدد 630، الشهيد الحافظ، من 24 إلى 30 مارس 2011، ص 14.

التقسيم وهذه تبقى مهمة نظر البعض ولو أنها ترضي ولو نسبيا طرفي النزاع فالمغرب يبقى في المنطقة التي أنفق عليها الكثير أي شمال الصحراء (منطقة الساقية الحمراء) وبالمقابل يكون الجانب للصحراويين (وادي الذهب) أما الدول المهتمة بالنزاع والمراقبة للوضع في المنطقة فإنها تستفيد أيضا حيث أن الجزائر تضمن تخفيف الضغط على حدودها المغربية الجنوبية وموريتانيا بفقدانها حدودها مع المغرب سترى وجودها مضمونا إما المملكة المغربية وجود دولة عاجزة عن طيش المغرب وفرنسا ضمنت رضاء حليفها بالمحافظة على الأقل جزء الهام الذي يحتله من الصحراء الغربية، أم الولايات المتحدة الأمريكية فستضمن السلام والاستقرار في منطقة المغرب[1].

وأخيرا إسبانيا ستضمن التواصل إلى نجاح نسبي لتصفية الاستعمار من مستعمراتها السابقة الصحراء الغربية، وسيفتح أمامها مجال سياسي واقتصادي واجتماعي هام في التعاون مع المنطقة ككل.

*** موقف طرفي النزاع مع مقترح التقسيم:**

**موقف المغرب**: أن موقف المغرب من خيار التقسيم حسب متتبعين لملف القضية الصحراوية لا يمكن أنم يحظى بموافقة المغرب وذلك الاعتبارات إستراتيجية كبيرة وأخرى اقتصادية وبالتالي فهو يختار مقترح اتفاقية الإطار أما التقسيم فهو يرفضه[2].

**موقف البوليساريو**: أما عن موقف جبهة البوليساريو من خيار التقسيم فهي ترفض تماما الآن البوليساريو قدمت نفسها لسكان الصحراء الغربية بل للعالم أجمع أنها حركة تحرر مقاومة فلا معنى لتنازلها عما تعتبره جزء من الوطن الأم وهذه الجبهة التي تقوم على شعار "كل الوطن أو الشهادة"[3].

فتقسيم الإقليم بين المغرب وجبهة البوليساريو قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب فهو يعني أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستخسر كل ما ظلت تطالب وتفاوض من أجله

1 – كارلوس رويث ميثال "الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر اثاني، هل هو آخر محطة؟ ( www.creima.net )، 13 أكتوبر 2008، ص 08.

2 – محمد الأحسري، أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، (29 ماي 2003)، (www.alasr.ws )

3 – إدريس الكنبوري، أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، (29 مارس 2003)، (www.alasr.ws )، ص 04.

طيلة النزاع وهو الاستقال التام بالإضافة إلى أن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الوطن الصحراوي الذي جرح بعد معاهدة 1912 التي حرمت الصحراء الغربية من الإقليم الموجود بين خط المستوى 27.40 وواد درعة ومنحته للمغرب، وبالتالي التقسيم قد يشكل بترا آخر لجزء من إقليم الصحراء الغربية، وأن المغرب كذلك سيفقد من التقسيم ما يقول بأنها وحدته الترابية أو السيادية وبهذا لم يكن من المستغرب أن يتم رفض مقترح التقسيم من قبل الطرفين نظرا للانتقام أو عدم تقديمه لما يسعى إليه كل طرف من أطراف النزاع[1].

**ثالثا: مقترح الحل الوسط أو الحكم الذاتي.**

كان هذا المقترح أحد المقترحات التي اتخذها الأمم المتحدة بشأن النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو والذي يحمل الرقم 1495، وصدر بتاريخ 30 جويلية 2003، إذ يشكل هذا القرار حلا وسطا، إذ حاول فيه "بيكر" الجمع بين مخطط الاستفتاء مشروع الحل الثالث أي "الاتفاق الإطار".

لقد جاء المخطط معدلا لاقتراح الاتفاق الإطار ويتضمن ما يلي:

- منح سكان الإقليم الصحراوي حكما ذاتيا لمدة خمس سنوات تحت سيادة المغرب وبعدها تنظيم استفتاء شعبي للانضمام أو الانفصال أو الاستقلال عن المغرب.

- إشراك إدارة الحكم المحلي في الإقليم الصحراوي مع السياسة الخارجية للملكة المغربية، ودمج عناصر من جبهة البوليساريو في الوفود الدبلوماسية المغربية في الخارج وإشراكهم في الخارج وإشراكهم في كل ما يتعلق بالقضية الصحراوية.

- إقامة مجلس أعلى للقضاء في الأقاليم الصحراوية وعدم اشتراط تخرج القضاة الصحراويين من المعهد القضائي في العاصمة المغربية.

- التقليص من عدد القوات المسلحة الملكية خلال فترة (90) يوما منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

1 - بن عامر التونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص126.

– دعوة الأطراف الأربعة المعنية بالنزاع: وهما الطرفين المتنازعين (المغرب وجبهة البوليساريو) والطرفين المراقبين (الجزائر وموريتانيا) إلى العمل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة "جيمس بيكر" وإلى العمل بينهم باتجاه الموافقة على خطة السلام[1].

– يدعو هذا المقترح إلى إطلاق سراح أسرى الحرب وجميع المعتقلين السياسيين الصحراويين في السجون المغربية وكذلك حل جميع نقاط الخلاف بين الطرفين.

إن مخطط "بيكر الثاني" أو ما يطلق عليه "مقترح الحكم الذاتي" عدل بعض البنود التي كانت في مقترح "الاتفاق الإطار" والتي تحفظ منها جبهة البوليساريو من قبل سواء في مجال الدفاع الذاتي أو السياسة الخارجية والقضاء، فقد خضع هذا المخطط للكثير من التبديل والتغيير، فقد جاء في مسودة القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس الأمن، متضمنا لمخطط "بيكر الثاني" وصادق عليه مجلس الأمن، إلا أن الصياغة النهائية تتحدث عن مساعدة مجلس الأمن لهذا القرار بعد معارضة المغرب له فكانت الصياغة الأولى تفرض المخطط مع الأطراف في حين خففت الثانية من المحتوى القانوني وطالبت من الطرفان التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تطبيقه وتفعيل مخطط السلام[2].

لقد سعى هذا "الحل الوسط" إلى تقليص صلاحيات المملكة المغربية في الصحراء الغربية خلال الفترة الانتقالية بين الحكم الذاتي وإجراء الاستفتاء بينما اشترط مقترح اتفاق الإطار احتفاظ المغرب بمقومات السيادة وأن تراعي المحاكم المحلية تبعا للدستور المغربي، لجأ هذا المشروع إلى التقليص من هذه الصلاحيات حيث قام بإعطاء الحق للصحراويين في اختيار النظام القضائي الخاص بهم دون الالتزام بالدستور المغربي وإلزام المغرب بتقليص قواته العسكرية في الإقليم[3].

إن هذا الحل هو محاولة من المبعوث الأممي الخاص إلى الصحراء الغربية "جيمس بيكر" لإيجاد تسوية سلمية للنزاع بأي طريقة وبأي ثمن، ومن وراء هذه الشخصية "الولايات المتحدة الأمريكية التي

1– الناجم البشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق ،مرجع سابق ص77.

2– حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، مرجع سابق، ص51.

3 – جريدة الصحراء الحرة، العدد 666، من 29 إلى 04 أبريل 2012، ص 12.

تريد وجود ضمان فعلي بالمنطقة الاستراتيجية والتي تزخر بالعديد من الثروات الطبيعية الهامة، وأهمها " الفوسفات، البترو، الذهب والماس" فتعيين جيمس بيكر لم يكن صدفة بل جاء لضمان مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة [1].

إلا أنه لا توجد دلائل اليوم على أن الرباط تنوي أن تتحاور مع أي من قادة الانتفاضة الصحراويين، وبدلا عن ذلك تعرض هؤلاء القادة للاعتقال والسجن والمحاكمة لدورهم في مظاهرات الصيف الأخيرة، ويعتبر إعلان الملك محمد السادس في نوفمبر 2005 أن المغرب ينوي عرض "حكم ذاتي موسع" في الصحراء الغربية تحت السيادة المغربية، يعتبر مجرد كلام بلاغي، فقمع المجتمع المدني الصحراوي، وتقديم عروض لعقود استكشاف النفط وتعزيز القوة الدفاعية على طول الجدار الرملي هي مجرد إشارات قليلة تدل على أن المغرب ينوي الإبقاء على الصحراء الغربية ولذا يبدو من الصعب التصديق لدى العديد من الملاحظين أن الحكومة المغربية جادة في عرضها للحكم الذاتي الذي لا يعتد به كخيار لدى أغلب الوطنيين الصحراويين[2]. إن الانتفاضة السلمية العريضة التي أطلقها الصحراويين وبدأت في ماي الماضي، يرى هذا المقال أنها تعكس "سبيل ثالث" قوي بين الدبلوماسية والكفاح المسلح والتي يمكن أن توفر الزخم الكافي لتحريك هذا النزاع العسير وإنهاء احتلال ظالم، إن المنتظم الدولي وخاصة حكومتي فرنسا والولايات المتحدة اللتين تعرقلان حتى الآن فرض قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى انسحاب المغرب والاستكمال الناجح لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، يجب أن يفهما الانتفاضة المستمرة كفرصة لإنعاش المفاوضات بين الحكومة المغربية وممثلي البوليساريو والجمهورية الصحراوية[3].

أما مقترح تقسيم الإقليم فهو حل من أجل إخراج النزاع من طبيعة الصفرية، حيث سبق وأن قسم الإقليم بين المغرب وموريتانيا سنة 1975، وقبلت الأمم المتحدة بتقسيم أرض فلسطين بين الفلسطينيين واليهود، لكن هذا التقسيم واتباع هذا المقترح يجب أن يطبق باستفتاء الشعب الصحراوي.

1 – موريس باربيه، النزاع على الصحراء الغربية بين دعوى الحقوق التاريخية وحق تقرير المصير، 1999، ص 12.

2 – جاكوب مودي، دراسة المعهد الكندي للشؤون الخارجية والدفاع عن المقاومة السلمية الصحراوية: 2006، ص 06.

3 – جاكوب موندي، المرجع نفسه، ص 13.

أما مقترح وضع الإقليم تحت الوصاية الأممية فهو اقتراح واقعي وعملي للتزاع، على غرارها فعلته منظمة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وكوسوفو ونجاح هذا الحل مرهون بفرضه على الأطراف المتنازعة.

في حين أن الوسائل والادوات التي قد تساعد في إيجاد حل للتزاع فتمثلت في:

- تفعيل اتحاد المغرب العربي.
- الضغط على المغرب من أجل التجاوب مع المقترحات الظاممية.
- التسريع بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية من قبل الدول[1].

ومقترح تفعيل مسار الاتحاد المغاربي يعتبر كخطوة مساعدة لحل التزاع من طرف الأكاديمين، فنجاح الإتحاد الأوروبي يشجع على مثل هذه المقاربة، لكن هذا المخطط مرهون بالإدراة السياسية للدول المغاربة في تحقيق اندماج فعلي، في ظل أن المغرب يربط أي تقدم المسار التكاملي للاتحاد المغاربي بمدى تراجع الجزائر عن مواقفها المساندة لجبهة البوليساريو، هذه الأخيرة التي تدعو بضرورة حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[2].

أما بالنسبة لتسريع اعتراف الدول بالجمهورية العربية الصحراوية فسيكون له أثر كبير على المغرب وإحراجه في المحافل الدولية، فقد اعتمدت جبهة البوليساريو على هذه الوسيلة للضغط على المغرب وإسماع قضيتها دوليا، ومن ثم إحراج المغرب والمجتمع الدولي والقوى الكبرى الموالية للمغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ففي السنوات الأخيرة اعترفت العديد من الدول بالجمهورية الصحراوية، وهناك أكثر من 70 دولة، من ضمنها مؤخرا جنوب إفريقيا وكينيا، تعترف الآن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والتي تنتخب قادتها بشكل ديمقراطي كل ثلاث سنوات.

---

1- الناجم البشري – قمرا عبد القادر، دور المنظمات الدولية في ادارة التزاع في الصحراء الغربية، مرجع سابق، مرجع سابق ص79.

2- المحفوظ سيدي برأي، قضية الصحراء الغربية في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 1974، (مذكرة ليسانس)، جامعة أم البواقي، 2008.

الجدول التالي يبين عدد الدول المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية من الإعلان عن قيامها سنة 1976م، مع ماتحظة أنه كل من البنين، ساوتاومي وبرانسيب، التشاد، غينيا الاستوائية، بوركينافاسو، ليبيريا، الهند سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية.

**المطلب الثاني: جولات المفاوضات بين جهة البوليزاريو والمغرب:**

تعد المفاوضات في القانون الدولي العام من أهم الأدوات الدبلوماسية بل أن هناك من يعرف الدبلوماسية يكونها فن التفاوض، ولمفاوضات من أهم الحلول الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية، ومن أقدم الوسائل السلمية التي ترفع الاطراف المتنازعة وجها لوجه لتسوية التراع بصورة مباشرة إزاء ذلك، عبرت جبهة البوليزاريو عن أستعدادها المطلق للدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب تحت رعاية الأمم المتحدة وبموافقة مجلس الأمن الدولي، على أساس لبتوصل إلى حل سياسي وقانوني عادل ودائم ومقبول من الطرفين ويضمن تقرير مصير الشعب الصحراوي تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرار الجمعية العامية 1514 المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لاشاعة السلم والاستقرار بالمنظمة.

لقد لقى قرار التفاوض تشجيعا كبيرا من قبل العديد من الأقطار والهيئات الدولية، وهو يقضي بصورة اساسية، توحيد الرؤية حول موضوع التراع بكل عناصره ومكوناته وتقديم المزيد من المرونة من لدن هدا لجانب أو ذلك على أساس التوصل إلى شجم مع الشرعية الدولية مكوكبة.

وقد أجريت عدة جولات من المفاوضات سواء مباشرة أو غير مباشرة بين البوليزاريو والمغرب ولكن بعد التجاوز الرسمس لمخطط السلام الأممي من طرف الأمم المتحدة نفسها أصبح طريق المفاوضات لايجاد حل أخر سبيل لابد منه لادارة الأزمة.

وهكذا ركزت الأمم المتحدة كل جهودها على استئناف المفاوضات المباشرة بين المغرب والبوليساريو إلى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة[1].

1 – المحفوظ المصطفى محمد لميس، أليات الأمم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 10.

ويحدد القرار هدف هذه المفاوضات بتحقيق حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، هذا الحق المؤجل على مدار العقود الأربعة الماضية، حيث جرت عدة جولات من المفاوضات والمحادثات بين البوليزاريو والنغلاب ، يمكن استعراض هذه الجولات:

**الفرع الأول: مسار المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب:**

- أولا هذه اللقاءات كان 1979 حيث استضافة العاصمة المالية بماكو لقاءات سرية بين البوليزاريو برعاية الرئيس المالي تراوري لكنها ما لبثت أن توقفت دون نتيجة تذكر.

- 1982-1985 خلال هذه الفترة مرة المفاوضات بجولات غير مباشرة بين جبهة البوليزاريو ووفد حكومة المغرب دون أي نتائج تذكر وكانت هذه المفاوضات تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية.

- 1989 في القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي تبنت بالإجماع وبحضور المغرب القرار 104 الذي يدعو طرفي الصراع، المغرب وجبهة البوليزاريو الدخول في مفاوضات مباشرة قصد الوصول إلى اتفاق توقيف القتال وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء، حول تقرير مصير الشعب الصحراوي دون أية شروط إدارية أو عسكرية ةتحت الرعية المشتركة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة[1].

- وبعدها جاء لقاء الجزائر الذي جمع قيادات من جبهة البوليساريو بكل من وزير الخارجية امحمد بوسنة، ووزير الداخلية إدريس ..... والمستشار الملكي رضى أكديرة لكن هذا اللقاء كان بمثابة حوار الطرشان، وعرف فشلا مريرا وأعاد المفاوضات إلى المربع الأول 1989 إثر تصريحات الملك المغربي الحسن الثاني لجريدة LE POINT الفرنسية قال فيها أن أبواب قصره مفتوحة أما البوليساريو حيث قررت هذه الأخير ارسال وفد حيث التقى بالملك في مراكش وأبد نيته في إيجاد حل لمشكل لكن ما لبث أن تراجع عن هذه الوعود بعد رجوع الوفد المفاوض.

1- السالك مفتاح، لماذا تفشل الامم المتحدة في ادارة وتسوية نزاع أخر مستعمرة افريقية، الحوار المتمدن، 2015/5/1.

- يولوز 1996 نظم لقاء سري بجنيف بين وفد البوليزاريو والمغرب لكن بدون جدول أعمال محدد ونتج عنه إتفاق بمعاودة اللقاء في شهر سبتمبر[1].

- 1996 تنظيم القاء المبرمج بجنيف أتفق على أثره على مبدأ مقابلة وفد البوليزاريو لملك المغرب نهاية السنة، التقى الوفد مع ولي العهد الذي هو محمد السادس، كون الحسن الثاني حسب وزير الداخلية والمشرف على اللقاءات الصحراوية المغربية منذ 1978 كان في فترة نقاهة.

- يوليو 1997 تنظيم جيمس بيكر لمشاورات منفصلة بلندن مع جبهة البوليساريو والمغرب وبحضور الجزائر وموريتانيا بصفتهما مراقبان.

- 23 يونيو 1997 محادثات مباشرة بين جبهة البوليزاريو والمغرب في لشبونة تحت إشراف جيمس بيكر وبحضور الدولتين المراقبتين لمسار التسوية الجزائر وموريتانيا.

- 19-20 يوليوز 1997 تنظيم جولة ثانية من المحادثات بين جبهة البوليساريو والمغرب تحت اشراف جيمس بيكر وبحضور الجزائر وموريتانيا لكنه لم يحقق تقدما يذكر.

- 29 غشت 1990 تنظيم جولة ثالثة من المحادثات على نفس الشكل بلشبونة بدون احراز تقدم بسبب تمسك كل طرف بمقترحاته.

- 14-16 سبتمبر 1997 الجولة الرابعة للمحادثات تعقد بهيوستن تشهد توقيع جبهة البوليزاريو والمغرب على اتفاقيات متضمنة ترتيبات وآليات تنفيذ خطة التسوية منها:

- إعادة بعث عملية تحديد الهوية.

- البدء في تنفيذ خطة التسوية

- تجميد نشاط القوات العسكرية.

- اطلاق صراح أسرى الحرب

1 - السالك مفتاح، المرجع نفسه، ص 05.

- عودة اللاجئين.

- الاتفاق على سلطة الأمم المتحدة بالأقاليم خلال الفترة الانتقالية.

- أبريل- مايو 1999 جبهة البوليساريو والمغرب تتقبلان رسميا بعد مفاوضلت وبرتوكولات وتعليمات خاصة بإتمام عملية تحديد الهوية وعملية معالجة الطعون[1].

- 2000/5/14 يشرف جيمس بيكر على تنظيم محادثات مباشرة بين طرفي النزاع في العاصمة البريطانية لندن بحضور كل من الجزائر وموريتانيا.

- 28 يونيو 2000 جولة ثانية بلندن من المحادثات.

- 21-2000/7/27 لقاء بجنيف بين المغرب وجبهة البوليساريو حول تدابير الثقة مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لمسالة الصحراء الغربية.

- 2000/9/28 جولة رابعة من المحادثات ببرلين في غياب وفد المغرب

- 30 أبريل 2007 مجلس الأمن يصدر لائحة 1754 يدعو من خلالها جيهة البوليساريو والمغرب إلى الشروع في مفاوضات بدون شروط مسبقة من أجل التوصل لحل سياسي يقضي إلى تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حق تقرير المصير[2].- 18-19 يونيو 2007 تنظيم الجولة الأولى من المفاوضات بمناهاست تحت اشراف مبعوث الأمم المتحدة السيد ترفان ولسون، انتهت دون تحقيق أي تقدم ما عدا الاتفاق على عقد جولة قادمة.

- 10-11غشت 2007 الجولة الثانية من المحادثات

- يناير 2008 ....الجولة الثالثة من تلك المفاوضات بمنهاست.

1 - غالي الزبير، المفاوضات حول مستقبل الصحراء الغربية بداية الحل أم حوار طرشان، جريدة المستقبل الصحراوي 2015/5/2.

2 - وكالة الأنباء الصحراوية، كرونولوجيا المفاوضات بين جبهة البوليزاريو والمغرب، 2015/4/29.

- 15 مارس 2008 عقد الجولة الرابعة من المفاوضات بمناهست انتهت دون أحراز تقدم ملموس حيث تشبت كل طرف بموقفه[1].

- 10-11 غشت 2009 المبعوث الأممي الجديد يشرف بدور تشاتايين النمساوية على أول اجتماع غير رسمي بين وفد جبهة البوليساريو وأخر من المغرب بحضور البلدين الملاحظين الجزائر وموريتانيا.

- يناير 2010 الأمين العام للأمم المتحدة يحدد يومي 10و11 فبراير لعقد لجولة ثانية من المفاوضات غير الرسمية بين جبهة البوليزاريو والمغرب بمقاطعة ويست شيتر قرب نيويورك.

- عقدت الجولة الخامسة من المحادثات غير في الفترة من 21 إلى 23 يناير 2011 في نفس مكان الجولتين السابقتين.

- عقدت الجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية في ...مالطة في الفترة 7 إلى 9 مارس 2011 بمساعدة لوجستية من حكومة مالطة، وانتهت دون تحقيق تقدم جوهري يذكر.

**الفرع الثاني: العوائق والتحديات التي حالت دون إحراز التقدم في حل نزاع الصحراء الغربية**

**أولا: عن الإحصاء الإسباني لعام 1974 عطل جهود التسوية.**

لقد أخذت القضية الصحراوية منعرجا آخر، من خلال بروز فكرة الهوية بالنسبة للصحراويين الذين لهم الحق في المشاركة في استفتاء تقرير المصير، فإن الأمم المتحدة قررت توسيع معايير تحديد الهوية لتفسح المجال أما الصحراويين الذين لم يشملهم إحصاء 1974 الذي كانت قد أجرته السلطات الإسبانية آنذاك[2]، فهذه القضية بالذات لم ترضي طرف لبوليساريو الذي بقي متمسكا بالشروط المحددة استنادا للإحصاء السابق (الإسباني طبعا)، غير أن صحيفة "دي أنديبندنت" البريطانية أشارت إلى أن ملف الصحراء الغربية أصبح في يد غير أمينة وهذا لوجود موظفين رسميين في المنظمة يتعاملون بسلبية

1 – السالك مفتاح، لماذا تفشل الامم المتحدة في ادارة وتسوية نزاع أخر مستعمرة افريقية، الحوار المتمدن، 2015/5/2.

2 – اسماعيل معراف، الصحراء الغربية فيس الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، مرجع سابق، ص 213.

شديدة مع الملف، وأضافت بالتحديد أن أسطوانات وأخبار ذات طابع سري قد سلمها بعض المسؤولين الأمميين للمغرب، حول علاقة الأمميين بالمغرب، الأمر الذي طرح أكثر من قبل المنظمة العالمية قد شمل النقاط التالية – فئة الصحراويين الذين لم يتم إحصاؤهم من طرف إسبانيا، كذلك الذين ولدوا من أب صحراوي فقط، كما أن العملية ستشمل الذين سكنوا الأراضي الصحراوية لمدة ستة سنوات متتالية أو اثني عشرة متقطعة، وذلك قبل القيام بعملية الإستفتاء، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال لقاءات أوت 1988 والتي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة، تم الاتفاق بين المغرب والبوليزاريو على أساس اعتماد الإحصاء الإسباني كقاعدة للعمل.

ولكن المغرب ظل يعتبر أن الاكتفاء بتحديد الإحصاء التمفق عليه في الصيغة الإسبانية هو بمثابة تمييز غير مقبول، أي أنه اتخذ في ظروف معروفة، وقد جاء مخطط السلام الأممي السالف الذكر والمدعوم من قبل مجلس الأمن ليدعم وجهة النظر المغربية بحيث نص على ضرورة الأخذ في الحسبان طلبات الأشخاص الذين يؤكدون على حقهم في المشاركة في الاستفتاء، وهذا لكونهم صحراويين تم إغفالهم أثناء إحصاء 1974، كما أنه خلال صائفة 1991 قدم المغرب باعتبار أنه أصبح في جانفي 1992 عضوا في مجلس الأمن لمدة سنتين قائمة تحتوي على 170.000 اسما لأشخاص يقول أنهم صحراويين منهم حوالي 35000 شخصا يعيشون حاليا على التراب الصحرواي، إذن كما لاحضنا أن هذا الجهد الضائع من قبل الأمم المتحدة كان في صالح النظام المغربي الذي يعمل وفقا لسياسته المعروفة والقائمة على أساس ربح الوقت، كما يمكن الإشارة إلى أنه وحسب اليومية البريطانية "دي أنديبندنت" أن مسؤولا ساميا في المنظمة الأممية قد سلم الحكومة المغربية قوائم إحصاءات، كما أن المغرب قد اقترب من مسؤولين سامين في الأمم المتحدة، وطلب منهم قواعد الاستفتاء حتى لا يكون ذلك في صالح البوليساريو يوم الاقتراح[1]

كما تضيف الجريدة، أن نفس المسؤول قد تمكن من تبليغ أخبار ذات طابع سري للمغرب، وه معلومات قد سلمتها جبهة البوليزاريو لمنظمة الأمم المتحدة قصد التحقيق في هوية المؤهلين لانتخاب،

1 – جريدة المساء، العدد 1906– بتاريخ 19 نوفمبر 1991– دراسة خاصة بتلاعبات الأمم المتحدة بملف الصحراء الغربية.

كما أكدت على حصول على وثائق من الأمم المتحدة تعبر فيها عن القلق السائد في أوساطها حول محاولات المسؤول الذي اتهم خلال صيف 1991 بسرقة اسطوانات ذات طابع سري وقام بتسليمها للمغرب، وهذا على الرغم من معرضة مسؤولين كبار في الهيئة الدولية، ومن ثم نؤكد على أن الأمم المتحدة عندما أرادت هذه المراجعة للإحصاء السكاني، ارتكبت خطأ سواء عن حسن نية أو غيره، فإنها تكون باختصار قد فتحت المجال أمام العديد من التلاعبات كانت في غني عنها، وعلى العموم فإن الملاحظة التي نخرج بها من هذا الموضوع، أن المنظمة الأممية ظهر عجزها واضحا سواء كانت الأسباب متعلقة بتهنت النظام المغربي والعراقيل التي يقيمها في كل مرة للتعطيل سواء مهمة المفاوضات، أو مخطط السلام أو حتى مسألة وقف إطلاق النار كما اشرنا سابقا، فإن دور المنظمة فيما يخص هذه النقطة بقي دائما محل شك، كما للتشكيلة التي ستشرف على الملف الصحرواي داخل الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة في تعطيل التسوية المنتظرة.

**ثانيا: عدم استعداد أطراف النزاع عرقل مهمة المنظمة.**

بالنظر إلى الملفات الأخرى المطروحة على مستوى الأمم المتحدة، فإننا للأسف نسجل أن الملف الصحراوي لم يحظ بالاهتمام البالغ مثل الملفات الأخرى، ربما لديها نفس المواصفات، وتجمعها نفس الظروف، ولعل السبب السابق الذي ناقشه (الإخصاء السكاني الإسباني لعام 1974) لا يعتبر كافيا للحكم على عدم جدية المنظمة في معالجتها للنزاع، فهناك أيضا أسبابا أخرى ساهمت بشكل واضح في إدامة عجز الهيئة ايزاء مشكلة إقليمية والتي يمكن لنا أن نبرز تلك الأسباب على نحو التالي:

**1- تضارب المواقف بشأن التسوية السلمية:**

لقد أدى عدم تجوب أطراف النزاع إلى نتائج سلبية فيما يخص التعجيل بتسوية المشكلة بصفة قطعية من أن الأطراف المباشرة بالنزاع ظلت دائما تعتمد على سياسات مهينة، وهذا حتى تستطيع أن تدير ركفة النزاع ولو دبلوماسيا إلى صالحها، بحيث رأينا أن المغرب كان دائما يعمل ضد مشاريع التسوية التي تطرحها الأمم المتحدة وبالأساليب المرواغة في بعض الأحيان، أي أنه كان يقبل بعض الأفكار الأممية الخاصة بالتسوية، ثم يتراجع عنها من خلال إثارة بعض التفصيلات التي يرى أنها سوف

تنسف أي مجهود أممي غير أن الشيئ الذي يدعو إلأى القلق هو عدم تجنيد الأمم المتحدة نفسها ضد خروقات المغرب المتكررة، وخصوصا في مسألة إطلاق النار المتفق عليه بينها وبين البوليزاريو تحت رعاية المنتظم الدولي.[1]

كما أن مواقف بعض الدول الموالية للمغرب، والتي تميزت أحيانا بالصمت إزاء سلوكات المغرب المتعارضة مع مبادئ الأمم المتحدة، وغير متفقة مع قواعد القانون الدولي العام، قد أعطى نوعا من المصداقية للسياسة المغربية في هذا المجال، وجعلها أكثر تشددا في إعلاناتها أو من خلال تصريحات موفديها داخل رواقات الأمم المتحدة، أو في غيرها من لمحافل الدولية، ضف إلى ذلك أن هناك بعض الدول كفرنسا تطبق سياسة اللعب على الأحبال، أي أنها تحاول أن تظهر موقفا مؤيدا ظاهريا لضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراويين وبذلك تنجسم عمليا مع ما تدعو إليه المنظمة الأممية وفي الجبهة الأخرى تعمل على تدعيم سياسة الأمر الواقع التي ينتهجها الغرب فيما يخض الإشكال الصحراوي، كما أن الولايات المتحدة لم تتدخل باعتبارها قوة عظمى في حل التراع، كما تتدخل بشكل دائم في نزاعات أخرى، فلو رجعنا نوعا ما إلى الوراء لوجدنا أن حالة الكويت والعراق والصومال[2] لا تفي بشكل مضبوط أو لا تبرر تدخلها حتى ولو كان ذلك التدخل يتوافق شكليا مع مبادئ الأمم المتحدة الداعية إلى حفظ السلم والأمن للدولتين، إذن فلعبة المصالح بارزة بشكل ملموس، فلو أن التراع الصحراوي توفرت فيه مصالح معينة تنسجم مع الرؤية الأمريكية أو تهدد مصالحها وتقتضي التدخل المباشر أو غير المباشر عن طريق التحريك المنتظم الدولي، لما اكتفت الولايات بالإشراف على التراع من بعيد، وعليه فإننا نجزم على أن تضارب المواقف بشأن القضية، وكذا تشدد المغرب كان من بين أهم الاسباب التي عرقلت جهود الأمم المتحدة في هذا المجال، غير أننا لا يجب أن ننسى بعضا من العوامل المتعلقة أساسا بهيكلة المنظمة نفسها والتي كانت هي أيضا أحد أسباب ذلك العجز.

1 - اسماعيل معراف، الصحراء الغربية فيس الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، مرجع سابق، ص 216.

2 – مجلة المجال – العدد 267، جويلية، 195. من ص 20 إلى 22.

## 2- عدم إلزامية قرارات الأمم المتحدة بدّد أمل التسوية:

الملاحظ على نشاط الأمم المتحدة فيما يخص محاولة إقرار حل عادل ونهائي للقضية الصحراوية، وهذا من خلال إصدارها للعديد من القرارات والتوجيهات أنها كانت سلبية وغير مجدية فما الداعي أن تتخذ منظمة بحجم الأمم المتحدة قرارات تدعو فيه إلى ضرورة القضاء على كل أشكال الظلم الذي يعصف بآمال الشعوب الطامحة إلى تقرير مصيرها وفق ما تراه مناسبا لها ثم لا يطبق ذلك القرار بحجة أن طرفا واحدا من المجتمع الدولي تعنت في قبوله، وعلى هذا الأساس يبدو لنا أن من بين الأسباب الجوهرية بل المركزية في عدم تمكن الأمم المتحدة من حل المعظلة الصحراوية على غرار قضايا أخرى، يعود إلى مشكل إلزامية قرارات المم المتحدة لصالح القضية الصحراوية، وهذه القرارات في مجملها تحمل دعوة صريحة إلى ضرورة إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، وقد وصل الأمر بالمنظمة العالمية إلى حد تحديد تاريخ لوقف إطلاق النار ولكن عدم احترامه من قبل المغرب كما كررنا مرارا في العرض.

بالإضافة إلى تأكيد جل القرارات الصادرة في الآونة الأخيرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية الدخول في مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع، إلا كل هذا كان عبارة عن شغل الوقت لا أكثر، ومن ثم فإننا إذا ما بحثنا في مبدأ الإلزامية ذاته سوف نجده يستمد شرعيته بشكل عملي من مواقف الدول الفاعلة في مجلس الأمن، فإذا ما كان النزاع ئؤثر سلبا أو إيجابيا على دولة عظمى معينة فإن الإلزامية لقرارات الأمم المتحدة تكون حاضرة، ولنا في حالة الكويت خير دليل، وإذا لم يكن النزاع ذا أهمية قصوى فإن الإلزامية تغيب بشكل مثير في توصياتها (ولنا حالة الصحراء الغربية، خير تأكيد على طرحنا هذا) ومن ثم عندما نعود إلى صمت الأمم المتحدة على نقل السكان المغاربة إلى الصحراء الغربية، كما أشار إلى ذلك أحد المتدخلين في اجتماع جمع ثماني منظمات إنسانية ألمانية[1] كدليل على ما تقدم من تحليل، نكشف أن نشاط الأمم المتحدة ظل متذبذبا، و لم يتخذ صورة الصرامة في مراقبة أحداث

1 - EL- WATAN:N-459-30 MARS sousletitre*SAHARA OCCIDENTAL*: l'buemagne BRISE LE SILENCE.

النزاع، من ذلك أن الحاكم "زمراق" وهو المنسق للمقاطعات الأربعة الصحراوية استدعى مجموع أعيان الصحراء الغربية، وأوصاهم بعدم الاتصال بموظفي الأمم المتحدة[1] .

كما اشترط عليهم عدم التصريح بأية معلومات يمكن لها أن تفيد الهيئة في بحثها الدائم عن تسوية عادلة ودائمة، ونلاحظ هنا أن مشكل الإلزامية وارتباطه يطرح بحدة في هذا النطاق، بحيث أنه على الرغم من التقارير التي رفعت إلأى المنظمة إزاء تلك العراقيل إلا أن الأمين الأممي لم يحرك ساكنا، وربما يعود إلى نوع العلاقات التي تربط أطرافا معينة بمجلس الأمن بأحد أطراف النزاع.

ومن ثم فقد عملت كل هذه العراقيل مجتمعة على تأكيد عجز منظمة الأمم المتحدة بمكن لها إذا ما استمرت أحوالها بالمشهد الحالي، أن لا يصبح سو إطار هامشي، لا يمكن طرح إشكالية حل نزاعات بداخله لها ارتباط بقضايا تصفية الاستعمار بشكل موضوعي، وللإجابة نقول أن تصور لدور الأمم المتحدة، لا يكون مجديا إلا إذا أخذ في حسابه مسألة الإلزامية، وكذا بعض المشاكل الهيكلية، كاختصاصات مجلس الأمن، مدى مصداقية أعضاء الجمعية العامة، وأنه حان الأوان لتجديد هذه المنظمة، وجعلها أكثر اتساقا مع حاجة عالم اليوم، فالمشكلة الصحراوية ليست إلا واحدة من بؤر التوتر التي تعرقل نشاط المجموعة البشرية، أين يتعين على المنظمة الأممية أن تظطلع بدور أكثر فعالية.

1 - le auotidien D'algerie –N du 25 oct.1991.SOUS LE TITRE *SAHRA* OCCIDENTAL: le referendum un aura lieu QUAND LE ROI est SUR DE LE gagner.

# خاتمة

**خاتمة**

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النزاع في الصحراء الغربية من اقدم النزاعات في القارة الافريقية وهو نزاع جاوز الاربعين سنة. قانونيا تعتبر الصحراء الغربية أرضا متنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو التي اعلنت رسميا الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في فبراير 1976. وهي دولة عضو في الاتحاد الافريقي وتعترف بها اكثر من ثمانين دولة.ادرجت قضية الصحراء الغربية على جدول اعمال الامم المتحدة منذ ديسمبر 1966 كقضية تصفية استعمار ومع ذلك فشل المنتظم الدولي في ايجاد حل يرضي الطرفين المتنازعين الى حد الأن. يعود النزاع الصحراوي المغربي على الصحراء الغربية الى 1975 عندما كان الاقليم مستعمرة اسبانية لأكثر من تسعين عاما.

وفي سنة 1974 وافقت اسبانيا على طلب الامم المتحدة لتنظيم استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي ولكن اشهر بعض ذلك تفاجأت الامم المتحدة بطلب تقدم به كل من المغرب وموريتانيا الى الجمعية العامة لطلب راي أشتشار محكمة العدل الدولية في لاهاي يدعيان فيه باحقيتهما التاريخية في الاقليم وسيادتهما عليه. وبعد دراسة المحكمة للموضوع ومناقشته بعمق أصدرت رأيها الإستشاري الشهير في 16 أكتوبر 1975 والذي يتضمن : " إن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط قانونية من شأنها التأثير على تطبيق القرار 1514 المتعلق بتصفية الإستعمار ومبدأ تقرير المصير عن طريق التعبير الحر لسكان الإقليم" لكن المغرب وموريتانيا رفضتا حكم المحكمة وغزتا الاقليم باحتلال عسكري مزدوج لتدخل القوات المغربية من الشمال والقوات الموريتانية من الجنوب. وسرعان ما وجدتا القوتان المحتلاتان أنفسهما في مواجهة مباشرة وحرب منظمة تقودها حركة التحرير الوطني في الصحراء الغربية –الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب–المعروفة اختصارا بجبهة البوليساريو. تأسست الجبهة في 10 ماي 1973 من اجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني الذي انسحب نهائيا من الاقليم في 27 فبراير 1976.

وفي غضون اربع سنوات استطاعت جبهة البوليساريو ان تخرج موريتانيا من الصراع بموجب اتفاقية الجزائر في 5 أوت 1979. لتستمر الحرب بين المغرب و جبهة البوليساريو الى أن توسطت

الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار بين الطرفين في سبتمر 1991 مع الوعد باجراء تنظيم استفتاء لتحديد الوضع النهائي للاقليم حيث انشأت بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية المعروفة اختصارا بالمينورسو بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم 690 في أبريل 1991. لكن لم يتم تنظيم الاستفتاء الى يومنا هذا. ومنذ يوليو2000 حاولت الأمم المتحدة تحريك الملف من جديد عبر مفاوضات بين الطرفين تضمن حلا سياسيا متفق عليه، لكن كل المبادرات فشلت حيث وصلت عملية السلام الى طريق مسدود عندما استقال المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الى الصحراء الغربية. كاتب الدولة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر في 6 نوفمبر 2004. و منذ يونيو 2007 دخل الطرفان في جولات جديدة من المفاوضات بمنهاست الأمريكية تحت رعاية أممية لكن دون تقدم يذكر حيث لاتزال المنطقة تعرف وضعية اللاحرب واللاسلم بسبب تمسك كل طرف بموقفه.

وفي قرائتنا وتحليلنا لهذه الدراسة التي اعتمدنا فيها على دراسة الابعاد التاريخية والسياسية والقانونية لهذا النزاع وكذلك أهم الجهود الدولية والاقليمية المبذولة لحل هذا النزاع ،وبعد دراسة معمقة وتحليل

لكل المعطيات والحقائق التاريخية والأراء القانونية الصادرة عن مختلف الاجهزة الدولية توصلنا ألى عدة نتائج :

- ❖ أن مشكلة الصحراء الغربية هي مشكلة تصفية أستعمار مسجل في الاجندة الاممية منذ سنة 1963 وأن نضال الشعب الصحراوي هو نضال من أجل قضية عادلة ونيل حريته عبر حقه في تقرير المصير الذي تكفله اللوائح والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة
- ❖ كما أن ألقاء نظرة عميقة على مسار المفاوضات الطويلة في الصحراء الغربية يبرهن أن الطرف المغربي لم يكن ينوي الدخول في مفاوضات جادة وحقيقية مع جبهة البوليساريو بل كان عرضة لمساوما ت ولمناورات واللعب على عامل الوقت لإنهاك الطرف الصحراوي وتحطيمه نفسيا ومعنويا

- ❖ أن تطبيق الشرعية الدولية أو القانون الدولي محكوم بسياسات ومصالح الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن الدولي ومن دون موافقة أية دولة من هذه الدول لايمكن تطبيق القانون والشرعية الدولية وهذا راجع بالاساس إلى طبيعة تشكيل المجلس،فقد عالج قضية الصحراء الغربية ضمن الفصل السادس من الميثاق وبالتالي تصبح قرارات المجلس ليست ملزمة الطرفين وهذا يعني أن الاطراف يمكن أن تتمسك بمواقفها بدون أية ضغوط من المجلس
- ❖ لقد أثبتت الاحداث أن مجلس الأمن لايعالج نزاع الصحراء الغربية من منطلق أحترام القانون والمواثيق الدولية بل ترى الدول المؤثرة في مجلس الأمن الدولي وخاصة فرنسا وأمريكا أن النزاع القائم في الصحراء الغربية نزاع خفيف ومحدود ومحكوم استراتيجيا وكل مايهمها هو التحكم في خيوطه وليس أيجاد تسوية نهائيا له
- ❖ اقد أرتكبت البوليساريو خطآ أستراتيجيآ فادحآ كلفه ثمنآ باهظا في عملية السلام الاممية بقبولها مخطط التسوية الاممية بدون وضع أليات مسبقة لتنفيذه ،لان الاتفاق شيئ وتنفيذه شيئ أخر،كما أن صناع القرار في جبهة البوليساريو في ذلك الوقت وبسبب حسن النية وعدم الحنكة السياسية والثقة في الامم المتحدة جعلهم يتجاهلون التغيرات الاقليمية والدولية المستمرة وتأثيراتها ،وأن وراء حل النزاعات الدولية مصالح يتم تحقيقها عبر تحالفات ومؤامرات دولية، فالدول كالاشخاص تماما عبيد المصالح فاينما تكون المصالح تكون الدول
- ❖ لاتوجد دولة في العالم اليوم تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية،كما أن الامم المتحدة تعترف بجبهة البوليساريو كممثل وحيد وشرعي لسكان الصحراء الغربية،وهي التي حصلت على أعتراف أكثر من 80 دولة كما انها عضو في الاتحاد الافريقي كامل العضوية

ومن أجل أيجاد تسوية لهذا النزاع توصلت الى إبداء بعض الاقتراحات ومنها:

- ❖ يجب معالجة نزاع الصحراء الغربية من خلال بعده التاريخي والسياسي وأطاره القانوني وفق القوانين والوائح الدولية التي تنص على حق تقرير المصير
- ❖ فصل النزاع عن حالت الاستقطاب السياسي التي صاحبته منذ تفجره ،وذلك من خلال الاسهام في إنجاح مخطط السلام الاممي

- ❖ أحلال قوة أممية بقرارمن مجلس الأمن الدولي تحت أحكام الفصل السابع بعدد وعتاد يمكنها من التطلع لانجاز جميع مهامها وتحل محل الجيش المغربي مع ألزام الطرفين مد الامم المتحدة بجميع خرائط حقول الألغام التي توجد في المنطقة
- ❖ تشكيل أدارة أممية،أنتقالية بقرارمن مجلس الأمن الدولي تحت أحكام البند السابع ترفع علم الامم المتحدة ،يعهد لها بتولي جميع مهام الادارة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والاعداد للمرحلة اللاحقة كما تقوم هذه الادارة المدنية بالاعداد لعملية أحصائية شاملة لسكان المنطقة مع مراعات لوائح الاحصاء الاسباني باعتباره القوة التي كانت تدير الاقليم
- ❖ لتسوية النزاع سلميا بين المغرب والبوليساريو يجب تدخل أممي حقيقي وجاد ومؤثر وتحت رعاية دولية واسعة
- ❖ على البوليساريو هجرسياسة اللاتخطيط وأنتهاج سياسة الالحاح في طلب التدخل الدولي عن طريق دبلوماسية صحراوية رسمية وشعبية نشطة،ومقاومة سلمية منظمة داخل المناطق المحتلة من الصحراء الغربية ذات أستراتيجية بعيدة المدى ودعمها بكافة الوسائل المتاحة
- ❖ على البوليساريو الاستعانة بخبراء القانون الدولي بشكل يتعدى الشعارات والتنديدات ذلك أن أنتهاك الاحتلال المغربي للشرعية الدولية وتعنته المستمر لايبرر ركاكة وضعف مرافعتنا القانونية على المستوى الدولي وخاصة أننا نمتلك ترسانة قانونية من شأنها أنهاك المغرب في المحافل الاقليمية و الدولية اذا عرفنا كيف نستثمرها
- ❖ على قادة البوليساريو إعادة النظر في أتفاق وقف أطلاق النار ومراجعة خيار العودة للكفاح المسلح في ظل عدم أحراز أي تقدم يذكر في مسلسل السلام الامي ،وكذلك المطالب الشعبية الواسعة التي تنادي بالعودة الى الكفاح المسلح مما يضع ا لبوليساريو أمام خيرات صعبة.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**الكتب باللغة العربية:**

1. تونكين(ترجمة أحمد رضا)، القانون الدولي العام، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 1972

2. تيسر النابلسي: الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية سلسلة كتب فلسطينية -62- منظمة التحرير الفلسطينية بيروت أفريل 1975

جاكوب مودي، دراسة المعهد الكندي للشؤون الخارجية والدفاع عن المقاومة السلمية الصحراوية 2006

3. جيرهارد فان غلان القانون بين الأمم (ترجمة عباس العمر)، منشورات دار الأفاق الجديدة – بيروت، الجزء الأول

4. الدكتور اسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث عن الشرعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010

5. صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، لبنان، دار الوحدة، 1981

6. الطاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بيت البوليساريو والمغرب ،دمشق دار المختار،1998

7. عمر اسماعيل سعد الله: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في الميثاق وأعمال منظمة الأمم المتحدة، الجزء الأول أكتوبر 1984

8. عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص 142. تنص المادة 55 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

9. فليب رفلة، الجغرافيا السياسية للإفريقيا، ط2، القاهرة، 1966م، ص 452.

10. ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، ط1، بيروت دار المسيرة، 1976م،

11. محمد طلعت الغنيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام قانون الامم، نشأة المعارف الاكندرية، مصر،ط1 1974،

12. مصطفى الكتاب – محمد بادي " النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق " دمشق، دار المختار 1998

13. موجز من تاريخ الشعب الصحراوي، كتيب صادر من الجمهورية العربية الصحراوية في 20 ماي 1978

14. نبيل الملحم، بوليساريو الطريق إلى المغرب اىلعربي الكبير، مكتب الفيحاء، دمشق، سوريا، 1987م،

**المقالات والمحاضرات:**

15. إدريس الكنبوري، أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، (29 مارس 2003)

16. جميل البغدادي: فرنسا وجذور العدوان على الشعب العربي في الساقية ووادي الذهب، مجلة الشورى، سوريا، السنة الخامسة 3 مارس 1974

17. السالك مفتاح، لماذا تفشل الامم المتحدة في ادارة وتسوية نزاع أخر مستعمرة افريقية، الحوار المتمدن، العدد 1908، 2007/5/7.

العدد 32 ربيع الثاني – جمادى الأولى 1396 ه/ ابريل – مايو 1976م الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

18. غالي الزبير، المفاوضات حول مستقبل الصحراء الغربية بداية الحل أم حوار طرشان، جريدة المستقبل الصحراوي 2015/5/2.

19. فاطمة عبد الوهاب ،الخلفية التاريخية للتراع في الصحراء الغربية ،مقال منشور على الجزيرة ،نت.

20. كارلوس رويث ميثال "الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر اثاني، هل هو آخر محطة؟ ( 13 أكتوبر 2008

21. لحسن بولسبان: الدور العربيالحلقة المفقودة في نزاع الصحراء الغربية، المستقبل الصحراوين 2015/5/4

22. مالك بوعلام ماجيستر القانون الدولي والعلاقات الدولية السداسي الثاني للعام الدراسي 1981-1982 معهد الحقوق جامعة الجزائر.

23. محمد الأحسري، أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، (29 ماي 2003

24. محمد الميلي من أجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية (الحل الأمثل)، مجلة الثقافة، السنة السادسة،

25. محمد لمين المصطفى ، تبدل متغيرات نزاع الصحراء الغربية 30-03-2005

26. مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية والحكم الذاتي، (07 جويلية 2001)

27. موريس باربيه، التراع على الصحراء الغربية بين دعوى الحقوق التاريخية وحق تقرير المصير 1999، موقع سفارة الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر.

28. الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء الغربية، دار الكتاب بيروت، الطبعة الاولى، 1978

**الرسائل الجامعية:**

29. بن عامر التونسي، تقرير لمصير وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1982

30. حمادي عبد الرحمان موسى "عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها"، دراسة لنيل إجازة في العلوم السياسية، دمشق، 2006

31. سليمان محمد سيدنا، مشكلة الصحراء الغربية وأثرها على وحدة المغرب العربي، رسالة لنيل ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة أم درمان، 2006م

32. المحفوظ سيدي برأي، قضية الصحراء الغربية في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 1974، (مذكرة ليسانس)، جامعة أم البواقي، 2008.

33. محفوظ مصطفى، أليات الأمم المتحدة لحل نزاع الصحراء الغربية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010م

34. محمد سالم الصوفي، أزمة الصحراء الغربية وتطورها الاجتماعي والتاريخي والسياسي "مقاربة للتزاع من النشأة إلى حقبة التسوية"، رسالة دكتوراه، السودان جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية 2006

35. مذكرة تتعلق بتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، صدرت عن مكتب البوليساريو بطرابلس، 20 ماي 1976.

36. مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية، بحث لنيل شهادة الماجيستير في القانون (فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية)

37. الناجم بشرى، قمر عبد القادر، دور المنظمات الدولية في إدارة التزاع في الصحراء الغربية، شهادة لنيل ليسانس في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011

**الجرائد والمجلات:**

38. جريدة الشعب الجزائرية، السبت 8 ديسمبر 1979،

39. جريدة الصحراء الحرة، العدد 630، الشهيد الحافظ، من 24 إلى 30 مارس 2011،

40. جريدة الصحراء الحرة، العدد 666، من 29 إلى 04 أبريل 2012، ص 12.

41. جريدة المجاهد الجزائرية، 1979/07/27، العدد 998،

42. جريدة المجاهد، 12 فيفري 1982 العدد 1123 ص 30.

43. جريدة المساء، العدد 1906- بتاريخ 19 نوفمبر 1991- دراسة خاصة بتلاعبات الأمم المتحدة بملف الصحراء الغربية.

44. السياسة الدولية: العدد 44 أبريل 1976 ص220.

45. صحيفة جون أفريك العدد الصادر بتاريخ 27 فبراير 1976.

46. مجلة السياسة الدولية، العدد 44 أفريل 1969م، ث46-47.

47. مجلة المجال – العدد 267، جويلية، 195. من ص 20 إلى 22.

48. مجلة المجاهد الجزائرية، العدد 1131، 23 أفريل 1982، ص 23.

**القرارات واللوائح:**

49. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، اللائحة رقم 1975/380، 2004/10/18

50. تقرير البعثة الاممية في هذا الشأن ص 84-94-116.

51. دراسة من إعداد قسم البحوث والدراسات الصحراوية، الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية للصحراء الغربية، الشهيد الحافظ، 2002

52. الفقرات 109-110-111-112 من الرأي الاستشاري لعام 1975.

53. الفقرات 134- 135- 137، من الرأي الاستشاري لعام 1975.

54. الفقرات 145-146، من الرأي الاستشاري لعام 1975.

55. الفقرة 102 من الرأي الاستشاري لعام 1975.

56. الفقرة 103 من تقريرمحكمة العدل الدولية.

57. الفقرة 118 من الرأي الاستشاري لعام 1975.

58. الفقرة 119-120 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

59. الفقرة 123 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

60. الفقرة 131 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. والخاص بالصحراء الغربية الصادر في 1975/10/16.

61. الفقرة 132 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 1975 والخاص بالصحراء الغربية.

62. الفقرة 152 من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

63. الفقرة 84من الرأي الاستشاري

64. الفقرة 85 منة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

65. القانون الاساسي للبوليساريو الصادر 2013

66. قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي حوال الصحراء الغربية، جريدة المسار العربي، 2015/5/13.

67. اللائحة الأممية 3292 الصادرة عن الأمم المتحدة في الدورة 29 (نهاية 1974).

68. لائحة مؤتمر القمة الافريقي 15 حول الصحراء الغربية (ملحق الوثائق).

69. المادة 103 من الميثاق

70. المادة 18 مستبدلة بالمادة 38 بين معاهدة لاحقة أبرمت بين إسبانيا والمغرب حول التجارة والملاحة في 1861/11/28.

71. المادة 2 فقرة 5، وكذلك المادة 3 فقرة 6 من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية.

72. المادة 53 لقانون المعاهدات سنة 1969

73. المادة 73 من الميثاق من الفصل الحادي عشر: تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

74. المجلس الأفريقي يدعو إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي،masp

75. نص قرار مجلس السلم الأفريقي حول الصحراء الغربية، 2015/5/3.

76. الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الخامسة والعشرون، اللجنة السادسة، الجلسة 1180.

77. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة 52، الملحق رقم 23.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

78.« les recherches minieres du sahara espagnol » industries et travaux d’outre-mer-juin 1961.

79.Afrique. Asie , N° 260, Mars 1982

80.ahmed baba miske : front polisario lame d un peuple (ibid )

81.Attalio gaudio , le dossier du sahara occidental n.el.paris 1978

82.B. Malek. Sp. Cit p

83.c.j ree 1975 cp.ind de decastro.

84.ces chiffres sont donnes par a.gaudio.(ibid)p :336 et suiv.

85.cf. Pilare.comdel romero, el espanol en 205.

86.chroniques etrgngeres : espagne (la documentation française, paris), n° 18 1, 31 mats 1957

87.Cid.rec1975-op ind de ammoun

88.cij,ree.sp.ind du juge

89.cite dans chroniques etrangere : espagne, n° 181, 31 mars 1957, p. 19-20. Cf. Aussi chaffard, op. Vit., vol. 1

90.donneeshidtari gues.et mossylert 2nvril1978 ,rapport de mr. F. De chassey, op. Cit.

91.EL- WATAN:n-459-30 mars sousletitre*sahara occidental*: l'buemagne brise le silence.

92.elsaassidon. Sahara occidental ; un enjeu pour le nord ouest africain, paris maspero, 1978

93.financier times -13 mars 1969.

94.ibrahim serfaty « le petrole au sahara occidental derriere les appetits imperialistes » souffles n-2 nouvelle serie, oct.1973.

95.iden.or ind du juge ruda

96.jonwaterbury,le comande vrdeslroyants(parisse universita.ver de franncer,parisse,1975)

97.journal of the american associtionof petroleum geogistes.

98.le auotidien d'algerie –n du 25 oct.1991.sous le titre *sahra* occidental: le referendum un aura lieu quand le roi est sur de le gagner.

99.Le litige du sahara ocidenal,revue maghreb macherk 1967,

100. m.barbier,op.cit.

101. Malek. Op. Cit

102. mauruce barbier ; le conflit du sahara occidental l armation ; paris 1982

103. mm elsa assodon

104. notre sahara ; n-8025 mars 1959.

105. paul balta « le sahara occidental suxite la convoisite de ses voisin, le monde diplomatique, aout 1975.

106. pierre bonte, « multinational compagnies and national development : miferma and mauritania », review of ariican political economy, n° 2, janvier-avril 1975; chaffard, op. Ait., vol.

107. rapport de mr. F. De chassey : « donnees historiques et sociologiques sur la formation du peuple sahraoui », colloque de massy ler et 2 avril 1978

108. Revolution africaine du 13 au 19/07/1977.

**109.** Revue maghreb machrek 1967 ,

**مواقع الأنترنت**:

http://www.algazeera.net/in
http://www.saadasahara.com.
http://www.algazeera.net/in
pres www.sahara
www.ahewar.org
www.aljeazeera.net ،
www.realinstitoelcano.og
www.creima.net ،
www.alasr.ws
www.alasr.ws

# الفهرس

## الفهـــــرس

**كلمة شكر**

**اهداء**

**مقدمة** ..... أ

**الفصل الأول: الإطار التاريخي و السياسي للصحراء الغربية**

المبحث الأول: السياق التاريخي و الأهمية الإستراتجية للصحراء الغربية..... 10

المطلب الاول: التطور التاريخي للمنطقة..... 11

الفرع الاول: مرحلة ما قبل الإستعمار..... 11

الفرع الثاني: مرحلة الهيمنة الإستعمارية الإسبانية..... 18

الفرع الثالث: العدوان الثلاثي على الصحراء الغربية (اتفاقية مدريد)..... 29

المطلب الثاني: الأهمية الجيو إستراتجية للمنطقة..... 35

الفرع الاول: الإطار الجغرافي للصحراء الغربية..... 35

الفرع الثاني: المعطيات الإقتصادية..... 37

الفرع الثالث: أصول السكان..... 50

المبحث الثاني: الإستراتجية السياسية و العسكرية للصحراء الغربية..... 55

المطلب الأول: الإنسحاب الإسباني و بداية تشكيل الدولة الصحراوية..... 56

الفرع الاول: الأسباب و الظروف التي صاحبت انسحاب إسبانيا..... 56

الفرع الثاني: البوليساريو ظروف النشاة و المنطلقات الفكرية..... 57

الفرع الثالث: إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية..... 64

المطلب الثاني: المقاومة الصحراوية خلال الحقبة الإستعمارية..... 73

الفرع الاول: المقاومة الصحراوية للإحتلال الإسباني في ظل جيش التحرير الصحراوي... 74

الفرع الثاني: المقاوم الصحراوية للعدوان الثلاثي (موريتانيا و المغرب و إسبانيا)..... 85

**الفصل الثاني: مسلسل السلام في الصحراء الغربية**

المبحث الاول: الجهود الدولية و الإقليمية لحل نزاع الصحراء الغربية..... 93

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في حل نزاع الصحراء الغربية ..... 93

الفرع الأول: القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ..... 93

الفرع الثاني: القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ..... 100

الفرع الثالث: التكييف القانوني للنزاع الصحراوي أمام محكمة العدل الدولية..... 103
الفرع الرابع: بعثة تقصي الحقائق..... 118
المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في حل نزاع الصحراء الغربية ..... 121
االفرع الأول: جهود منظمة الوحدة الإفريقية لحل نزاع الصحراء الغربية ..... 121
الفرع الثاني: دور الإتحاد الإفريقي في حل نزاع الصحراء الغربية ..... 129
الفرع الثالث: موقف جامعة الدول العربية من نزاع الصحراء الغربية ..... 133
المبحث الثاني: المساعي الدبلوماسية لحل نزاع الصحراء الغربية..... 137
المطلب الأول: مخطط التسوية في الصحراء الغربية بين قوة القانون ومقترحات المبعـــوث الأممي ..... 137
الفرع الأول: بعثة الإستفتاء في الصحراء الغربية minorso ..... 137
الفرع الثاني: اتفاقية هيوستن 1997..... 148
الفرع الثالث: مخطط السلام وفق مخطط بيكر..... 154
المطلب الثاني: جولات المفاوضات بين جبهة البوليساريو و المغرب..... 163
الفرع الأول: مسار المفاوضات بين البوليساريو و المغرب..... 164
الفرع الثاني: العوائق و التحديات التي حالت دون احراز التقدم في حل نزاع الصـــحراء الاغربية ..... 167
**خاتمة** ..... 174
**قائمة المصادر والمراجع** ..... 179
**الفهرس** ..... 189